

برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا
نحو عملية مصالحة وإعادة بناء في سوريا ما بعد النزاع - من السوريين إلى السوريين



الأمم المتحدة
الاقتصادية
ESCWA



دراسة تحليل فجوة السياسات الزراعية



الأمم المتحدة
بيروت، 2018

هذه الورقة هي من نتائج منصة الحوار التقني السوري لدى برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا.
This paper was produced as part of NAFS Programme's Syrian platform for technical Dialogue.

اخلاء مسؤولية:
طبعت هذه الوثيقة في الشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، وهي تعكس آراء الخبراء الذين عملوا على كتابتها ضمن إطار "برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا" ولا تعبر بأي شكل من الاشكال عن رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الاسكوا.

Disclaimer:

The views expressed in this document, which has been reproduced without formal editing, are those of the experts of the "National Agenda for the Future of Syria" Programme and do not necessarily reflect the views of ESCWA

فهرس دراسة تحليل فجوة السياسات الزراعية 2011-2017:

مقدمة.

استهلال.

أولاً: الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي المعدلة من الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات/سوريا ما بعد النزاع.

1. الرؤية المستقبلية لمرحلة التعافي المبكر 2018-2021.

2. الرؤية المستقبلية 2030.

ثانياً: الوضع الحالي للقطاع الزراعي وفجوات السياسات الزراعية الرئيسية المتعلقة بمحاور مرحلة بناء السلام من الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات/سوريا ما بعد النزاع.

ثالثاً: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور مرحلة الطوارئ والإغاثة والعمل الإنساني.

1. العودة الطوعية وإعادة الاندماج.

1-1: أثر الهجرة الداخلية والخارجية على القطاع الزراعي.

2-1: وضع القطاع الزراعي في أماكن النزوح الداخلية والخارجية وفي المجتمعات المضيفة.

3-1: دور القطاع الزراعي في تشجيع وتمكين العودة وإظهار الفرص المتاحة في القطاع التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم سياسات العودة.

أ. الإجراءات المقترحة لتشجيع وتمكين عودة السكان.

ب. الفرص المتاحة في القطاع التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم سياسات العودة.

2. الاستجابة المحلية:

1-2: أثر النزاع على القطاع الزراعي لناحية تقديم الخدمات وكيف تأثرت بنى وقنوات تقديمها بالنزاع.

أ. أثر النزاع على الخدمات الزراعية.

ب. أثر النزاع على الخدمات الحكومية المساعدة للإنتاج الزراعي.

2-2: آليات التأقلم الحالية للقطاع وماذا سيكون تأثيرها على التعافي القصير والطويل الأمد للقطاع.

أ. الإجراءات المتخذة من المزارعين بالاستثمار الزراعي للتأقلم مع ظروف ومفردات الأزمة.

ب. الإجراءات المتخذة من الحكومة خلال الأزمة للتخفيف من أثر الأزمة على القطاع وتمكين المزارعين من الاستمرار بالاستثمار الزراعي.

ت. الإجراءات المتخذة من المنظمات الدولية خلال الأزمة.

ث. الإجراءات المتخذة من لجان المصالحة واللجان المحلية خلال الأزمة.

رابعاً: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي.

1. أثر الوضع السياسي والعسكري على القطاع.
2. جوانب أثر النزاع على القطاع الزراعي الواجب اتخاذها بعين الاعتبار في الحوار السياسي وأثناء وضع آليات دعم واستدامة بناء السلام ومنع العودة الى النزاع مجدداً.
3. فرص القطاع الزراعي التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم خيارات سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي.

خامساً: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور المصالحة والتماسك الاجتماعي.

1. أثر الانقسام الناتج عن النزاع على القطاع.
 2. جوانب القطاع الزراعي التي قد تساهم في تعميق الانقسام بين السوريين وفي المجتمع السوري إذا لم يتم تداركها خلال مرحلة بناء السلام.
 3. جوانب القطاع التي يمكن اعتمادها كفرصة لدعم خيارات سياسات المصالحة والتماسك الاجتماعي.
- سادساً: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور سياسات إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية.

1. أثر النزاع على البنية التحتية للقطاع/إذا ما كان ملائماً في هذه الحالة:
2. فرص القطاع التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم خيارات سياسات البنية التحتية المادية والاجتماعية.

سابعاً: الإطار المؤسسي الذي يحكم القطاع.

ثامناً: فجوات حقوق الانسان وفجوات الجندر ضمن القطاع.

تاسعاً: تحليل أدوار اللاعبين الرئيسيين في القطاع.

عاشراً: أولويات السياسات الزراعية 2018-2021 لتحقيق السياسات المستدامة لغاية عام 2030.

1. أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الأول: مرحلة الطوارئ والإغاثة والعمل الإنساني.

1-1: العودة الطوعية وإعادة الاندماج.

- أ. سياسات إعادة استثمار الأراضي الزراعية.
- ب. سياسات تنظيم استثمار الحيازات الصغيرة.
- ت. سياسات مساندة الإدارة المستدامة للغابات.
- ث. سياسات مساندة الإدارة المستدامة للبادية.
- ج. سياسات إعادة تأهيل البنى التحتية للموارد المائية واستثمارها بشكل مستدام.
- ح. سياسات إعادة تأهيل المناطق التي استقبلت المهجرين وعانت من الضغط على الخدمات والبنى التحتية والموارد.

2-1: الاستجابة المحلية.

أ. سياسات تطوير الاستثمار الزراعي والتحديث التقني للزراعة.

ب. سياسات تنمية الثروة الحيوانية.

2. أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الثاني: سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي.

أ. سياسات التنمية بشرية مستدامة من خلال تعزيز القدرات وخلق فرص عمل للشباب.

ب. سياسات تنمية الموارد البشرية.

ت. سياسات الزراعة الذكية مناخياً.

ث. سياسات الأمن الغذائي.

ج. سياسات مواجهة تحديات التغيرات المناخية.

ح. سياسات البحوث العلمية الزراعية ونقل التقنية.

3. أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الثالث: المصالحة والتماسك الاجتماعي.

أ. سياسات تنويع الإنتاج الزراعي والنشاطات الاقتصادية.

ب. سياسات استراتيجية التمويل متناهي الصغر والصغير وتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية.

ت. سياسات تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

4. أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الرابع: سياسات إعادة تأهيل البنى التحتية المادية.

أ. سياسات الخدمات المالية والأمان الاجتماعي.

ب. سياسات استراتيجية تطوير قاعدة البيانات والمسوح الإحصائية والتقييم والمتابعة.

ت. سياسات تعديل التشريعات وتنظيم القطاع الزراعي.

5. البرامج المقترحة لتحقيق الرؤية المستقبلية.

مقدمة:

منذ عقود كانت الجمهورية العربية السورية تنعم نسبياً باستقرار أمني وتوافق اجتماعي وتوازن اقتصادي وأمن غذائي يميزها عن كثير من دول المنطقة، إلا أن الظروف التي مر بها الوطن العربي منذ عام 2010 بشكل عام والاضطرابات التي شهدتها المنطقة بشكل خاص، أدت في شهر آذار من عام 2011 الى نشوء نزاعات عصفت بالبلاد وتحولت الى مظاهرات واضطرابات بين الجهات الحكومية والمعارضة وتطورت الى مواجهات عسكرية محلية وتحولت الى شبكة عنكبوتية من الصراعات المحلية والاقليمية والدولية.

وقد تضرر القطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة المباشرة به من الأزمة وخاصة في المناطق التي شهدت اضطرابات بين الحكومة والمعارضة، وتضررت جراء ذلك معظم المقومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من الموارد المائية والأرضية والبشرية والصناعات التحويلية والغذائية والبنى التحتية من المباني والمنشآت الحكومية والخاصة ووسائل ومعدات ومستلزمات الإنتاج الزراعي وغيرها.

وقد عملت الحكومة على اتخاذ العديد من الإجراءات اللازمة لمواجهة أثر الأزمة على القطاعات المختلفة ومنها القطاع الزراعي، كما عملت مع مجموعة منظمات الأمم المتحدة واللجان التابعة لها على تعديل خططها والتحول في برامج عملها من التركيز على النمو الاقتصادي والحوكمة والإدارة البيئية وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية الى الاستعادة الطارئة لسبل العيش والتعافي المبكر من خلال برامج تبني الصمود الاجتماعي والعمل على استعادة سبل العيش والتركيز على المجتمعات المحلية بدلاً من المجتمعات الكلية، كما تم التركيز على دعم المجتمعات الأكثر ضعفاً وهشاشة من خلال دعم آليات الصمود ومنع المزيد من الضعف.

وقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الاسكوا بإعداد دراسة الإطار الاستراتيجي لبدائل سورية ما بعد النزاع 2016 رصدت من خلالها أثر الأزمة على البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجمهورية العربية السورية واقترحت الرؤى المستقبلية لتأسيس العقد الجديد لبناء سورية 2030.

ولمواكبة تطور أثر الأزمة على القطاع الزراعي تم اعداد هذه الدراسة لرصد فجوة السياسات الزراعية بين ما هو مقترح ضمن الإطار الاستراتيجي لبدائل سورية ما بعد النزاع وبين التطورات الميدانية الجارية للأزمة السورية واقترح التعديلات او البدائل الملائمة لتدعيم الإطار الاستراتيجي لبدائل سورية. ملاحظة:

"مرفق بالدراسة: ملحق يتضمن تحليل الواقع الراهن للقطاع الزراعي خلال الفترة 2011-2017 والأسباب الجذرية للصراع".

1. استهلاك¹ :

33% أراضي قابلة للزراعة يتم استثمارها بزراعة أكثر من 80 نوع من المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، والى 20% أراضي غير قابلة للزراعة وتضم الأبنية والمرافق، والى 3% أراضي غابات ومناطق حراجية، والى 44% أراضي مروج ومراعي والتي تعتبر المراعي الطبيعية لتربية الثروة الحيوانية من المواشي والبالغة حوالي 21.5/مليون رأس.

ويعتمد الاستثمار في القطاع الزراعي عام 2011 على زراعة أكثر من 4.7/مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، واستخدام أكثر من 8.2/مليون هكتار كمراعي طبيعية لتغذية المواشي، وتوفير فرص عمل لأكثر من 13% من القوى العاملة الكلية، ويستخدم القطاع الزراعي 80-85% من الموارد المائية الكلية، كما يستهلك نسبة هامة من الطاقة بأشكالها المختلفة والمتنوعة في سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية.

يبلغ عدد سكان سورية لعام 2010 حوالي 23.5/مليون نسمة منهم 20.6/مليون نسمة مقيم في سورية، ويقوم 53.5% منهم في المناطق الحضرية و46.5% منهم في المناطق الريفية، وقد وصل معدل النمو السكاني السنوي الى 2.54% وارتفع في بعض المناطق الريفية الى 3% وهو أعلى من المتوسط العالمي للنمو البالغ 1.17%، ويؤثر النمو السكاني المرتفع على الاقتصاد

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات المؤثرة على الاقتصاد الوطني لاعتماده على استثمار الموارد الطبيعية الأرضية والمائية والبشرية في تحقيق الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وعلى استيعابه لنسبة كبيرة من حجم القوى العاملة ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وتلبيته الجزء الأكبر من الاحتياجات المحلية الاستهلاكية الغذائية، بالإضافة الى توفير السلع والمواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية، فضلاً عن أنه يعد المصدر الرئيسي لمعيشة السكان في الريف.

وللقطاع أهميته الكبيرة أيضاً في توفير أحد عناصر تحقيق الجذب السياحي وتوفير البيئة الملائمة للسياحة الداخلية والخارجية سواءً في مواقع الغابات المنتشرة في المنطقة الساحلية وفي المحميات الطبيعية المنتشرة في منطقة البادية السورية، كما أن هناك ارتباط كبير بين القطاع الزراعي بنشاطاته المختلفة وبين قطاعات الخدمات والبنى التحتية والمال وريادة الأعمال والتي ترتفع نسبتها بارتفاع وزيادة النشاط الزراعي في أماكن تواجده.

تتوزع أراضي الجمهورية العربية السورية البالغة 18.5/مليون هكتار في فترة ما قبل الأزمة الى

¹ - يرجى الرجوع الى المرفق الذي يتضمن تحليل الواقع الراهن للقطاع الزراعي 2011-2017.

الوطني بشكل عام وعلى قاعدة الموارد الطبيعية الأرضية والمائية بشكل خاص.

لقد ركزت استراتيجية التنمية الزراعية السورية خلال الخطط الخمسية المتعاقبة على زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من معظم المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، واعتمدت الحكومة السياسات الزراعية التي تحقق تنظيم استثمار الموارد الطبيعية الأرضية والمائية بشكل مستدام وتوفر فرص عمل للقوى العاملة في المناطق الريفية، وعملت على دعم القطاع الزراعي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للمحاصيل الاستراتيجية "القمح، الشعير، القطن، الشوندر السكري" بأسعار مدعومة وتوفير الخدمات المساعدة للإنتاج الزراعي النباتي والحيواني "البحوث العلمية الزراعية، الإقراض الزراعي، الإرشاد والتأهيل والتدريب والتعليم الزراعي، المكافحات العامة، الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية، تنفيذ مشاريع التنمية الريفية وتمكين المرأة الريفية، خدمات المؤسسات العامة/الدواجن، الأبقار، الأعلاف، اكنار البذار، خدمات المديرية التنظيمية الزراعية"، كما ركزت استراتيجية الحكومة على دعم قطاع الموارد المائية من خلال توفير الاستثمارات اللازمة لاستصلاح الأراضي وإقامة السدود وتنفيذ شبكات الري الحكومية لتوفير الموارد المائية اللازمة للتوسع بالمساحات المروية المزروعة.

وتمكنت بذلك من توفير حاجة السكان من الغذاء وتحقيق مخزون استراتيجي من المحاصيل

الاستراتيجية وخاصة من محصول القمح وتوفير حاجة الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية من المواد الأولية اللازمة لها وتصدير عدد من المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة.

● لقد شهد القطاع الزراعي خلال فترة ما قبل الأزمة ولغاية عام 2010 معدل نمو متقلب ومتذبذب نتيجة معاناته من أزمات حادة جراء الجفاف والتغيرات المناخية خلال سنوات متعاقبة ضمن دورة مناخية شبه مستقرة، وإساءة استخدام الموارد المائية، والتأخر بتنفيذ المشاريع الحيوية ومنها الري الحديث ولاسيما أن معظم الموارد المائية في سورية تأتي من خارج الحدود السورية "الأنهار الرئيسية: دجلة، الفرات، العاصي" مما يزيد التحدي المائي ويضعف قدرة البلد على التحكم بموارده المائية النادرة، كما فاقم القرار الحكومي في عام 2008 حول تحرير أسعار المحروقات والأسمدة من العبء الاقتصادي الثقيل أصلاً على المزارعين، الأمر الذي أدى الى انكماش القطاع الزراعي وتراجع معدل نموه ودوره في الاقتصاد الكلي والى عدم قدرته على مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية، وتراجعت بذلك نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الصافي من 24.7% عام 2000 الى 16% عام 2010 وتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج

المطى الزراعي بسعر السوق وبالأسعار
الثابتة لعام 2000 نتيجة ظروف الجفاف
التي أدت الى تراجع الإنتاج الزراعي
وارتفاع نسبة مساهمة قطاعات المال
والأعمال والتجارة والعقارات.

أولاً: الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي المعدلة
من رؤية الإطار الاستراتيجي لبدائل
السياسات/سوريا ما بعد النزاع 2030.

1. الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي لمرحلة
التعافي المبكر 2018-2021 هي :

"توفير فرص تحقيق □ ق العودة الآمنة والكريمة
والطوعية للمهجرين والناز□ين وتلبية
□تياجاتهم من خلال اعتماد سياسات الاستجابة
المحلية التي تساهم في إعادة استثمار رأس المال
الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الأمن الغذائي على
المستويين المحلي والكلبي وتوفير فرص استقرار
السكا□ من خلال تعزيز بناء الشرعية وتحقيق
التماسك الاجتماعي وإعادة تأهيل البنية التحتية
المادية والاجتماعية مع التركيز على تحقق
النمية المتوازنة والمساواة بين الجنسين
والشباب".

وتنبثق هذه الرؤيا من:

- قياس حجم الأضرار على البنى التحتية
والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من
خلال إجراء مسح ميدانية للمناطق المشمولة
ببرنامج عودة المهجرين لتوفير قاعدة بيانات

تحدد متطلبات العودة ومساراتها وبرامجها
المادية والزمنية.

- تحقيق التفاهات الممكنة بين الدول المضيفة
والمنظمات الدولية الراعية لبرامج العودة
والسلطات المحلية لتمكين السكان من العودة
الأمنة والطوعية وتوفير سبل العيش لهم
وتمكينهم للانتقال الى مرحلة التعافي المبكر
والعودة الى ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية
الزراعية وغيرها.

- اعتماد إطار تنظيمي لتشكيل إدارة محلية من
السكان المقيمين لقيادة المجتمع المحلي والتنسيق
مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية لتنفيذ
برامج العودة وتوفير وسائل تحقيق الاستقرار
المستدام للسكان.

- توفير الدعم اللازم لتمكين السكان العائدين من
ممارسة نشاطهم الاقتصادي الزراعي لتأمين
احتياجاتهم من الغذاء والعودة الى الاستثمار
الزراعي النباتي والحيواني وتوفير مصادر
الدخل لهم والذي يحتاج الى:

• تأهيل الموارد والبنى التحتية المادية
والاجتماعية لقطاعي الزراعة والموارد
المائية الزراعية.

• توفير مستلزمات الإنتاج ووسائله وتوفير
الخدمات المساندة والمساعدة له لتمكين
المزارعين والمنتجين من العودة الى
الاستثمار الزراعي وتوفير حاجة السكان من
الغذاء على المستويين المحلي والكلبي.

- الحد من الضرر من خلال التقييم المستمر للمخاطر ووضع استراتيجيات لمعالجتها.
- إدارة التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى أقل مستوى.
- تعزيز إجراءات التصدي لأثر الجفاف والتغيرات المناخية لأثرها المباشر على الأمن الغذائي وعلى المستوى المعيشي للسكان في المناطق الريفية.
- التهيئة لمسارات التنمية المستدامة والزراعة الحديثة:
 - تجنب استغلال ظروف الأزمة والحاجة الى العودة والاستقرار لتنفيذ غايات الاستثمار غير المستدام للموارد الأرضية والمائية وتجاوز المعايير البيئية والمستدامة في الاستثمار.
 - تعزيز برامج التنمية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين مادي ومعرفي للنساء في الريف.
 - نشر وسائل تطبيق التقنيات الحديثة في الزراعة ونشر أساليب الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء اللازمة لتشغيل محركات الآبار والإنارة المنزلية.
 - تحقيق الشراكة بين الأطراف:
 - تكريس التشاركية بين الحكومة مع المجتمع المدني والإدارة المحلية ومنظمات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في التنمية كلاً في مجال وحدود اختصاصه.
- توفير حاجة السكان من الغذاء وحاجة الصناعة من المنتجات الزراعية اللازمة للتصنيع.
- تعزيز برامج التعافي المبكر وتحسين سبل العيش للعائدين والأسر الريفية المقيمة وفق الأولويات القطاعية والموارد المتاحة في المنطقة.
- تطوير الاقتصاد المحلي وتنويعه في المناطق الريفية ليكون رديفاً للقطاع الزراعي في توفير فرص العمل وتأمين الدخل وتحسين مستوى المعيشة، وتطوير الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على موارده الأولية، وغايات مستهدفة وجعل الانتاج الزراعي أكثر ريفية على المستوى المحلي.
- تنظيم تسويق المنتجات الزراعية من مناطق الإنتاج الى الأسواق المحلية الناشئة والى مراكز الاستهلاك والتصنيع والتصدير والتخزين.
- تعزيز برامج عودة السكان واستقرارهم في أماكن إقامتهم الأصلية:
 - توفير البيئة الملائمة للتعافي المبكر من خلال تحقيق مرحلتي بناء السلم وبناء الدولة.
 - توفير الأمن والأمان وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وحقوق الملكية.
 - تعزيز المصالحة المجتمعية.
 - إدارة المخاطر:

والتحكم بالإدارة الاقتصادية لها، والحفاظ على الموارد الوراثية، وزيادة القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والأزمات.

- تنفيذ برامج التنمية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية والريفية المتوازنة.

- تنشيط التجارة الزراعية كمحرك للتنمية وتطوير الاقتصاد المحلي وتنويعه في المناطق الريفية.

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية من الاستثمار الزراعي من خلال الاعتماد على زراعة المحاصيل عالية القيمة الاقتصادية والزراعات العضوية والزراعات التي لها ميزة نسبية وقدرة تنافسية.

- تعميم استخدام الطاقات المتجددة والتقنيات الحديثة.

- تطوير الإنتاج والإنتاجية بالاعتماد على البحث العلمي ودعم التنوع والابتكار، وتوفير حاجة الصناعة التحويلية والغذائية من المنتجات الزراعية والتصدير.

- تطوير أساليب قياس الموارد الأرضية باعتماد الاستشعار عن بعد وقياس الموارد المائية باعتماد النمذجة الرياضية.

- تنظيم التسويق الزراعي لمواكبة تطور الإنتاج الزراعي وتحقيق القيمة المضافة من المنتجات الزراعية وتلبية متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية منها.

• توفير الاستثمارات اللازمة لإعادة تأهيل القطاع وتطوير أنظمة التمويل والاستثمار والدعم والتأمين.

• تطوير الهياكل الإدارية لقطاعي الزراعة والموارد المائية الزراعية.

• توسيع برامج التنمية البشرية من الذكور والإناث في المناطق الريفية وتعزيز قدراتهم على الاستثمار الزراعي وتمليك المهارات لخلق فرص عمل للشباب وتلبية متطلبات إعادة الإعمار وإعادة تأهيل المساكن والبنى التحتية والخدمات والموارد المتأثرة بالأزمة ضمن حدود مناطق إقامتهم الأصلية.

• تنظيم تشغيل القوى العاملة للربط بين الحاجة والطلب وإعطاء دور أكبر لمشاركة المرأة الريفية في الأعمال الإنتاجية والزراعية والحفاظ على حقوقها في الملكية والحصول على الأجر عند العمل

• تطوير التشريعات النازمة للزراعة والري والاستثمار والتمويل والقطاعات ذات الصلة.

2. الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي سورية 2030 هي:

"□ يكون القطاع الزراعي قطاعاً تنموياً تنافسياً قادراً على تلبية الطلب من المنتجات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وبرامج التنمية المستدامة".

وتنبثق هذه الرؤيا عند:

- تعزيز الاستدامة البيئية في إدارة واستغلال وحماية الموارد الطبيعية "مياه، أراضي"

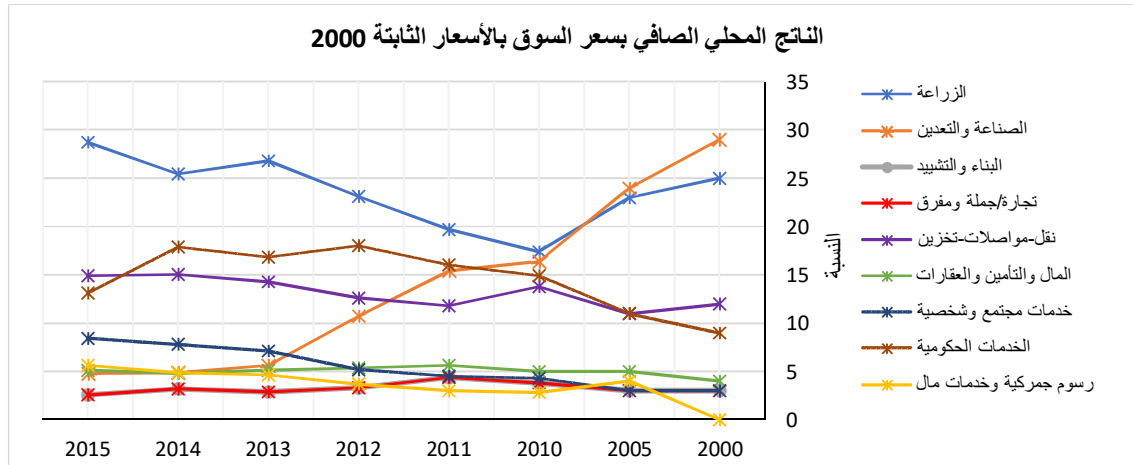
- تطوير النظام التعاوني وتوسيعه بما يحقق قيادة المجتمع المحلي لإدارة وتنظيم الإنتاج الزراعي.
 - تطوير أنظمة الإقراض الزراعي وتنويع أشكال الخدمات المالية وتوسيع أنظمة التأمين الزراعي والأمان الاجتماعي.
 - إعطاء دوراً أكبر لمشاركة المرأة الريفية في الأعمال الإنتاجية والزراعية والحفاظ على حقوقها في الحصول على الأجر مقابل العمل وحقوق الملكية.
 - تطوير برامج التنمية البشرية وتعزيز القدرات وتمليكها وخلق فرص عمل للشباب.
 - استمرار تطوير النظام المؤسسي وتحديث التشريعات النازمة للزراعة والري والاستثمار والتمويل والقطاعات ذات الصلة.
 - وترتبط كفاءة تحقيق الرؤية القصيرة والبعيدة المدى على:
 - وضع سياسات قصيرة وطويلة الأجل مترابطة قادرة على التصدي لجذور المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي وقطاع الموارد المائية الزراعية والقطاعات الوسيطة من الخدمات والبنى التحتية.
 - مدى تحقيق الانسجام في إدارة القطاع وتنظيمه بين المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات والاتحادات ذات الصلة بالإدارة الإنتاجية الزراعية وبين المزارعين ومستوى مشاركتهم في التخطيط والتنفيذ والتقييم.
 - مستوى الدعم الاجتماعي والاقتصادي المقدم للقطاع.
 - مدى توفر الموارد المالية والبشرية والإمكانات اللازمة لتحقيقها ضمن برامج زمنية متوازية بين القطاعات.
 - ضمان مشاركة كافة فئات المجتمع في صياغة سياسات وبرامج التنمية على المستوى المحلي.
- ثانياً: الوضع الحالي للقطاع الزراعي والفجوات الرئيسية المتعلقة بمحاور مرتبطة ببناء السلام في الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات ما بعد النزاع.**
- تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني لتراكم المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تطويره وعدم إيجاد الحلول الفاعلة والتنفيذية لها، "ومما زاد من أثرها حدوث التغيرات المناخية والجفاف في عامي 2008-2009" والتي نتج عنها عدم تمكن القطاع من تلبية الحاجات المتنامية لسكان الريف في ظل غياب استراتيجية متكاملة للتنمية الريفية وضعف التكامل والتنسيق بين القطاعات المختلفة "الصناعة، الصحة، التعليم، الخدمات، الإسكان" وكذلك الاتحادات "اتحاد الفلاحين، اتحاد العمال، اتحاد الغرف الزراعية" والنقابات "نقابة المهندسين الزراعيين، نقابة الأطباء البيطريين، نقابة خريجي المعاهد الزراعية المتوسطة".

لقد تطورت قيمة الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي بسعر السوق بالأسعار الثابتة/2000 للفترة 2015-2000:

جدول: 1 نسبة مساهمة القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى في الناتج المحلي الصافي بسعر السوق بالأسعار الثابتة عام 2000

| القطاع | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2005 | 2000 |
|------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الزراعة | 28.7 | 25.4 | 26.8 | 23.1 | 19.7 | 17.4 | 23 | 25 |
| الصناعة والتعدين | 4.8 | 4.9 | 5.6 | 10.7 | 15.4 | 16.4 | 24 | 29 |
| البناء والتشييد | 2.6 | 3.2 | 2.9 | 3.3 | 4.4 | 3.8 | 3 | 3 |
| تجارة/جملة ومفرق | 16.9 | 16 | 16.9 | 18 | 19.6 | 21.4 | 21 | 15 |
| النقل والمواصلات والتخزين | 14.9 | 15 | 14.3 | 12.6 | 11.8 | 13.8 | 11 | 12 |
| المال والتأمين والعقارات | 5.1 | 4.8 | 5.1 | 5.4 | 5.6 | 5 | 5 | 4 |
| خدمات المجتمع والشخصية | 8.4 | 7.8 | 7.1 | 5.2 | 4.5 | 4.3 | 3 | 3 |
| الخدمات الحكومية | 13.1 | 17.9 | 16.8 | 18 | 16 | 14.9 | 11 | 9 |
| رسوم جمركية وخدمات المال المحاسبية | 5.6 | 4.9 | 4.6 | 3.7 | 3 | 2.8 | 4 | 0 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

مخطط: 1 مخطط الناتج المحلي الصافي بسعر السوق بالأسعار الثابتة 2000



كما تطورت قيمة الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي بسعر السوق ومتوسط نصيب الفرد والأهمية النسبية للناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2010-2000 بالأسعار الثابتة لعام 2000:

جدول: 2 تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي بسعر السوق ومتوسط نصيب الفرد والأهمية النسبية للناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2010-2000 بالأسعار الثابتة لعام 2000

الوادة مليون ليرة سورية.

| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2000 | البيانات |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|------------|---|
| 14697 03 | 14221 78 | 13415 16 | 12840 35 | 12150 82 | 11567 14 | 90462 2 | الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. |
| 23952 7 | 26504 8 | 23487 2 | 25285 6 | 29245 7 | 26550 4 | 22374 9 | الناتج المحلي الزراعي بسعر السوق. |
| 16 | 19 | 18 | 20 | 24.1 | 23.0 | 24.7 | الأهمية النسبية للناتج الزراعي. |
| 71279 | 70667 | 68291 | 66974 | 64919 | 63316 | 55430 | متوسط من الناتج المحلي الإجمالي ل.س. |
| 11616 | 13000 | 11746 | 13681 | 15440 | 14464 | 13707 | ب نصي الفرد من الناتج المحلي الزراعي/ ل.س. |

483/مليار ل.س وهي تشكل 11.6% من إجمالي
الخسارة التراكمية للناتج المحلي الإجمالي للبلاد
خلال الأزمة.

وخلال فترة الأزمة زادت حصة القطاع الزراعي
في الناتج المحلي الإجمالي² بشكل تدريجي
19.7% عام 2011 الى 23.1% عام 2012 الى
26.8% عام 2013، وتراجع الى 25.4% عام
2014 بسبب الجفاف وتراجع الإنتاج الزراعي
وعاد وزاد الى 28.7% عام 2015 بعد تحسن
الظروف المناخية وارتفاع نسبة هطول الأمطار
وتحسن الإنتاج الزراعي النباتي، وقد ارتفعت نسبة
مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي

لقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في
الناتج المحلي الصافي من 24.7% عام 2000 الى
16% عام 2010 وتراجع متوسط نصيب الفرد من
الناتج المحلي الزراعي بسعر السوق وبالأسعار
الثابتة لعام 2000 نتيجة ظروف الجفاف التي أدت
الى تراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع نسبة مساهمة
قطاعات المال والأعمال والتجارة والعقارات.

خلال الأزمة 2011-2017 انخفضت قيمة الإنتاج
المحلي الزراعي من 240/مليار ل.س عام 2010
الى 146/مليار ل.س عام 2016 بتراجع 50%،
كما بلغت الخسائر المباشرة لوزارة الزراعة من
الأبنية والآليات لغاية عام 2017 حوالي
115/مليار ل.س، ووصلت خسائر القطاع
الزراعي الإجمالية 2011-2017 حوالي

² - تقرير مواجهة التشطي 2015- تقرير يرصد آثار الأزمة السورية
- المركز السوري لبحوث السياسات-بيروت

الإجمالي بسبب تراجع نسبة مساهمة باقي القطاعات التي تراجعت بسبب الأزمة، وتشير التقديرات الى استمرار حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2016-2017 بحدود 27% لثمانين طرفهما مع مجريات عام 2015 ولعدم ارتفاع نسب مساهمة القطاعات الأخرى بالناتج المحلي بشكل كبير.

رغم الأزمة وأثرها على القطاع فقد بقيت الظروف المناخية خلالها العامل الأكثر تأثيراً على الإنتاج الزراعي وعلى الاقتصاد الكلي من حيث تذبذبه وتراجعها، ولمواجهة ذلك لا بد للسياسات الزراعية البديلة أن تركز على الإدارة البيئية المستدامة للموارد وإعادة نسج وصياغة الخطط الزراعية حسب الطاقة الإنتاجية الآمنة لاستثمار الموارد وليس على أسس إنتاجية ومالية فقط، ووضع التدابير المناسبة لتحقيق البعد التنموي الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في الريف.

لقد اكدت الأزمة أن قطاع الزراعة هو من أهم مقومات الاقتصاد في سورية رغم ما يتعرض انتاجه من تذبذب بين سنة وأخرى وتأثره بتبدلات الظروف المناخية والجفاف، وقد زادت أهميته خلال الأزمة نظراً لدوره في توفير الأمن الغذائي الأسري وعلى مستوى المناطق المحلية والحفاظ على الحد الأدنى من الشروط المعيشية للسكان فيها، وقد استمر العمل الزراعي لتوفر عوامل الإنتاج المتمثلة بالأرض والمياه والموارد البشرية وتوفر الثروة الحيوانية والمروج والمراعي الطبيعية بنسبة 44% من مساحة سورية، حيث

استطاع مالا يقل عن 60% من المزارعين الاستمرار بزراعة أراضيهم والحفاظ على حوالي 60% من الثروة الحيوانية وعلى 65% من الطاقة الإنتاجية لتربية الدواجن، وقد قام المزارعون بتعديل أساليب الاستثمار الزراعي بحيث تم التحول نحو التوسع بزراعة المحاصيل الشتوية البعل بدلاً من الزراعات المروية بعد التخريب الذي طال مصادر الري المختلفة من الآبار وتجهيزاتها وشبكات الري الحكومية ومحطات الضخ ووسائل الري وصعوبة توفير الطاقة من الكهرباء والمازوت لتشغيل المضخات ومحركات الري "قامت الحكومة برفع الأسعار الرسمية لمادة المازوت بهدف تخفيض نسبة الدعم على الطاقة، ولمواكبة الأسعار العالمية والحد من التهريب الى دول الجوار، إلا أن عدم كفاية المادة في السوق ووجود صعوبات في نقلها من موانئ الاستيراد الى مناطق الاستهلاك في المحافظات أدى الى تضاعف سعرها في السوق السوداء نتيجة الاحتكار والفساد"، كما تم استبدال بعض المساحات المزروعة بالخضار الشتوية "الحساسة للنقل والتخزين ولا يتم تسويقها إلا طازجة لقابليتها للتلف" بزراعة المحاصيل الشتوية الحبية القابلة للتخزين، إضافة الى استبدال بعض المساحات المزروعة بمحصول القمح بزراعة محصول الشعير العلفي الذي يستخدم كأعلاف لتغذية الثروة الحيوانية، كما انتشرت زراعة محاصيل التوابل في الأراضي الخصبة التي كانت مخصصة لزراعة محصول القمح نتيجة ارتفاع الطلب عليها

لقد تأثر القطاع من توقف معامل الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية، كما تأثر من تراجع التصدير بعد اغلاق المعابر الحدودية، كما تراجعت الطاقة المتاحة للتخزين نتيجة تخريب منشآت التخزين أو ارتفاع أسعار الطاقة من الكهرباء والمازوت والذان أديا الى ارتفاع تكاليف التخزين، الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسبة الهدر بالمنتجات الزراعية من 14% الى 30%.

ثالثاً: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور مراقبة الطوارئ والإغاثة والعمل الإنساني:

لقد أدى النزاع المسلح بين الحكومة والمعارضة الى تدهور الحالة الأمنية في المناطق الريفية وعدم توفر الأمن والأمان والاستقرار، والى ارتفاع مستوى المخاطر المختلفة، كما تراجعت الخدمات الحكومية نتيجة الأضرار التي أصابت البنى التحتية الزراعية والخدمية والصحة والتعليم، كما توقفت كافة الأعمال الحرفية والإنتاجية والنشاطات الاقتصادية، الى أن فقد السكان مصادر الدخل وانعدمت فرص العيش، مما دفع سكان المناطق الريفية الى الهجرة من أماكن إقامتهم الأصلية نحو المناطق الأمنة في سورية أو الهجرة الخارجية نحو دول العالم المختلفة، وقد ارتبطت تبدل خارطة النزوح والهجرة الداخلية والخارجية بالتوافق والتوازي مع تبدل خارطة الاضطرابات والأعمال العسكرية بين المعارضة والحكومة.

من التجار لتصديرها الى دول الجوار عبر المعابر غير النظامية، كما توجه المزارعون المقيمون ومن المهجرون نحو العودة لزراعة الحيازات الصغيرة الواقعة حول القرى والمدن والحدائق المنزلية لتوفير حاجة السكان من الغذاء على المستوى المحلي والتخلص من التحديات التي تواجه نقل المنتجات الى مناطق أخرى وتلافي مخاطر النقل وتكاليفه وخاصة في المناطق التي تشهد أعمال عسكرية أو لا يتوفر فيها الأمن والأمان على الطرقات.

لقد اختلفت آليات عمل القطاع الزراعي بين منطقة وأخرى من البلاد وفقاً للظروف الأمنية والقواعد الموضوعية من الجهات المسيطرة على المناطق بعد أن ساد في سورية مناطق نفوذ خاصة بفصيل أو جهة أو جيش، وقد عانى من استطاع الاستمرار بالزراعة من: تحديات توفير مستلزمات الإنتاج "من حيث الكمية، والنوع، والأسعار، والمواصفات، ومواعيد تأمينها وتوفيرها"، ومن تسويق منتجاته حيث تراجعت الكميات المسوقة الى المؤسسات الحكومية من القمح والقطن والشمندر وتراجعت الكميات المسوقة الى أسواق الجملة المركزية الواقعة في مراكز المحافظات وتم التحول بتسويقها الى الأسواق المحلية التي تم احداثها على مستوى المناطق الإدارية التي تتوفر فيها كثافة سكانية عالية لتسويق المنتجات الزراعية واضطرار المزارعين في كثير من الأحيان القبول بالشروط المجحفة الموضوعية من قبل من يدير هذه المناطق.

المساحة المزروعة خلال الفترة 2011-2014 من 4579/ألف هكتار عام 2011 الى 3934/ألف هكتار عام 2014 وبمعدل نمو سلبي -3.73%، وتراجع بذلك الإنتاج الزراعي خلال الفترة من 18/مليون طن عام 2011 الى 10.4/مليون طن عام 2014 بمعدل نمو سلبي -12.8%، ونتيجة المصالحات بين الحكومة والمعارضة وإعادة الاستقرار الأمني لمساحات واسعة من الأراضي في المناطق الريفية وعودة المزارعين اللذين توقفوا عن استثمار أراضيهم الى استثمارها وعودة عدد من المهجرين الى أماكن سكنهم الأصلية والبدء باستثمار حيازتهم فقد زادت المساحة المزروعة خلال الفترة 2015-2017 من 3968/ألف هكتار عام 2015 الى 4176/ألف هكتار وبمعدل نمو إيجابي +2.25% ولكن تراجع الإنتاج الزراعي خلال نفس الفترة من 13.1/مليون طن عام 2015 الى 10.7/مليون طن عام 2017 بمعدل نمو سلبي -6.5% 3 نتيجة تراجع الخدمات الزراعية وعدم توفر البذار المحسن عالي الإنتاجية وعدم توفر الأسمدة الكيماوية والمبيدات.

1. العودة الطوعية وإعادة الاندماج:

1-1: أثر الهجرة الداخلية والخارجية على القطاع الزراعي:

لقد أدى النزاع بين المعارضة والحكومة الى هجرة نسبة كبيرة من السكان المقيمين في المناطق الريفية الى المناطق الآمنة بأشكال مختلفة "منها ما هو جزئي أو كلي، ومنها ما هو دائم أو مؤقت، ومنها ما هو طوعي أو الزامي، ومنها ما هو داخلي أو خارجي"، أما من بقي من المزارعين في أماكن سكنهم الأصلية فقد توقف بعضهم عن استثمار

كما تراجعت في المناطق الريفية فرص الاستثمار بالاستثمار الزراعي لعدم تمكن المزارعين من الوصول الى أراضيهم أو عدم تمكنهم من تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي، وعدم تمكنهم من تسويق الإنتاج نتيجة للمخاطر التي واجهت قطاع النقل عند الانتقال من منطقة الى أخرى مع اختلاف مرجعية وتوجهات وخلفيات الجهات المسيطرة على كل منها بحيث تعرضت الكثير من شحنات مستلزمات الإنتاج والإنتاج الى السرقة أو الحرق أو الحجز لحين إجراء التسويات اللازمة للإفراج عنها، كما توقفت الحكومة عن تقديم الخدمات المساعدة للمزارعين في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة نتيجة تضرر البنى التحتية للقطاع الزراعي العامة والخاصة.

لقد ارتبط متوسط المساحات المزروعة على مستوى المحافظات بمدى تواجد السكان في المناطق الزراعية والتي تم استثمارها من أصحاب الأراضي الزراعية أو ممن تم توكيلهم بزراعتها واستثمارها أو ممن اعتدى عليها واستثمرها دون وجه حق ودون موافقة المالك، ويقدر بأن 80% من الأراضي المزروعة تمت زراعتها من قبل أصحابها أو ممن تم توكيلهم باستثمارها أما باقي الأراضي فتم استثمارها تحت مظلة الاعتداء والاستثمار من قبل المتنفذين من الجهات المسيطرة على المناطق الريفية.

نتيجة الأعمال العسكرية وعدم توفر الأمن والأمان وهجرة السكان من المناطق الريفية فقد تراجعت

³ - المجموعة الإحصائية. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

أراضيهم الزراعية وتوقف مربّي الثروة الحيوانية عن تربية المواشي والدواجن وغيرها.

تتباين فترات عودة السكان الى مناطق سكنهم الأصلية سداً لعدة عوامل ومنها: عودة الاستقرار الأمني، حسب الجهة المسيطرة، توفر سبل العيش والخدمات وريادة الأعمال، إعادة تأهيل البنى التحتية الخدمية، توفر الربط بين فرص العمل والعمالة، توفر فرص المصالحة المجتمعية، توفر السكن والإقامة الآمنة، إعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية المتضررة وجاهزيتها للاستثمار، توفر الدعم اللازم لتمكين المزارعين من إعادة تأهيل المتضرر من وسائل وأدوات الإنتاج ووسائل الري الخاصة بهم.

لقد كان لهجرة السكان الريفيين أثراً سلبياً على القطاع الزراعي النباتي والحيواني بسبب:

- تراجع عدد الفنيين الزراعيين: لقد هاجر ما لا يقل عن 33% من الفنيين الزراعيين من المهندسين الزراعيين وحاملي شهادة المعاهد المتوسطة الزراعية والبيطرية والثانويات الزراعية والبيطرية والذين كانوا يعملون بالقطاع الزراعي أو يشرفون عليه، فمنهم من كان يعمل لدى الجهات التابعة للحكومة بالإدارة والإشراف على القطاع الزراعي وتنظيمه وأدى ذلك الى ضعف الإشراف الميداني على الاستثمار الزراعي وتوقف الجهات الحكومية عن تقديم الخدمات المساعدة للإنتاج الزراعي وعن منح التنظيم الزراعي للمزارعين وعن الإشراف على

الموارد الطبيعية وإدارتها، ومنهم من كان يعمل في شركات ومراكز بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والرعاية والصحة البيطرية، ومنهم من مارس العمل الزراعي مع أفراد أسرته الزراعية أو استثمر أرضاً أو منشأة زراعية أو مارس مهارة زراعية ملائمة.

- هجرة الأصول المعرفية من المزارعين ومربي الثروة الحيوانية من المناطق الريفية: حيث كان يتوفر في الريف السوري عدد كبير من المزارعين اللذين يملكون خبرة كبيرة في الاستثمار الزراعي نتيجة الإرث الثقافي الزراعي المكتسب وتوسع المعرفة من خلال مشاركتهم بالبرامج البحثية واتباعهم للبرامج الإرشادية المتخصصة، وكانوا يشكلون بيت الخبرة في الزراعة وكانت لهم مساهمات كبيرة في تطوير الإنتاجية من الوحدة الإنتاجية المستثمرة، وأدت هجرتهم الى تراجع الإنتاجية الزراعية، وينطبق ذلك على مربّي الثروة الحيوانية والوحدات الحيوانية التي كانوا يستثمرونها.

- لقد بقي عدد من المزارعين ومربي الثروة الحيوانية في أماكن إقامتهم الأصلية أو في أماكن قريبة منها ولم يهاجروا رغم الاضطرابات وصعوبة العيش، إلا أنهم هجروا أراضيهم الزراعية وتوقفوا عن زراعة المحاصيل والخضار وعن تربية النحل والمواشي والدواجن وإنتاج الأسماك، كما تم التوقف عن تقديم الخدمات الزراعية للأشجار المثمرة، ويأتي ذلك

الهكتار الواحد من محصول القمح المروي من 4.3/طن هكتار عام 2011 الى 2.6/طن هكتار عام 2016.

- تنتشر زراعة الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية المنحدرة وضمن حيازات صغيرة ومتوسطة مما يحد من استخدام المكننة الزراعية المتكاملة والاعتماد على العمالة الزراعية في خدمتها ورعايتها وقطاف ثمارها، وقد أدت الظروف الأمنية وهجرة السكان من المناطق الريفية الى اهمال الأشجار المثمرة وعدم تقديم الخدمات الزراعية لها وتضررها ودخولها بمرحلة الهرم المبكر وخاصة من اللوزيات "الدراق، المشمش، الكرز، الخوخ، اللوز" لحساسيتها للخدمات الزراعية، كما تعرضت بساتين الأشجار المهمة والتي هجرها أصحابها الى القلع أو التحطيط للبيع أو التدفئة، وساهم ذلك في تراجع انتاج الأشجار المثمرة من 3.5/مليون طن عام 2011 الى 3/مليون طن عام 2016.

- لقد تضررت الثروة الحيوانية نتيجة هجرة السكان في تراجع كميات الأعلاف التي كانت تصنع من المخلفات الزراعية وبقايا الحصاد، وفي تراجع عدد معامل تصنيع منتجات الثروة الحيوانية من الحليب لتصنيع الألبان والأجبان، كما تراجعت وسائل النقل المتاحة لنقل المنتجات الحيوانية وخاصة أن الحليب من المواد الحساسة التي لا يمكن تخزينها بشكلها الخام ويتطلب نقل الإنتاج وتصنيعه يومياً.

نتيجة عدم توفر العمالة الزراعية وعدم توفر الأمان لعمل من بقي منها في المناطق الريفية أو عدم توفر مستلزمات الإنتاج أو التخوف من عدم توفر إمكانية تسويق المنتجات الزراعية الى مناطق الاستهلاك.

- هجرة العمالة الزراعية التي كانت تعمل في القطاع الزراعي والقطاعات الوسيطة له: بحيث كان يوفر القطاع الزراعي فرص عمل لحوالي 13% من مجموع القوى العاملة الكلية وفرص عمل لأكثر من 50% من اجمالي القوى العاملة الدائمة والمؤقتة والموسمية في المناطق الريفية، والتي كانت تعمل على زراعة وخدمة المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، وعلى خدمة ورعاية المواشي وخدمة منشآت تربية الدواجن وحظائر الثروة الحيوانية، إضافة لعملها في مراحل تسويق الإنتاج من مناطق الإنتاج الى مناطق الاستهلاك، وفي تداول واستخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وفي تصنيع المنتجات الزراعية كالصناعات الغذائية وتصنيع منتجات الثروة الحيوانية.

وقد أدت هجرة العمالة الزراعية من المناطق الريفية الى تراجع المساحات المزروعة من 4.6/مليون هكتار عام 2011 الى 4.2/مليون هكتار عام 2017 وتراجع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني من 18/مليون طن عام 2011 الى 10.7/مليون طن عام 2017، وتراجع المردود المحقق من استثمار الوحدة الإنتاجية، وعلى سبيل المثال فقد تراجع مردود زراعة

1-2: وضع القطاع الزراعي في أماكن النزوح الداخلية والخارجية وفي المجتمعات المضيفة:

الحيارات الصغيرة على الاستمرار في استثمارها.

كما لجأ بعض المهجرين الى تربية الدواجن بطاقات إنتاجية صغيرة ومتوسطة، ولجأ بعضهم الى تربية الدواجن القروية من الدجاج والأرانب والحمام وغيرها مما ساهم في تغطية حاجة المهجرين من اللحم.

- ساعدت الهجرة الداخلية أو الخارجية على توسيع أفق المعرفة لدى السكان المهجرين بعد الاطلاع على سلوك مجتمعات ريفية جديدة ومجتمعات المناطق الحضرية، كما مارس معظمهم مهن وأعمال جديدة لم يمارسونها مسبقاً "زراعية وغير زراعية"، واكتسب الكثير منهم مهارات جديدة وخاصة ممن هاجر الى الدول الأوروبية وعملوا في المناطق الريفية بمهن وأعمال زراعية مختلفة تستخدم اساليب الزراعة الحديثة والمتطورة، وسوف يطبق هؤلاء المهجرين عند عودتهم الى مناطق إقامتهم الأصلية ما اكتسبوه من خبرة في مناطق الإقامة المؤقتة، مما يتطلب تعديل أساليب التخطيط الزراعي وتطوير أنظمة الإقراض، وتنظيم الأعمال والمهن الجديدة وتعزيز المهارات المكتسبة.

- ارتفعت في مناطق الهجرة نسبة الصناعات الغذائية ومنتجات النساء الريفيات بالاستفادة من المنتجات المحلية المتاحة، وعودة عدد من المهن اليدوية المندثرة وتصنيعها لاستخداماتهم الشخصية أو البيع للغير بهدف الحصول على

- رغم أن الهجرة الداخلية ضغطت على الموارد الأرضية والمائية والبنى التحتية في مناطق اللجوء وأدت الى المنافسة على الغذاء والخدمات والبنى التحتية والإسكان وفرص العمل بين المهجرين والمجتمعات المحلية، إلا أنها ساهمت من ناحية أخرى في زيادة النشاط الاقتصادي في مناطق اللجوء لقيام المهجرين بالاستثمار في قطاع ريادة الأعمال وفي القطاع الزراعي، وقام المهجرون بزراعة الحيارات الصغيرة التي توقف أصحابها عن استثمارها منذ فترة ما قبل الأزمة لانخفاض الكفاءة الاقتصادية من استثمارها.

- لقد ساهم نزوح سكان الريف الى المناطق الحضرية وممن استقر منهم في محيط المدن نحو استثمار الحيارات الصغيرة الواقعة في محيطها من قبل المهجرين "بالمعمولة أو الاستئجار أو المشاركة" التي توقف أصحابها عن استثمارها بسبب عدم اقتصادية الاستثمار وانخراطهم في الأعمال التجارية والوظيفة العامة في القطاعين العام والخاص، مما حقق توفير كميات من المنتجات الزراعية وخاصة من الخضار على المستوى المحلي للسكان المقيمين وللأسر المهجرة ومن في محيطهم من الغذاء والتي تكاملت مع السلة الغذائية التي كانت توزع من برنامج الغذاء العالمي أو من الجمعيات الأهلية، وسوف يساعد ذلك مستقبلاً على تشجيع أصحاب

- الموارد المالية اللازمة لتوفير سبل العيش في أماكن اللجوء.
- أدت حركة اللجوء الى تحول عدد من السكان والمزارعين المهجرين الى المتاجرة بالمنتجات الزراعية من خلال إقامة علاقات تجارية مع تجار الجملة الذين لهم علاقات تجارية مع التجار في دول الجوار، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة التبادل التجاري للمنتجات الزراعية في المناطق الحدودية عبر المعابر غير النظامية وبوسائل مختلفة لتسويق المنتجات الزراعية بالاتجاهين حسب العرض والطلب، وقد شجع ذلك من تبقى من المزارعين الذين يستثمرون حيازتهم على زراعة التوابل والنباتات الطبية والعطرية وغيرها بدلاً من زراعة المحاصيل الاستراتيجية.
- أدت حركة اللجوء الى نشوء أسواق محلية جديدة على مستوى المدن الرئيسية في المناطق الريفية وفي مناطق اللجوء ساهمت في توفير حاجة السكان من المنتجات الزراعية على المستوى المحلي وتخفيض نسب الهدر في المنتجات وتجاوز مخاطر الطرقات والنقل الى أسواق الجملة المركزية.
- نتيجة تضرر أسواق الماشية والمسالخ المرخصة لذبح المواشي والدواجن فقد انتشرت المسالخ غير النظامية لذبح المواشي والدواجن وتم تغطية حاجة السكان من اللحوم على المستوى المحلي، إلا أن معظمها لم يخضع للرقابة الصحية والبيطرية.
- لم يؤد النزوح الداخلي الى حدوث أي منافسة بين المزارعين والمستثمرين على الموارد الأرضية والمائية المخصصة للري الزراعي، إلا انه يوجد بعض المنشآت الزراعية والأراضي الزراعية التي تم استثمارها دون علم أصحابها بسبب عدم تواجدهم أو تواجدهم وكلاء عنهم، والتي ستؤدي في المستقبل عند تنفيذ برنامج العودة الى حدوث نزاعات بين الفرقاء.
- منذ فترة ما قبل الأزمة كانت دولة لبنان تستقطب حوالي 530 ألف عامل زراعي سوري للعمل في القطاع الزراعي، وخلال فترة الهجرة وما تبعها من هجرة ونزوح المزارعين أصحاب الخبرة الزراعية فقد اكد المزارعون في لبنان انهم استفادوا من خبرات المزارعين السوريين وتطورت إنتاجية العديد من المنتجات الزراعية في لبنان نتيجة لذلك مع نقل الخبرة الى المزارعين اللبنانيين، كما أكد الجانب الأردني أن الخبرات المتوفرة عند المزارعين السوريين النازحين من محافظة درعا الى الأردن كانت عالية واستطاعوا تطوير زراعة الخضار والأشجار المثمرة في الأردن من خلال نقلهم لأساليب زراعية حديثة أدت الى تطوير الإنتاج الزراعي الكلي.

1-3: دور القطاع الزراعي في تشجيع وتمكين العودة وإظهار الفرص المتاحة في القطاع التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم مقترحات سياسات العودة:

للقطاع الزراعي دوراً مهماً في تشجيع السكان من العودة الى المناطق التي عاد اليها الأمن والأمان والاستقرار باعتباره القطاع الوحيد في المناطق الريفية الذي يمتلك عوامل الإنتاج من الأراضي والمياه والتي يمكن البدء باستثمارها فور عودة السكان الى أماكن إقامتهم الأصلية وعند تواجد الموارد البشرية في مناطق الإنتاج وعند توفر الموارد المالية اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج وتنفيذ الخدمات الزراعية.

تؤكد بيانات تحليل الواقع الراهن للقطاع الزراعي أن زيادة المساحات المزروعة منذ عام 2015 في

بعض المناطق تناسبت طرماً مع ارتفاع نسبة المهجرين اللذين عادوا الى أماكن إقامتهم الأصلية، وقد ارتبطت نسبة العائدين الى منطقة ما بانتهاء النزاع فيها أو انتهاء الأعمال العسكرية أو إجراء مصالحات بين المعارضة والحكومة والوصول الى حل سياسي فيها وضمان توفر مستلزمات العيش المؤقت أو الدائم والمصالحة المجتمعية بين سكان التجمع السكاني أو القرية أو المدينة الواحدة.

من تحليل الفئات العائدة يلاحظ بأن حوالي 32% منهم كانوا أسرة كاملة والباقي كانوا يضمنون بعض أفراد الأسرة مع ملاحظة ارتفاع نسبة النساء بالمجموعات العائدة إما لفقد المعيل أو لالتحاق والشباب بالجيش العربي السوري أو الالتحاق بفئات المعارضة أو لاستمرار تواجدهم في مناطق اللجوء خارج سورية هرباً من الخدمة العسكرية أو خوفاً من المسائلة الأمنية.

وقد بينت دراسة المسح الميداني المنفذة بالتعاون بين وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة لواقع القطاع الزراعي في الموسم الزراعي 2015-2016 نسبة العوامل التي منعت المزارعين من زراعة أراضيهم حسب المحافظات، والتي يمكن اعتمادها لتحديد الفرص المتاحة في القطاع التي يمكن البناء عليها لدعم مقترحات العودة:

جدول 5: العوامل التي منعت المزارعين من زراعة أراضيهم حسب المحافظات الوالدة: نسبة مئوية%

| المحافظة | عدم التمكن من الحراثة | السبب عدم توفر ... | | | | | | | |
|----------|-----------------------|--------------------|-------|------|---------|-----------------|-------------|------|---|
| | | بذار | أسمدة | وقود | مياه ري | السيولة المادية | أسباب أمنية | | |
| ريف دمشق | 27.9 | 9.3 | 10.3 | 21.5 | 11.2 | 25.2 | 14 | 8.4 | ؟ |
| درعا | 19.6 | ؟ | 15.8 | 5.3 | 15.8 | 5.3 | 31.6 | 26.3 | ؟ |
| القييطرة | 20.8 | ؟ | 5.6 | 22.2 | 11.1 | 27.8 | 33.3 | ؟ | ؟ |
| السويداء | 57.1 | 0.8 | 12.5 | 23.4 | 8.6 | 26.6 | 10.2 | 18 | ؟ |

| | | | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-----------|
| 6.8 | 3.4 | 13.6 | 28.8 | 3.4 | 10.2 | 6.8 | 27.1 | 15.9 | مص □ |
| ؟ | 6.3 | 15.2 | 22.8 | 7.6 | 16.5 | 22.8 | 8.9 | 16.7 | ماه □ |
| 2.2 | 2.2 | 19.6 | 32.6 | 6.5 | 10.9 | 23.9 | 2.2 | 12.7 | لب □ |
| 3.4 | 2.1 | 4.1 | 22.8 | 11 | 13.8 | 21.4 | 21.4 | 21.2 | الحسكة |
| 12.9 | 16.1 | ؟ | 22.6 | 3.2 | 9.7 | 29 | 6.5 | 20 | اللاذقية |
| 9.9 | 5.5 | 1.1 | 24.2 | 6.6 | 14.3 | 27.5 | 11 | 28.2 | طرطوس |
| ؟ | ؟ | 11.1 | 22.2 | ؟ | 22.2 | 22.2 | 22.2 | 10.9 | ادلب |
| ؟ | 1 | 17.9 | 4.2 | 18.6 | 18.9 | 19.9 | 19.5 | 91.2 | دير الزور |

ملاحظات:

- ؟: باقي المحافظات لم يتمكن الفنيين من اجراء المسح بسبب الأعمال العسكرية.
- يتم توفير مصادر الدخل في المنطقة الساحلية من الزراعة "حمضيات، زيتون، تفاح، زراعات محمية"، وفي محافظات "حمص، حماه، ادلب، حلب" من الزراعة، ومحافظة دير الزور 29% من الحوالات الخارجية والباقي من الزراعة، ومحافظة القنيطرة من الثروة الحيوانية.

مع المجتمعات الحضرية، ومن الأهمية أن يتضمن البرنامج معالجة التحديات المتعلقة برحلة العودة وتلك المتعلقة بتوفر فرص ممارسة السكان لحياتهم الطبيعية في أماكن العودة.

ومن التدخلات الممكنة في المجال الزراعي لتحقيق برامج العودة:

- إجراء تقييم الأراضي الزراعية المتضررة وتوفير التمويل اللازم لصيانتها وإعادة تأهيلها من الأضرار التي تعرضت لها نتيجة الأعمال العسكرية ووجود بقايا القذائف ومخلفات الحرب ومن تجريف الأراضي لزوم الأعمال العسكرية ومن وجود الرميات ومكبات القمامة على الأراضي الزراعية.

- إجراء تقييم لمنشآت الموارد المائية ومحطات الضخ وشبكات الري الحكومية والأراضي المتضررة الواقعة بزمامها وشبكات الصرف

أ. الإجراءات المقترحة لتشجيع وتمكين عودة السكان:

دفعت التحديات التي واجهت السكان الريفيين والمنتجين الزراعيين خلال الأزمة الى الهجرة من أماكن سكنهم داخلياً أو خارجياً أو دفعتهم الى هجرة العمل الزراعي أو أعاققت الاستثمار الزراعي ومنعت المزارعين من زراعة أراضيهم، وبعد عودة الأمن والاستقرار الى الكثير من المناطق بعد شمولها بالمصالحة بين الحكومة والمعارضة بدأ بعض السكان بالعودة الى مناطق سكنهم الأصلية، ولتشجيع باقي السكان على العودة لابد من تصميم تدخلات تدعم برنامج العودة وإعادة الاندماج وقيادة برنامج متكامل لتمكين السكان من العودة الى أماكن سكنهم الأصلية وتحقق وتعزز الاستقرار والسلم المحليين وتتلافى حدوث الهجرة الثانية طلباً لفرصة عمل أو بحثاً عن مصدر للدخل أو لعدم تقبل السكان العائدين لشروط الحياة الريفية بعد اندماجهم

- إعادة العمل بصندوق دعم الإنتاج الزراعي لدعم نشاطات زراعية محددة تمكن المزارعين ومربي الثروة الحيوانية من العودة الى ممارسة نشاطهم.
- دعم المزارعين المتضررين ممن فقدوا وسائل الإنتاج والمعدات الزراعية بتقديم منح نقدية وعينية لتمكينهم من شراء الأصول الإنتاجية والعودة الى الاستثمار الزراعي.
- إعادة العمل بمنح القروض الزراعية من المصرف الزراعي التعاوني بشروط ميسرة مع تطوير أساليب التمويل الزراعي، مع أهمية وجود مؤسسات مصرفية ضامنة للقروض الزراعية الممنوحة وتفعيل منح القروض الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة تأسيس مصارف للتأمين الزراعي.
- إعادة العمل بمنح قروض الري الحديث لتمكين المزارعين من إعادة زراعة أراضيهم المروية بنظام ري متكامل كونه يحقق إعادة استثمار الأراضي المروية بشكل مرشد ومستدام ويحقق عدم الحاجة الى عمالة زراعية كبيرة في ظل ندرة اليد العاملة في الريف.
- إيجاد نظام تعاوني جديد قادر على تحقيق الاستثمار الجماعي للحيازات مع الحفاظ على الملكية، ويوفر ذلك فرصة لإعادة استثمار الحيازات الصغيرة ورفع كفاءة استثمارها.
- المساواة في التعامل مع كافة المزارعين التعاونيين وغير التعاونيين من كافة النواحي الإنتاجية والمادية.
- إعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية الحكومية المدمرة "وحدات إرشادية، وحدات بيطرية، مراكز ومستودعات أعلاف، فروع المصرف الزراعي التعاوني، مراكز شراء الحبوب والأقطان وغيرها" لتمكينها من إعادة ممارسة نشاطها في تنظيم إدارة القطاع الزراعي وتقديم الخدمات المساعدة على المستوى المحلي.
- مساعدة المزارعين في العودة الى الاستثمار الزراعي النباتي والحيواني من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والخدمات المساعدة لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير حاجة الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية من المنتجات الزراعية.
- مساعدة السكان المحليين لاستعادة نشاطهم الاقتصادي في قطاعات ريادة الأعمال المرتبطة بسلاسل القيمة للمنتجات الزراعية وتوليد الدخل.
- إطلاق برامج تنمية محلية تعزز من فرص الاندماج والاستقرار المجتمعي.
- توفير شبكات الأمان الغذائي من خلال توفير أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجة السكان الغذائية.
- دعم المجتمع المحلي بمقننات غذائية لدعم الاستقرار في مرحلة العودة ريثما يتاح للعائدين من امتلاك مشروع خاصاً بهم أو فرصة عمل تحقق لهم دخلاً مناسباً لحياتهم وتمكينهم من الحصول على الغذاء الكافي وفي كافة الأوقات.

- تولي القطاعات الريفية المسؤولة عن البنى التحتية والخدمات إعادة تأهيل المتضرر منها وتوفير الحاجات السكنية من مياه الشرب والكهرباء والصحة والتعليم والاتصالات وتوفير مستلزمات تشغيل الآلات الزراعية من المحروقات.
- تنفيذ برامج تأهيل وتدريب متخصصة للعمل الزراعي بهدف تدريب العائدين على الأساليب الحديثة للاستثمار الزراعي وتأهيل من لا يملكون المعرفة للعمل الزراعي وخاصة أن برنامج العودة الى العمل الزراعي سيتأثر بالتغيرات الحاصلة نتيجة الأزمة بارتفاع نسبة النساء في المجتمع الريفي الى ما يقدر بحوالي 75% وأصبح معظمهم هم المعيلين لأسرهم وهم من سيتولون مهمة استثمار الحيازات الزراعية من الأراضي وتربية المواشي والدواجن وغيرها.
- إعطاء أهمية خاصة لتمكين المرأة الريفية وتنفيذ مشاريع متخصصة لتمكينها اقتصادياً واجتماعياً.
- تنظيم إدارة العمالة في مناطق العودة وتوفير فرص العمل للسكان المحليين للعمل في الاستثمار الزراعي وفي برامج العمل مقابل الغذاء المتبعة من منظمات الأمم المتحدة لترميم البنى التحتية والخدمات العامة.
- رفع كفاءة أداء الأسواق المحلية الناشئة خلال الأزمة وربطها بأسواق الجملة مع مراعاة مصالح صغار المزارعين.
- التخطيط التشاركي مع اللاجئين والمجتمعات المحلية لتنظيم برامج العودة من أصحاب المصلحة الأصليين.
- تعزيز القدرات المؤسسية لتحليل المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي ووضع سياسات زراعية ملائمة لتحسين الكفاءة الاقتصادية من الاستثمار والاستدامة البيئية للموارد ومواجهة المخاطر لتحسين مستوى معيشة السكان والحد من الفقر وتوفير فرص عمل للسكان وتجنب العودة الى النزاع.
- وضع رؤية واضحة للبرامج والمشاريع والنشاطات الممكن تنفيذها لدعم برامج المصالحة الاجتماعية والمجتمعية على المستوى المحلي والأساليب الواجب اتباعها لإعادة الإلف والتعاون بين السكان للسير في إعادة الحياة الاجتماعية والاقتصادية الى مستواها الطبيعي، مع أهمية تقييم النظام التعاوني التابع للاتحاد العام للفلاحين ومدى ملائمته للظروف الجديدة لأوضاع السكان والتفاعل المشترك ضمن الجمعيات التعاونية بشكل تعاوني وتشاركي.
- سيادة القانون في الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها وتنظيمها واستثمارها وتحقيق العدالة بين المنتجين الزراعيين.
- قيام السلطات المحلية بعدة إجراءات أهمها:
 - إجراء مسح للأراضي الزراعية وتحديد الأراضي التي مازالت قابلة للاستثمار ولم تتضرر نتيجة الأعمال العسكرية، وتحديد الأراضي التي تضررت نتيجة الأعمال

• تقييم الحاجات التنموية الأساسية على مستوى المناطق لتمكين منظمات المجتمع المدني من التدخل ضمن برامج التعافي المبكر.

• تقييم الموارد الاقتصادية والبيئية المحلية المتاحة والاحتياجات اللازمة لإعادة التأهيل في مناطق العودة.

- نشر نتائج الحصر لتعميم المعرفة على المهجرين الراغبين بالعودة لتحديد الوقت المناسب للعودة.

- قيام السلطات المحلية بإعطاء دور أكبر للمجتمع المحلي في إدارة القطاع الزراعي وتنظيمه والتخطيط لاستثمار موارده وفق توجهات السياسات الزراعية والخطط السنوية المعتمدة من الحكومة.

لذا فإن التخطيط لمحو العودة الكريمة للسكان يتطلب إجراء المسوح اللازمة للموارد والبنى التحتية وتقييم الواقع الراهن لها وتوفير الدعم الإداري والفني والقانوني للحفاظ على الملكيات وتنظيم إدارة الموارد وإعادة تأهيل الموارد المدمرة لتمكين المزارعين ومربي الثروة الحيوانية والدواجن والمهن الزراعية الأخرى من العودة الى ممارسة النشاط الزراعي.

إن عدم إعادة تأهيل الموارد الطبيعية من الأراضي والمياه ووسائل الإنتاج الزراعي والحفاظ على حقوق الملكية والتدريب والتأهيل على أساليب الاستثمار الزراعي وعدم مشاركة المجتمع المحلي

العسكرية وتحتاج الى إعادة تأهيل واستصلاح "تضررت نتيجة مرور الآليات العسكرية عليها، التجريف والحفر بهدف إقامة سواتر ترابية أو خنادق وغيرها، أراضي مزروعة بالألغام، أراضي مازال فيها بقايا معدات حربية أو قذائف لم تنفجر بعد، أراضي تم رمي الأتقاض عليها أو رمي مخلفات سكانية وقمامة وغيرها، أراضي تم الاعتداء عليها من الغير بإقامة منشآت سكنية أو صناعية وغيرها وخاصة في محيط المدن والبلدان، أراضي تضررت نتيجة غرق الأراضي بمياه الصرف الصحي أو الصرف الزراعي، أراضي تملحت نتيجة غرقها من تضرر قنوات الري الحكومية أو من الأنهار، أراضي تضررت نتيجة الاستثمار غير الآمن لأبار النفط، الأراضي المتدهورة نتيجة الاستثمار الجائر لها، وغيرها"، وحصر الأراضي المستثمرة من الغير على غير وجه حق لوضع خطة لمعالجتها.

• حصر الموارد المائية المتضررة من الأبار وشبكات الري الحكومية وشبكات الري الحديث وتحديد القابل منها لإعادة الاستثمار.

• إجراء حصر للمنشآت الزراعية المتضررة وتقييمها "منشآت دواجن، حظائر ثروة حيوانية، مستودعات، مخازن وبرادات ومستودعات، وغيرها".

• إجراء حصر للأبنية السكنية والبنى التحتية وتقييم وضعها.

في التخطيط لإدارة القطاع سيكون سببا في العودة الى الهجرة العكسية الثانية التي تصبح إجراءات معالجتها معقدة.

ب. الفرص المتاحة في القطاع التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم مقترحات سياسات العودة:

- تولي القطاع الخاص إقامة مراكز ومجمعات للأليات والمعدات الزراعية لتوفير وسائل الإنتاج اللازمة للاستثمار الزراعي وتقديم الخدمات للمزارعين بالأجر.
- توفير التسهيلات اللازمة لأصحاب محلات بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي ومحلات إصلاح الأليات والمعدات الزراعية من العودة الى ممارسة نشاطهم لتوفير مستلزمات العمل الزراعي في مناطق الإنتاج.
- توفير التسهيلات اللازمة لأصحاب العيادات البيطرية ومحلات بيع مستلزمات تربية الثروة الحيوانية من المواشي والدواجن وغيرها لتمكينهم من العودة الى ممارسة نشاطهم وتوفير مستلزمات التربية في مناطق الإنتاج.
- توفير الفرص الاستثمارية المناسبة لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة تتناسب مع الموارد المتاحة في الريف على المستوى المحلي.
- نشر تطبيقات استخدامات الطاقات المتجددة في الاستثمار الزراعي وأساليب الزراعة الريفية البسيطة للحيازات الصغيرة والحدائق المنزلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة "الزراعة

المائية، استخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء لتشغيل الآبار وتلبية الاحتياجات السكنية المنزلية، تصنيع الأعلاف والأسمدة العضوية من المخلفات الزراعية، نشر مستنبت الشعير للاستخدامات العلفية، فحاسات بيض دواجن بطاقات إنتاجية بسيطة 500-200/بيضة لإنتاج صوص الدواجن للتربية في الحدائق المنزلية، منشآت صناعات زراعية بطاقات إنتاجية صغيرة".

- إقامة مراكز لإنتاج الغراس المثمرة معتمدة من الحكومة لتوفير الغراس اللازمة لإعادة تشجير المتدهور منها.
- إقامة شركات محلية معتمدة لإنتاج البذار المحسن للمحاصيل الرئيسية على المستوى المحلي وتلبية احتياجات المزارعين من البذار المحسن.
- إقامة منشآت صغيرة لتصنيع الأعلاف للحد من بيع الأعلاف الخام والتشجيع لاستخدام الأعلاف المصنعة.
- تشجيع تربية الحيازات الصغيرة من المواشي "الأبقار، الأغنام".
- إقامة مكاتب متخصصة لتنفيذ دراسات تركيب شبكات الري الحديث وتوفير مستلزماته.
- إقامة مكاتب رسمية لتنظيم استخدام العمالة الزراعية الدائمة والموسمية وتحقيق الربط بين الحاجة والطلب عليها على المستوى المحلي.
- وضع محفزات للقطاع الخاص للعودة الى ضخ الاستثمارات اللازمة لإقامة:

دعم القطاع من خلال تنظيم استيراد وتصنيع و انتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي ومراقبة مواصفاتها القياسية وتطبيق معايير الجودة عليها وضمان توفيرها بشكل مستقر ومستدام، كما عملت على توفير الخدمات المساعدة للإنتاج "البحوث الزراعية، والإرشاد والتدريب والتعليم الزراعي، الرعاية الصحية للثروة الحيوانية، المكافحات العامة، الإقراض الزراعي، تنظيم الإنتاج الزراعي وغيرها"، وتحقق بذلك الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعية وتوفير المنتجات الزراعية اللازمة للصناعات التحويلية والصناعات الغذائية ورفع القيمة المضافة من المنتجات الزراعية وتوفير المنتجات اللازمة للتصدير والتي توفر القطع الأجنبي اللازم لدعم الاقتصاد الوطني، إضافة لدوره في توفير فرص عمل للسكان في المناطق الريفية وفي تشغيل القطاعات الوسيطة كقطاع النقل والتجارة الداخلية والخارجية للمنتجات والمستلزمات الزراعية وقطاع ريادة الأعمال.

ويعتمد استثمار عوامل الإنتاج الزراعي من الأراضي والمياه على استخدام وسائل الإنتاج الزراعي "من الجرارات وملحقاتها اللازمة للقيام بالعمليات الزراعية الرئيسية كالفلاحة وتجهيز الأراضي للزراعة، والمعدات الزراعية اللازمة للقيام بالخدمات الزراعية كالعزيزق ورش المبيدات والتسميد، وآليات ومعدات الحصاد وجني المحاصيل وقطافها، محركات ضخ المياه من الأنهار وقنوات الري والآبار، حظائر تربية الثروة

- نشاطات اقتصادية رديفة ومكملة للقطاع الزراعي.
- نشاطات اقتصادية مساعدة على تسويق المنتجات الزراعية وحفظها وتخزينها وتصنيعها وتوضيها لرفع القيمة المضافة لها وتسويقها للسوق الداخلية والتصدير.
- تطوير الأسواق الناشئة في المناطق على المستوى المحلي وتطوير أسواق الجملة المركزية.
- إقامة أسواق متخصصة بتسويق منتجات المرأة الريفية والصناعات اليدوية الريفية.
- التشجيع على احداث جمعيات أهلية متخصصة لقيادة برامج تنمية محلية ورعاية المجتمعات الهشة وتنظيم المجتمع الزراعي ووسائله ومخرجاته.

2. الاستجابة المحلية:

1-2: أثر النزاع على الخدمات التي يقدمها القطاع الزراعي وكيف تأثرت بنى وقنوات تقديمها بالنزاع:

لقد أثرت الحكومة في فترة ما قبل الأزمة على اتباع سياسات مستقرة ومستدامة للدعم الزراعي، بحيث ركزت على دعم المحاصيل الاستراتيجية من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة والبذار وبيعها للمزارعين بأسعار مدعومة وقيام المؤسسات الحكومية المختصة بشراء انتاج هذه المحاصيل من المزارعين ومنح هامش ربح صافي 25% من تكاليف انتاجها، كما ركزت على

الحيوانية ومعامل الأعلاف، ومنشآت تربية الدواجن وملحقاتها، وغيرها".

كما يعتمد الاستثمار الزراعي على الاستثمار الخاص للآلات والمعدات الزراعية والعمل بالأجر لدى الغير على المستوى المحلي ولم تتمكن الجمعيات الفلاحية من اقتناء آلات ومعدات زراعية لتنفيذ الأعمال الزراعية لأعضاء الجمعية، أما عمليات الحصاد لمحاصيل القمح والشعير فهي تتم بالأجر بالاتفاق مع مالكي الحصادات الزراعية ولا توجد شركات او مجتمعات زراعية لتأجير الآليات والمعدات الزراعية للمزارعين.

ويتم استثمار الآبار بشكل خاص وفردى على نفقة المزارع دون دفع أي رسوم للحكومة، ولا يوجد نظام تشاركي لاستثمار مصدر مائي جوفي واحد من عدة مستثمرين، أما مصادر المياه السطحية العامة فيتم استثمارها مجاناً وفق حقوق الارتفاق المحددة للمزارعين للاستفادة من المصدر المائي وفق مقنن مائي محدد وعلى نفقة المزارعين عند الضخ منها، أما مشاريع الري الحكومية فيتم استثمار الموارد المائية منها بقيادة وزارة الموارد المائية وفق المقنن المائي المحدد للدورة الزراعية ويتم استيفاء رسوم تشغيل وصيانة على كل هكتار مروى 2700 ل.س سنوياً.

أ. أثر النزاع على الخدمات التي يقدمها القطاع الزراعي:

يقدم القطاع الزراعي في المناطق الريفية العديد من الخدمات التي توفر مصادر الدخل للسكان وتحقق

استقرارهم فيها والتي يتم الحصول عليها من خلال ممارسة النشاطات التالية والتي تأثرت خلال الأزمة لأسباب وبنسب مختلفة:

- يتم تنظيم استثمار الأراضي الزراعية وفق نظامين، النظام الأول يعتمد على الاستثمار الفردي للحيازة، والثاني يعتمد على مبدأ الاستثمار الجماعي لأعضاء الجمعيات الفلاحية التعاونية التابعة الى الاتحاد العام للفلاحين، إلا أن الواقع الفعلي للاستثمار الزراعي هو الاستمرار بالاستثمار الفردي للحيازات رغم وجود الجمعيات الفلاحية التعاونية التي لم تتمكن من توفير متطلبات ومستلزمات الاستثمار الجماعي للحيازات المملوكة من أعضائها.

ويتم استثمار الأراضي والمنشآت الزراعية إما بشكل فردي من الفلاحين أنفسهم أو بالمشاركة بين صاحب الأرض والمستثمر أو من خلال استثمارها بعقود مزارعة، ويتم بذلك تقاسم عوائد الاستثمار وفق نسب محددة متفق عليها بين الطرفين، وتم خلال الأزمة زراعة حوالي 86% من الأراضي التي كانت تزرع في عام 2011 من قبل المزارعين أنفسهم أو ممن تم توكيلهم بزراعتها أو من قبل الجهات المسيطرة على منطقة النفوذ أو من أشخاص قاموا بالاعتداء على أراضي الغير، وقد خسر المهاجرون وممن تخلى عن استثمار حيازته المملوكة أو المستأجرة رغم بقائه في منطقة إقامته عوائد الاستثمار سواء من عدم استثمار الحيازة أو نتيجة زراعتها من الغير والاستفادة من عوائدها دون وجه حق، كما خسر

بعض المزارعون اللذين استمروا باستثمار حيازتهم نتيجة فقد الإنتاج بالحرق أو السرقة أو تراجع الانتاج ومردود الوحدة الإنتاجية المستثمرة نتيجة عدم تمكنهم من تقديم الخدمات الكافية للإنتاج الزراعي.

ويلاحظ أن الحكومة قامت بدعم القطاع التعاوني على حساب باقي المزارعين واستمرت بتوزيع البذار المحسن والأسمدة والأعلاف المتاحة لديها بأسعار مدعومة 20-40% من تكاليف انتاجها لأعضاء الجمعيات التعاونية دوناً عن منحها للمزارعين غير المنتسبين لها.

ونتج عن ذلك انخفاض الإنتاج المحلي الزراعي من 240/مليار ل.س عام 2010 الى 146/مليار ل.س عام 2016 بتراجع 50% ويؤثر ذلك على كافة القطاعات والممارسات المرتبطة في سلاسل القيمة لكافة المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وأثرها السلبي على العوائد التي كان يحققها المجتمع المحلي في المناطق الريفية من الاستثمار الزراعي.

- إن ملكية الآلات الزراعية بكافة أنواعها وأشكالها وملحقاتها هي ملكيات خاصة للمزارعين، ويتم استثمار الجرارات والحصادات والآلات الزراعية والآبار في خدمة الأراضي الزراعية الخاصة بهم من المزارعين أنفسهم، كما يقوم بعضهم باستثمار الآليات ومعداتنا في تقديم الخدمات الزراعية للمزارعين في القرية لقاء أجر متفق عليه مسبقاً، وخلال فترة الأزمة استمر العمل في خدمة الأراضي الزراعية من قبل

المزارعين أنفسهم أو بالأجر من قبل الغير مع ارتفاع أجور العمل بالتوازي مع ارتفاع أسعار المازوت وأجور اليد العاملة والظروف الأمنية في المناطق الزراعية.

لقد تعرضت بعض الآلات الزراعية ووسائل ومعدات الإنتاج الزراعي والآبار وخزانات المياه وشبكات الري الحديث والمنشآت الزراعية من حظائر تربية الثروة الحيوانية ومنشآت تربية الدواجن والمخازن والبرادات الى السرقة أو التخريب الممنهج لأسباب انتقامية أو تخريبية أو تضررت بسبب الأعمال الحربية، كما تعرضت قنوات الري والمصارف الزراعية المغطاة والمكشوفة الى أضرار كبيرة نتيجة الأعمال الحربية أو نتيجة سرقة المضخات ووسائل تشغيلها، وقد أدت مجمل هذه العوامل الى خسارة وسائل الإنتاج لدى نسبة من المزارعين، كما لم يتمكن أصحابها من صيانتها وإصلاح المعطل منها بعد أن أغلقت محلات اصلاح الآليات ومحلات القطع التبديلية الأمر الذي أعاق بعضهم من الاستمرار بالاستثمار الزراعي، أو تمت العودة الى الزراعة الريفية البسيطة، كما اضطر بعض المزارعين الى استبدال الزراعة المروية بالزراعة البعل بعد تضرر مصادر الري، كما عاد معظمهم الى استخدام اساليب الري التقليدية بعد تلف شبكات الري الحديث، وانعكس ذلك سلباً على المردود المحقق من استثمار الوحدة الإنتاجية من الإنتاج النباتي والحيواني وارتفاع

- تكاليف الإنتاج وتراجع عوائد الاستثمار الى حدود حرجة.
- يحتاج القطاع الزراعي الى توظيف عدد كبير من العمالة الزراعية خلال سلاسل القيمة "اللازمة للزراعة ولتقديم الخدمات الزراعية المختلفة وللقيام بعمليات جمع محاصيل الخضار الصيفية والشتوية وقطاف محصول القطن وقطاف ثمار الأشجار المثمرة"، ويتم تشغيل اليد العاملة بصفة دائمة أو موسمية بحيث يرتبط عدد العمالة الموسمية المستخدمة بحجم المساحات المزروعة من الخضار الصيفية والشتوية ومحصول القطن، ويتراجع استخدامها بزيادة المكننة الزراعية في المناطق عالية التكتيف الزراعي.
- وخلال فترة الأزمة تراجع عدد القوى العاملة في الريف وخاصة من الشباب نتيجة الهجرة أو التحاقهم بالجيش العربي السوري أو الجهات المعارضة مع ارتفاع نسبة النساء في المناطق الريفية الى 75% من عدد السكان المقيمين فيها، الأمر الذي أدى الى ندرة اليد العاملة وارتفاع أجورها وانعكاسها السلبي على تكاليف الإنتاج الزراعي، وعند عودة السكان الى مناطق إقامتهم ستعزز مشاكل العمالة الزراعية نتيجة ندرتها وضعف خبرتها وارتفاع أجورها "الدائم والموسمي" إضافة لأثر تراجع عدد الذكور وارتفاع نسبة النساء المعيلات في المناطق الريفية، وسوف تواجه النساء صعوبات كبيرة للقيام بدور الرجل بالاستثمار الزراعي.
- يعتبر القطاع الزراعي مصدراً هاماً للتداول النقدي في المناطق الريفية بحيث ترتبط الكتلة النقدية المتداولة بكمية الإنتاج الزراعي وأسعار التداول، والتي كانت وصلت عام 2011 الى 18/مليون طن، وكذلك بكمية مستلزمات الإنتاج الزراعي التي كانت أكثر من 5.6/مليون طن، ويتم من خلال هذا التداول النقدي توفير مصادر دخل هامة للسكان على مدى سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية، وخلال فترة الأزمة تراجع الإنتاج الزراعي الى 10.7/مليون طن عام 2017 وتراجعت مستلزمات الإنتاج الزراعي الى 1.2/مليون طن مما أدى الى تراجع الكتلة النقدية المتداولة وتراجع العمولات وهوامش الربح والمنافع المتداولة التي كان يحققها السكان المحليين.
- لقد تراجع خلال الأزمة انتاج المحاصيل الاستراتيجية من القمح والشعير والقطن والشمندر بشكل كبير الأمر الذي أدى الى الضغط على الاقتصاد السوري بشكل عام وعلى القطاع الصناعي وعلى قطاع الأعمال والتبادل التجاري الداخلي والخارجي بشكل خاص.
- يعتبر القطاع الزراعي مشغل رئيسي لقطاع النقل من خلال توظيف استثمارات كبيرة لنقل الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي وأدواته والتي تصل في السنوات العادية الى حوالي 24/مليون طن سنوياً، وخاصة أن مناطق الإنتاج الزراعي تتواجد في مناطق بعيدة عن مناطق الاستهلاك، مما يتطلب نقل مستلزمات الإنتاج

الحكومية، وفي القطاع الخاص يتم تخزين بعض المنتجات من الخضار الصيفية والشتوية ومنتجات الأشجار المثمرة من التفاح والأجاص والحمضيات وغيرها، وخلال الأزمة استمرت عمليات التخزين وفق الأساليب المتبعة في فترة ما قبل الأزمة مع انخفاض الكميات المخزنة وارتفاع تكاليف التخزين بالتوازي مع ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية وأجور اليد العاملة وأسعار المازوت مع ملاحظة تراجع الكميات المخزنة بالتوازي مع تراجع الإنتاج الزراعي.

- يتم تداول مستلزمات الإنتاج الزراعي بين المزارعين وشركات تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بالدفع النقدي المباشر أو العيني لقاء ضمان الإنتاج، وخلال الأزمة توقفت الشركات عن تزويد المزارعين بمستلزمات الإنتاج عيناً واستمر البيع النقدي لها مما شكل ضغطاً مادياً على المزارعين وخاصة بعد ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بالتوازي مع ارتفاع أسعار الدولار مقابل الليرة السورية وتوقف المصرف الزراعي التعاوني عن تمويل المزارعين بالقروض الزراعية القصيرة والمتوسطة والطويلة.

- يرتبط تطوير الثروة الحيوانية في سورية بمدى توفر الأعلاف اللازمة لتربية المواشي والدواجن بشكل مستقر ومستدام وبأسعار متوازنة ومستقرة، ويتم توفير 30% من حاجة الثروة الحيوانية من الأعلاف من المخلفات الزراعية وبقايا الحصاد والتي تقدر سنوياً بحوالي

من الموائى الى مناطق الإنتاج ونقل الإنتاج الى أسواق الجملة في مراكز المدن والى معامل الصناعات التحويلية والغذائية والتصدير، ويتأثر القطاع الزراعي سلباً بنسبة تراجع الخدمات العامة وجودة البنى التحتية في المناطق الريفية، وخاصة من الطرق العامة والنقل لأثرها المباشر على تداول مستلزمات الإنتاج الزراعي وعلى تسويق المنتجات الزراعية من مناطق الإنتاج الى مناطق الاستهلاك، وخلال الأزمة تراجعت عوائد قطاع النقل من القطاع الزراعي لتراجع الكميات المتداولة من الإنتاج ومن مستلزمات الإنتاج الزراعي الى 11.9/مليون طن مع أن أجور النقل ارتفعت خلال الأزمة 200-400% حسب الأمان المتوفر في مناطق التسويق.

- يحتاج القطاع الزراعي الى توفير كميات كبيرة من العبوات المختلفة اللازمة لتعبئة الإنتاج وتسويقه والتي يتركز انتاجها حول المدن الرئيسية وفي المناطق الحرفية والصناعية، وخلال الأزمة تراجعت الكميات المنتجة من العبوات بشكل كبير وأصبح معظمها غير مطابق للمواصفات القياسية ومصنع من مواد معاد استخدامها وتصنيعها إلا أنها وفرت فرص عمل ودخل لشريحة من الطبقة الفقيرة والوسطى والتي تعمل على تصنيع هذه العبوات.

- يتم تخزين المنتجات الزراعية من الحبوب في صوامع القمح التابعة للمؤسسة العامة للحبوب الحكومية، وتخزين الأقطان في مستودعات المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان

5.5/مليون طن، وخلال فترة الأزمة تراجعت المساحات المزروعة وتراجع الإنتاج النباتي 45% خلال الفترة 2011-2017 "تراجع من 15.2/مليون طن عام 2011 الى 8.4/مليون طن عام 2017" إضافة لذلك ونتيجة الأعمال العسكرية وعدم توفر الأمان تراجعت قدرة المزارعين على جمع المخلفات وبقايا الحصاد من الأراضي الزراعية وتراجع عدد القوى العاملة التي كانت تستخدم في جمعها، كما تراجعت قدرة مربي المواشي على نقل المواشي الى هذه الأراضي لرعي ما يتوفر فيها من مراعي، مما زاد من معاناة مربي الثروة الحيوانية لتأمين الأعلاف وارتفعت أسعارها وارتفعت مقابل ذلك أسعار المنتجات الحيوانية ومشتقاتها وانعكاسها على السكان.

- من السائد وجود أسواق للمواشي على مستوى المدن الرئيسية في المناطق الريفية ويجتمع فيها مجموعة كبيرة من مربي المواشي لبيع وشراء القطيع، كما يتم خلالها التبادل السلعي للمحاصيل العلفية ومنتجات الثروة الحيوانية، وخلال فترة الأزمة توقفت أسواق الماشية عن ممارسة نشاطها لصعوبة نقل المواشي اليها بسبب الظروف الأمنية ونشأ بدلاً عنها طبقة من التجار اللذين قاموا باستغلال ظروف الأزمة وشراء المواشي وتهريبها الى دول الجوار، وقد اضطر مربي الماشية الى بيع قطعانهم نتيجة عدم توفر الأمان أو وجود أعمال عسكرية بمناطق تواجدهم أو عدم تمكنهم من نقل القطيع الى الأماكن الآمنة

أو لصعوبة تسويق منتجات الثروة الحيوانية أو لصعوبة تأمين الأعلاف أو عدم توفر السيولة المالية لديهم لشراء الأعلاف وخاصة بعد ان ارتفعت أسعارها عشرة أضعاف أسعارها لفترة ما قبل الأزمة وتوقف التجار عن بيع الأعلاف للمربين بالدين، الأمر الذي أدى الى خسارة 40% من قطع المواشي من الأغنام والماعز والأبقار والى تراجع منتجات الثروة الحيوانية من الألبان والأجبان واللحوم اللازمة لتأمين حاجة السكان من الغذاء والى تراجع الخدمات ضمن سلاسل القيمة للإنتاج الحيواني التي كانت توفر فرص عمل لمراحل التربية والإنتاج والنقل والتسويق والتصنيع والتصدير، والى عدم التمكن من ضبط أسعار بيع المواشي وتباينها بين منطقة وأخرى بعد أن كانت أسواق المواشي مصدراً هاماً لتحديد أسعار المواشي وأسعار الأعلاف المتداولة وغيرها.

ب. أثر النزاع على الخدمات الحكومية المساعدة للإنتاج الزراعي:

تضمنت السياسات الزراعية في فترة ما قبل الأزمة دعم القطاع الزراعي من خلال تقديم الخدمات المساعدة للإنتاج والتي تمكنت الحكومة خلالها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في فترة ما قبل عام 2000 وتحقيق الأمن الغذائي فيما بعد وتوفير مخزون استراتيجي من القمح وتوفير المنتجات الزراعية اللازمة للصناعة التحويلية والصناعة الغذائية والتصدير.

- كما توجد مجموعة من الوزارات والهيئات والمؤسسات التي تقدم الخدمات للقطاع الزراعي بشكل مباشر او غير مباشر.

وقد أدت الأزمة الى تخريب البنية التحتية والمنشآت الزراعية والخدمية العامة والخاصة الموجودة في المناطق التي كانت غير آمنة في فترة ما من سنوات الأزمة، كما تم سرقة الآليات الثقيلة والخفيفة والمعدات والآليات والتجهيزات الزراعية والمخابر التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والجهات التابعة لها وما احتوته مخازن ومستودعات المؤسسات العامة التابعة للوزارة من مواد/بذار وأعلاف، والتي تم تقديرها بحوالي 115/مليار ل.س.

كما بلغت الخسائر المباشرة لوزارة الموارد المائية للمنشآت المائية المخصصة للري الزراعي وشبكات الري الحكومية الى 74/مليار ل.س حتى آذار 2016.

ونبين فيما يلي أثر النزاع على البنى التحتية والقدرة على تقديم الخدمات من الجهات المعنية، والإجراءات الحكومية المتخذة للحد من الأثر السلبي للأزمة على القطاع:

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي:

- هيئة البحوث العلمية الزراعية: تراجعت عدد محطات البحوث المستثمرة خلال الأزمة من 47 محطة عام 2010 الى 17 محطة عام 2015 الى 20 محطة عام 2017، وتراجع عدد البحوث المنفذة من 1222/بحث عام 2010

يتم تقديم الخدمات المساعدة للقطاع الزراعي من قبل مجموعة من الجهات والمؤسسات والهيئات والمنظمات:

- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: هيئة البحوث العلمية الزراعية، الإرشاد الزراعي والتعليم والتأهيل والتدريب الزراعي، المكافحات العامة للأفات، التحصين الوقائي والعلاجي البيطري للثروة الحيوانية، صندوق الدعم الزراعي، صندوق الري الحديث، صندوق التعويض عن أضرار الناجمة عن الظروف الطبيعية، مؤسسات عامة "اكثر البذار، الأعلاف، المباقر، الدواجن"، وغيرها.

- وزارة التموين وحماية المستهلك: المؤسسة العامة للحبوب، المؤسسة العامة للمطاحن، المؤسسة العامة لحلج وتوسيق الأقطان، جمعية حماية المستهلك، اتحاد المصدرين، وغيرها.

- وزارة المالية: المصرف الزراعي التعاوني، وغيره.

- النقابات والمنظمات الشعبية: الاتحاد العام للفلاحين، اتحاد الغرف الزراعية، نقابة المهندسين الزراعيين، نقابة الأطباء البيطريين، وغيرها.

- المنظمات الدولية: منظمة الأغذية والزراعة/الفاو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الغذاء العالمي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعي/ايفاد، وغيرها.

- الجمعيات الأهلية: جمعية حماية المستهلك، وغيرها.

ونتيجة لذلك تراجع عدد الحقول الإرشادية المنفذة من 138/حقل عام 2010 الى 96/حقل عام 2015 الى 30/حقل عام 2017، وتراجع عدد الأيام الحقلية من 3416/حقل عام 2010 الى 1056/حقل عام 2015 الى 774/حقل عام 2017. كما تراجع عدد الندوات الزراعية من 7136/ندوة عام 2010 الى 2023/ندوة عام 2015 الى 1507/ندوة عام 2017.

- المكافحات العامة: تتولى الجهات المعنية في وزارة الزراعة بإجراء المكافحات العامة للجائحات والأفات التي تنتشر في المناطق الزراعية "حشرات وعناكب، فأر الحقل، الأعشاب، أمراض، وغيرها"، وخلال الأزمة تراجعت المساحات المكافحة من 848.3/ألف هكتار عام 2010 الى 587/ألف هكتار عام 2011 الى 189.2/ألف هكتار عام 2015 الى 218/ألف هكتار عام 2017، ولم يسجل خلال الأزمة انتشار أي آفات أو جائحات سائدة أو جديدة أثرت على الإنتاج الزراعي.

- التحصين الوقائي والعلاجي للثروة الحيوانية: تراجعت الخدمات البيطرية المؤمنة من القطاع الحكومي للثروة الحيوانية خلال الأزمة للتسرب الحاصل في عدد الأطباء البيطريين وهجرة عدد كبير منهم الى خارج القطر والى صعوبة وصول الفنيين الى قطعان الثروة الحيوانية في ظل عدم توفر الأمان والأعمال العسكرية "وخاصة أن التربية السائدة هي التربية السرح ويكون القطيع منتشراً في مناطق توفر المراعي الطبيعية"، وقد

الى 792 بحث عام 2015 الى 479 بحث عام 2017، واستمر عمل الهيئة في المحافظات والمناطق الآمنة واستطاعت اعتماد صنفين جديدين من القمح عام 2016 وتسجيل 235 صنف بذور خضار جديد، واستمرت بتقديم جزء من نشاطاتها الإرشادية والتعليمية في محيط مراكزها، في حين توقف عملها في المناطق غير الآمنة بسبب تخريب وسرقة تجهيزات معظم مراكزها ومخابرها، وقد تأثرت كغيرها من القطاعات من هجرة الكوادر العلمية التي كانت بالأصل أقل من العدد الكافي لقيام الهيئة بعملها البحثي بشكل متكامل وتراجع دورها في نشر أساليب وتقنيات الزراعة الحديثة.

- الإرشاد الزراعي والتدريب: يتبع الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة 1193 وحدة إرشادية منتشرة على مستوى المناطق الريفية مهمتها تنظيم الإنتاج الزراعي على مستوى المنطقة التابعة لها وإرشاد المزارعين على أساليب الزراعة الحديثة، ويعمل فيها 12097/عامل منهم 4404/مهندس زراعي و715/طبيب بيطري، ولا يوجد احصائيات حول نسبة تسرب العاملين من الوحدات بسبب الأزمة. وخلال الأزمة تراجع عمل الوحدات الإرشادية في المناطق الآمنة نتيجة تسرب العاملين منها بسبب الهجرة أو الالتحاق بالجيش العربي السوري، أما في المناطق غير الآمنة فقد توقف عمل الوحدات الإرشادية كلياً.

الحديث عند المزارعين الى السرقة، ومازال العمل بالصندوق متوقف حتى عام 2017.

- صندوق التعويض عن الأضرار الناجمة عن الظروف الطبيعية:

تم خلال الأزمة الاستمرار بمنح المزارعين التعويضات عن الأضرار الناتجة عن الظروف المناخية حيث تم منح 2.98/مليار ل.س منذ تاريخ احداثه عام 2011 ولغاياته منها 286/مليون ل.س عام 2016 و385/مليون ل.س لعام 2017.

- المؤسسة العامة لإكثار البذار:

تراجعت خلال الأزمة كميات البذار المباعة من 323/ألف طن عام 2011 الى 31.1/ألف طن عام 2015 الى 17.4/ألف طن عام 2017، حيث قام المزارعون بتوفير احتياجاتهم من البذار من انتاجهم أو الإنتاج المتاح بالسوق للتداول، وأثر ذلك سلباً على إنتاجية وحدة المساحة باعتبار أن معظم البذار المباع والمتداول من القطاع الخاص لا يخضع للرقابة ولا يتم تعقيمه وغربلته وفقاً للشروط الفنية المعتمدة لدى المؤسسة العامة لإكثار البذار.

- المؤسسة العامة للأعلاف:

تراجعت خلال الأزمة كميات الأعلاف المباعة من المؤسسة من 1020/ألف طن عام 2011 الى 229/ألف طن عام 2015 الى 280/ألف طن عام 2016 الى 315/ألف طن عام 2017، كما تراجعت كميات الأعلاف المستورد بالتوازي مع تراجع عدد قطيع الماشية وتراجع تربية الدواجن

تراجع عدد التلقيحات الاصطناعية خلال الفترة من 1.1/مليون لقاح عام 2011 الى 595/ألف تلقيحة عام 2014 الى 557/ألف تلقيحة عام 2015 الى 340/ألف تلقيحة عام 2017، كما تراجع السائل المنوي المنتج من 497/ألف جرعة عام 2011 الى 595/ألف جرعة عام 2014 الى 332/ألف جرعة عام 2015 الى 496/ألف جرعة عام 2017، بحيث استمر تنفيذ برامج التحصين الوقائي والعلاجي والتلقيح الاصطناعي والرعاية التناسلية للثروة الحيوانية، ولم تسجل خلال فترة الأزمة أي جائحات أو انتشار لأمراض جديدة على الثروة الحيوانية.

- صندوق الدعم الزراعي:

توقف الصندوق خلال الأزمة عن دعم المحاصيل الرئيسية واستمر بدعم الفارق سعري لتكلفة انتاج البذار المحسن والأعلاف مع الأسعار المحددة للبيع بأسعار مدعومة، وقد تراجعت المبالغ المصروفة لذلك من 5.89/مليار ل.س عام 2011 الى 2.6/مليار عام 2015 الى 2/مليار ل.س عام 2017 لتراجع الكميات المنتجة والكميات المباعة للمزارعين من البذار ولمربي الثروة الحيوانية من الأعلاف.

- صندوق الري الحديث:

توقف العمل بالصندوق خلال الأزمة لتوقف الشركات والمعامل عن توفير مستلزمات الري الحديث ومعداته وعدم تمكن المزارعين من تركيب شبكات الري، وتعرض شبكات الري

من 1994/ألف طن عام 2011 الى 708/ألف طن عام 2015 الى 1217/ألف طن عام 2017، وتم بيعها للمربين بدعم سعري تراوح 20-50% من التكلفة، وقد أدى تراجع دور المؤسسة في توفير المقنن العلفي الى انتشار سوق سوداء لتداول الأعلاف وارتفاع أسعارها وتذبذب الكميات المتاحة لتلبية الطلب.

- المؤسسة العامة للمباقر:

بدأت خلال الأزمة باستيراد قطيع جديد من الأبقار حيث تم وضع خطة لاستيراد 30/ألف رأس أبقار بكيرة من أوروبا وتم استيراد 1450/رأس حتى عام 2017.

- المؤسسة العامة للدواجن:

كان دورها خلال الأزمة ايجابياً في تحقيق التوازن النسبي بالأسواق بعد تراجع التربية بالقطاع الخاص وخروج 20% من المداجن المستثمرة نتيجة الإقلاع عن التربية أو تخريب منشآتها حسب الاحصائيات الرسمية وحوالي 40% حسب رأي المختصين من القطاع الزراعي.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية:

- المؤسسة العامة للحبوب:

استمرت المؤسسة خلال الأزمة بشراء الإنتاج رغم تراجع عدد مراكز الاستلام الى 29/مركز عام 2015 والى 25/مركز عام 2017، وأدى ذلك الى تراجع كميات القمح والشعير المسوقة الى المؤسسة من 2.8/مليون طن عام 2011 الى

462/ألف طن عام 2015 الى 245/ألف طن عام 2017، رغم قيام المؤسسة بدفع تكاليف نقل المحصول الى مراكز الاستلام ضمن المحافظة مهما بعدت مسافات النقل ودفع أجور النقل مع مكافأة تسليم لمن يسلم الإنتاج في مراكز الاستلام الواقعة في المحافظات الآمنة.

- المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان:

وتتولى المؤسسة استلام القطن المنتج من المزارعين في 14/مركز، ونتيجة لما تعرضت اليه مراكز الاستلام من أضرار توجهت المؤسسة نحو اغلاق كافة مراكز الاستلام في كافة المحافظات وحصر استلام المحصول في مقر المؤسسة في محافظة حماه، الأمر الذي أدى الى تخلي المزارعين عن زراعة المحصول وتراجع الكميات التي تمكنت المؤسسة من شرائها من 638.5/ألف طن عام 2011 الى 75.3/ألف طن عام 2015 الى 1/ألف طن عام 2017.

وزارة المالية: المصرف الزراعي التعاوني.

- القروض الزراعية:

يتولى المصرف الزراعي التعاوني منح القروض الزراعية الميسرة النقدية أو العينية القصيرة والمتوسطة والطويلة لخدمة النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والمهن والحرف والصناعات والخدمات المرتبطة به أو بمنتجاته، ويتبع للمصرف 106/فرع في كافة المحافظات وتعرض معظمها خلال الأزمة الى أضرار مختلفة وتراجع عدد الجاهز منها للعمل

أ. الإجراءات المتخذة من المزارعين بالإنتاج الزراعي للتأقلم مع الظروف الجديدة ومفززات الأزيمة:

لقد تكيف المزارعون مع الأوضاع السائدة في المناطق التي واجهت صراعات وصدامات مسلحة والتي كانت متبدلة حسب واقع الأعمال العسكرية فيها أو حسب توجهات وهيمنة الجهات المسيطرة عليها حيث قاموا بزراعة محاصيل بديلة تتناسب مع الظروف التي تحيط بهم وتلبي احتياجاتهم الذاتية والأسرية والاقتصادية من حيث مدى تمكنهم من تأمين مستلزمات الإنتاج ومدى توفر الموارد المالية اللازمة لزراعة وخدمة المحصول وظروف الأمان المتوفرة في المناطق الزراعية وحاجة السوق من المنتجات الزراعية واتجه معظمهم نحو زراعة المحاصيل القابلة للتسويق من مناطق الإنتاج الى مناطق الاستهلاك دون تعرضها للتلف كالتوسع بزراعة التوابل "الكمون، الشمرة، حبة البركة، اليانسون، وغيرها"، وزراعة البطاطا في مناطق جديدة وخاصة في المنطقة الجنوبية، وزراعة الشعير في الأراضي الصالحة لزراعة القمح، وزراعة الخضار والفسق السوداني والبصل على حساب المحاصيل الاستراتيجية في منطقة الغاب، واستبدال زراعة الذرة الصفراء العلفية بالذرة الشامية القابلة للاستهلاك الغذائي في معظم المناطق.

لقد توقف بعض المزارعون عن الاستثمار الزراعي النباتي والحيواني لوجود تحد أو أكثر من التحديات التي واجهت القطاع، وقد اتخذ

الى 33/فرع في المناطق الآمنة، كما تراجع عدد القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني بعد أن توقف عن منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل واستمرار منح القروض القصيرة للجمعيات الفلاحية فقط بغض النظر عن ملاءة المقترضين والكفاءة، وتم في عام 2017 العودة الى منح القروض المتوسطة للبيوت المحمية في المنطقة الساحلية.

2-2: آليات التأقلم الحالية للقطاع وماذا سيكوي □ تأثيرها على التعافي القصير والطويل الأمد للقطاع:

لقد اتخذ المزارعون والحكومة إجراءات مختلفة لتجاوز أثر الأزيمة على القطاع الزراعي، ومع أنها كانت إيجابية في تلبية احتياجات المزارعين والسكان من العمل الزراعي ومن الغذاء، إلا أنها أفرزت الكثير من المشاكل والتحديات الجديدة التي تمثلت في الاستثمار غير المنضبط للموارد الأراضية والمائية والتداول التجاري للمنتجات الزراعية مع دول الجوار دون ضوابط ولتداول مستلزمات الإنتاج مع دول الجوار والتي لا يخضع بعضها للرقابة من حيث المواصفة والفعالية، وفي حال الاستمرار بهذه الآليات خلال فترة التعافي فإن الرؤية المستقبلية للقطاع غير قابلة للتحقيق.

يساوي أو أعلى من الأسعار المحددة من الحكومة للشراء.

- لجأ المزارعون الى الاحتفاظ بكميات كبيرة من انتاج القمح والشعير لتأمين احتياجاتهم من البذار للعام القادم، ولتوفير حاجة المواشي والدواجن المنزلية من الشعير والمخلفات من بقايا الحصاد، ولتوفير حاجتهم من القمح اللازم لتصنيع الخبز حيث اعتاد المزارعون في فترة ما قبل الأزمة على توفير حاجتهم من الخبز من المخابز الحكومية للاستفادة من دعم الحكومة لأسعاره ولارتفاع تكاليف صناعته منزلياً، وخلال الأزمة اضطروا للعودة الى تصنيع الخبز منزلياً لتأمين احتياجاتهم الغذائية لعدم ضمان الحصول على الخبز من المخابز العامة التي توقف معظمها عن العمل نتيجة التخريب أو عدم توفر الطحين أو عدم توفر العمالة أو عدم توفر المازوت اللازم للتصنيع.

- التوقف عن زراعة محصول الشمندر السكري بعد توقف معامل السكر التابعة للمؤسسة العامة للسكر عن العمل، والتوقف عن زراعة محصول القطن بعد اغلاق مراكز استلامه التابعة للمؤسسة العامة لطحج وتسويق الأقطان في المحافظات عدا محافظة حماه.

- التوسع بزراعة المحاصيل القابلة للتخزين أو المتحملة لظروف النقل والطرق البائسة، والمحاصيل غير الرهيفة لتلافي تعرضها للتلف عند إطالة المدة بين القطاف والاستهلاك.

المزارعون إجراءات متعددة للتكيف مع ظروف الاستثمار الجديدة منها:

- اللجوء الى زراعة المحاصيل والخضار التي تلبي احتياجاتهم الذاتية أولاً.

- تخفيض المساحات المزروعة مروية لصالح الزراعات البعل إما بسبب الأضرار التي أصابت المصادر المائية أو عدم توفر مستلزمات التشغيل والصيانة للآبار وشبكات الري الحكومية، أو لتخفيض تكاليف الإنتاج والحد من المخاطر التي يمكن أن تواجه الزراعات المروية "التي تحتاج الى خدمات زراعية مستقرة ومنتظمة ومستدامة" في ظل الظروف الأمنية غير المستقرة.

- تخفيض المساحات المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية من القمح والشعير والتوجه نحو زراعة المحاصيل والخضار التي تلبي ميزان العرض والطلب، حيث راج خلال الفترة 2011-2014 طلب التجار على محاصيل النباتات الطبية والعطرية والتوابل والتي يتم توريدها الى تركيا، كما راج خلال الفترة 2015-2017 الطلب على محاصيل الذرة الشامية والسكرية للاستهلاك الغذائي المحلي وزراعة الخضار لتلبية طلب التجار عليها واللذين يقومون بتصديرها الى لبنان والعراق وتركيا.

- بيع انتاج القمح والشعير الى التجار أرض المزرعة لتلافي مخاطر النقل الى مراكز التسليم التابعة للمؤسسة العامة للحبوب، ومما شجعهم على ذلك قيام التجار بشراء المحصول بمعدل

- التوسع بزراعة الحيازات الصغيرة وخاصة الواقعة حول المدن وزراعتها بالخضار التي يحتاجها سكان كل منها.
- العودة الى الاهتمام بتربية المواشي والدواجن القروية على المستوى المحلي لتوفير الاحتياجات الغذائية للأسرة.
- الاستثمار في الإنتاج النباتي والحيواني في حدود الامكانيات والاستثمارات المالية المتاحة لدى المزارعين بعد القيود التي وضعها المصرف الزراعي على منح القروض الزراعية وتوقف تجار تداول مستلزمات الإنتاج الزراعي عن تمويل المزارعين بمستلزمات الإنتاج ديناً.
- ب. الإجراءات المتخذة من الحكومة خلال الأزمة للتخفيف من أثر الأزمة على القطاع وتمكين المزارعين من الاستمرار بالاستثمار الزراعي والاستقرار بأماكن سكنهم الأصلية:**
- استمرت الحكومة خلال الأزمة بتطبيق السياسات المحددة ضمن الخطة الخمسية العاشرة وتوجهات الخطة الخمسية الحادية عشر، وعملت على اتخاذ إجراءات إدارية لتلافي أو التخفيف من أثر الأزمة على القطاع، كما شكلت لجان نوعية متخصصة لوضع خطة استراتيجية قصيرة الأمد تستند الى تحليل الواقع الراهن للأزمة للفترة 2011-2017 للبناء عليها في رسم سياسات المرحلة 2008-2021 للاستناد اليها في رسم سياسات المرحلة القادمة حتى عام 2025 ومازالت الخطة قيد الإعداد.
- استمرار إصدار الخطة الانتاجية الزراعية السنوية بالصيغة والآلية المعتمدة قبل الأزمة وفق الأهداف المحددة لتطوير القطاع الزراعي بالخطة الخمسية العاشرة والحادية عشر.
- تعديل الخطة الإنتاجية الزراعية السنوية خلال العام لتجاوز صعوبات تنفيذها.
- اعتماد الكشف الحسي لمنح التنظيم الزراعي للمزارعين عند عدم تمكنهم من توفير وثائق منح التنظيم
- تعديل بعض القوانين والتشريعات النازمة للقطاع الزراعي وخاصة: قانون العلاقات الزراعية، تنظيم الرعي في البادية والمناطق الحراجية، اعفاء القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي من الفوائد العقديّة وفوائد غرامات التأخير وغيرها.
- قيام المصرف الزراعي بمنح التمويل الزراعي للمزارعين بغض النظر عن المديونية والملاءة للمقترضين والكفلاء وذلك للقروض قصيرة الأجل مع التوقف عن تمويل المزارعين بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل لصعوبة توفير ضمانات القروض "2013، 2015 وفي عام 2016 تم إعادة إقراض البيوت المحمية بقروض متوسطة الأجل في المنطقة الساحلية".
- استمرار صندوق دعم الإنتاج الزراعي بتمويل الفارق سعري بين تكلفة انتاج البذار المنتج من المؤسسة العامة لإكثار البذار وسعر البيع المدعوم المقرر " قمح، شعير" وكذلك تمويل الفارق سعري بين تكلفة انتاج المقتن العلفي

- استمرار البحوث العلمية باعتماد أصناف جديدة من المحاصيل الاستراتيجية وافتتاحها للمزارعين.
- توزيع الأسمدة حيثما أمكن ذلك عن طريق الجمعيات التعاونية "2013 مستمر 2017".
- رفع الخطة الاستثمارية لوزارة الزراعة من 3.54 مليار ل.س لعام 2014 الى 7.637/مليار ل.س عام 2016 وإنفاق 90% من الاعتمادات المرصودة، "وهي تضم اعتمادات المؤسسات العامة التابعة للوزارة، اعتمادات المشاريع الاستثمارية المنفذة بالوزارة، اعتمادات صندوق التحول الى الري الحديث، صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية".
- الاستمرار ببرامج التحصين الوقائي والعلاجي والتلقيح الاصطناعي والرعاية التناسلية للثروة الحيوانية.
- وضع التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص لتمكينه من تأمين مستلزمات الانتاج الحيواني، لمواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة من المجتمع الدولي على سورية.
- تطوير منشآت مؤسسات القطاع العام لتربية الأبقار والدواجن ودعمها بقروض لتطوير وسائل ومعدات الإنتاج واستيراد الأبقار للتربية ضمن منشآتها تمهيداً لبيع الباكير المنتجة للمربين "2014 مستمر 2017".
- اعفاء الأبقار المستوردة بهدف التربية من الرسوم الجمركية.
- المنتج من المؤسسة العامة للأعلاف وسعر البيع المدعوم، ووقف باقي أشكال وأساليب الدعم الأخرى التي كان يمارسها الصندوق.
- استمرار بيع الكميات المتاحة لدى المؤسسة العامة لإكثار البذار من البذار المدعوم من محاصيل "القمح والشعير والقطن والشمندر السكري" وبذار البطاطا.
- توفير التسهيلات الكافية للقطاع الخاص لتمكينه من توفير مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمبيدات والأعلاف والبذار وغيرها لمواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة من المجتمع الدولي على سورية.
- استمرار التنسيق مع الجهات المختصة للعمل على نقل آمن لمستلزمات الإنتاج ونقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق.
- تقديم التسهيلات اللازمة لتسويق المحاصيل الاستراتيجية " قمح، شعير، قطن، شندر" من خلال تحديد أسعار شرائها من المؤسسات الحكومية المختصة ومنح هامش ربح أكبر من 25% من تكاليف الإنتاج.
- استمرار شراء المحاصيل الاستراتيجية من المزارعين "القمح، القطن، الشعير، الشمندر" وفق الآليات والأساليب المعتمدة سابقاً واتخاذ كافة الإجراءات لتسهيل عمليات النقل والتسليم بحيث تم السماح بتسليم الإنتاج من المزارعين المنتجين أو غيرهم ومنح من يسوق المحصول الى المحافظات الأمانة أجور النقل مع مكافأة تسليم.

- السماح بنقل معامل الأدوية البيطرية المرخصة أصولاً " كلياً أو جزئياً " الى المناطق الآمنة.
- إعفاء قطاعي الدواجن والأبقار من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات.
- تطبيق تعرفه استرجار الطاقة الكهربائية لمنشآت الدواجن وملحقاتها المطبقة على المشاريع الزراعية.
- تخفيض الرسوم المفروضة على تصديق المخططات الهندسية لترخيص المداجن.
- الاستمرار بدعم أسعار مبيع الأعلاف وفتح الدورات العلفية من المؤسسة العامة للأعلاف التابعة للحكومة.
- الاستمرار بالسماح لمربي الدواجن باستيراد كسبة فول الصويا والذرة الصفراء العلفية من الدول المجاورة بالكشف الحسي من قبل اللجان المختصة وفقاً للطاقة الإنتاجية للمدجنة.
- الاستمرار بالسماح للمستوردين بالاستيراد بأسمائهم مباشرة دون الرجوع إلى المؤسسة العامة للأعلاف " إلغاء حصر استيراد الأعلاف بالمؤسسة حالياً " .
- وقف ضريبة الضميمة المفروضة على استيراد الذرة والشعير العلفي.
- السماح بتصدير الأغنام ضمن فترات محددة.
- تنظيم تصدير جلود الأغنام والماعز.
- ترتيب أولويات العمل في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي حسب متطلبات المرحلة وضمن الإمكانيات المتاحة مما يساهم باستمرار
- العملية الإنتاجية وبتقديم الخدمات للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية.
- تقييم أداء مؤسسات الوزارة وإعادة هيكليتها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من أثر الصعوبات التي تواجهها.
- استمرار التنسيق مع وزارة النفط والثروة المعدنية لتأمين احتياجات القطاع الزراعي من المحروقات والسادة المحافظين لإعطاء المزارعين الأولوية في تأمين احتياجاتهم من المحروقات.
- متابعة العمل في مجال تقدير الأضرار الناجمة عن الأعمال العسكرية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل الحصول على التعويض.
- الاستفادة من الاعتمادات المرصودة في الخطة الاسعافية لإعادة تأهيل البنى التحتية والتجهيزات لإعادة بعض المنشآت إلى العملية الإنتاجية بشكل تدريجي.
- السماح باستيراد الجرارات المستعملة وقطعها التبديلية.
- التحكم النسبي بكميات المنتجات الزراعية المستوردة والمصدرة وضبطها بحيث يتم ضمان توفير حاجة السكان من الغذاء.
- زيادة التنسيق مع المنظمات الدولية وتأسيس مشاريع مولدة للدخل بدعم زراعة الحدائق المنزلية وحياسة الثروة الحيوانية لتوفير الحاجات الأسرية من الغذاء.
- إعطاء أهمية خاصة للمشاريع الخاصة بالنساء الريفيات لتمكينهم من حيازة وسائل الإنتاج

والبضائع كما ساهمت بتوليد فرص عمل لأبناء المجتمع المحلي والنازحين.

- التركيز على بناء القدرات البشرية وتعزيزها وهو جزء لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية ويكملها، كما يوسع النطاق لخلق جسر ما بين الاستجابة الإنسانية والتعافي المبكر بفعالية، ويقوي ذلك آليات التكيف للمجتمعات والأفراد الأكثر ضعفاً والمحتاجين للاستجابة الإنسانية، في حين يعزز التعافي المبكر في المناطق الأكثر استقراراً قدرة المجتمعات على التعاطي مع الأزمة وتخفيف النزوح النابع عن انعدام الفرص الاقتصادية والاجتماعية وارساء الأساس للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة عند انتهاء الأزمة.

- التركيز على توطيد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات، من خلال استعادة سبل العيش المتعطلة ضمن المجتمعات المتضررة، وترميم وإدارة تأهيل وصيانة الخدمات الأساسية وضمان استدامتها، وترميم البنى التحتية في المناطق المتضررة وفي مناطق المجتمعات المضيفة.

- استنفادة الأسر والمجتمعات من فرص العمل الداعمة لكسب العيش المستدام ويشمل ذلك التعافي الاقتصادي والاندماج الاجتماعي.

- عمل المنظمات خلال فترة الأزمة على:

- تعزيز قدرة المؤسسات العامة والخاصة والجمعيات الأهلية للاستجابة للأزمة

وممارسة العمل الزراعي والنشاطات التجارية الزراعية بعد أن ارتفعت نسبة النساء الريفيات في المناطق الريفية الى 75% من عدد السكان.

ت. الإجراءات المتخذة من المنظمات خلال الأزمة:

اعتمدت المنظمات الدولية خطة الاستجابة في سورية لعام 2015 وحددت مجالات تدخل المنظمات 2016-2017 واعتمدت المبادئ والأهداف التالية:

- العمل وفق الأولويات الوطنية المحددة من الحكومة.

- التحول في برامج العمل من التركيز على النمو الاقتصادي والحوكمة والإدارة البيئية وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية الى الاستعادة الطارئة لسبل العيش والتعافي المبكر من خلال برامج تبني الصمود الاجتماعي والعمل على استعادة سبل العيش والتركيز على المجتمعات المحلية بدلاً من المجتمعات الكلية، والتركيز على دعم المجتمعات الأكثر ضعفاً وهشاشة من خلال دعم آليات الصمود ومنع المزيد من الضعف.

- إعادة النشاط الاقتصادي المحلي في المناطق من خلال الاعتماد على شراء مستلزمات تنفيذ المشاريع من السوق المحلية بالمنطقة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي للسوق المحلية إضافة للكفاءة اللوجستية حيث تحقق تخطي معوقات التنقل والمخاطر الأمنية وتجاوز معوقات البنى التحتية المدمرة بين المحافظات لإيصال المواد

تساعد المجتمعات على وضع أسس تعافيتها على المدى الطويل، ويشمل هذا حماية واستعادة الأمن الغذائي وفرص العمل والنمو الاقتصادي والموارد الطبيعية والتماسك الاجتماعي "توفير البذار اللازم من القمح لتغذية السكان والشعير لتغذية المواشي لإنتاج ما يكفي لحياة الأسرة، منح عينية من بذور الخضراوات، تطبيق برامج النقد مقابل العمل، حزم انتاج الدواجن، الحدائق الصغيرة للعائلات النازحة، الأعلاف والصحة الحيوانية، تأهيل شبكات ري تعمل بالطاقة الشمسية، تحليل الاحتياجات والتنسيق في مجال الأمن الغذائي".

- عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التدخل في تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع التي تدعم تنفيذ الأهداف المحددة في برنامج التنمية المستدامة واستهدفت الأسر المتضررة من الأزمة للمهجرين وللسكان المقيمين في المناطق الريفية التي تعرضت لأعمال عسكرية وعادت الى الاستقرار، وركزت على الدعم النقدي مقابل العمل وتقديم المنح لإعادة تأهيل البنى التحتية وتنفيذ مشاريع زيادة الأعمال والمشاريع الزراعية المولدة للدخل مع التركيز على أصحاب الاحتياجات الخاصة والنساء في الدعم النفسي والمادي والاجتماعي.

- عمل برنامج الغذاء العالمي على تقديم مقنن غذائي للسكان المتضررين والمهجرين وبلغ أعلى عدد من المقننات الغذائية الموزعة شهرياً 2.35/مليون.

• تطبيق برامج النقد مقابل العمل لإعادة تأهيل البنى التحتية والخدمات الأساسية مما وفر فرص عمل بمناطق العودة.

• إزالة الأنقاض من داخل المناطق المحررة
• تنفيذ مشاريع زيادة الأعمال/ التجارية وسلاسل القيمة المستدامة على الصعيدين الاجتماعي والبيئي.

• توزيع سلال غذائية.
• توزيع منح عينية من مستلزمات زراعة مساحات صغيرة ضمن الحدائق المنزلية، وتوزيع معدات زراعية.

• توزيع منح عينية ونقدية لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة وتوفير فرص عمل للنساء.

• تطبيق برنامج لذوي الإعاقة.
• توفير سبل العيش ودعم الاستفادة من الأصول الإنتاجية.

• تنفيذ برامج التنمية والأمن الغذائي.
• تنفيذ برامج التدريب والتأهيل المهني ومساعدة المجتمعات على دعم الصمود والاستقرار بمناطق العودة، والاستدلال على وسائل التعافي الاقتصادي، والمساعدة على الاندماج الاجتماعي.

- عملت منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز الأمن الغذائي وبناء قدرة الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات المحلية على الصمود، ومن خلال دمج أنشطة الإغاثة والتنمية، وتقوم جهود المنظمة الرامية الى بناء القدرة على الصمود بإنقاذ وحماية سبل المعيشة وفي نفس الوقت

ث. الإجراءات المتخذة من لجان المصالحة واللجان المحلية خلال الأزمة:

- عدم تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والريفية.
 - تراجع العوائد الاقتصادية من الاستثمار الزراعي نتيجة تجزئة الحيازة وتراجع الخصوبة وتدهور الموارد وأثرها على إنتاجية الوحدة الاستثمارية وأثرها على ارتفاع مستويات الجوع والفقر.
 - اعتماد الريف على النشاط والعمل الزراعي كمصدر رئيسي للدخل رغم تأثره بالتغيرات المناخية والجفاف.
 - عدم التمكن من تطوير الاستثمار الزراعي ورفع مستوى القطاعات الأخرى في المناطق الهشة وما تسببه من هجرة العمالة الزراعية الموسمية من الريف وتحولها الى هجرة دائمة نحو مناطق البناء العشوائي حول المدن الرئيسية ونشوء مجتمعات ضعيفة البنية الاجتماعية والاقتصادية ويحتاج تطويرها الى استثمارات كبيرة.
- ومن أهم مقومات الاستجابة المحلية تحقيق برنامج الأمن الغذائي الذي يهدف الى:
- زيادة القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية، وذلك من خلال: تنمية الإنتاج من سلع الغذاء الرئيسية وذات القدرة التنافسية، وتنمية القدرة على تصريف نواتج عمليات الاستثمار الزراعي من خلال الارتقاء بخدمات التسويق الزراعي، وزيادة قدرة التبادل التجاري للسلع الزراعية.
- لقد كانت لجان المصالحة المحلية ولجان الإدارة المحلية للمناطق متباينة في سياساتها وانظمتها وأساليب إدارتها للمناطق الخاضعة لها، بحيث وضعت هذه اللجان إطار عملها دون العودة الى جهة مرجعية أو إطار تنظيمي موحد مما أدى لخلق عدة أشكال من الإدارة التنظيمية المحلية للمناطق، وتباين بذلك عدد العائدين بين منطقة وأخرى حسب قناعة السكان المهجرين بما يمكن أن تحققه هذه اللجان من أمن واستقرار وتوفير سبل العيش للسكان وتوفير برامج استجابة ملائمة والانتقال الى تحقيق برامج التعافي المبكر للتحضير الى تنفيذ برامج ومشاريع تنموية مستدامة.

2-3: فرص القطاع التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم خيارات سياسات الاستجابة المحلية:

لقد وصل معدل الفقر نهاية عام 2014 حوالي 82.5% وكان أقل معدل فقر في محافظات اللاذقية ووصل الى 24% ثم السويداء ثم الحسكة ثم طرطوس 4، ومما ساهم بتزايد حدة الفقر والجوع قبل الأزمة وخلالها:

- ضعف الاستثمارات المالية المخصصة للتنمية الريفية، وتوجه معظمها لدعم المحاصيل الاستراتيجية وضعف الدعم الموجه نحو المحاصيل عالية القيمة الاقتصادية.

⁴ - المركز السوري لبحوث الدراسات-2015.

- زيادة قدرة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل في تأمين احتياجاتها الغذائية.
- زيادة معدلات الاستقرار السعري في أسواق الغذاء.
- الارتقاء بمستويات جودة سلع الغذاء المتداولة.

وخلال فترة الأزمة 2011-2017 تحققت بعض مقومات الأمن الغذائي في المناطق الآمنة الواقعة تحت سيطرة الحكومة من حيث توفر الغذاء وتمت اتاحته في كافة الأوقات وبكميات كافية، إلا أن أسعارها كانت عالية ولا تتناسب مع دخل السكان، كما أن المنتجات الغذائية لم تحقق معايير الجودة والمواصفات القياسية السورية، كما أن القيمة الغذائية لمعظم المنتجات المصنعة وخاصة الحيوانية كانت متدنية، أما في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجهات المعارضة فقد كانت مقومات الأمن الغذائي متباينة ومتبدلة حسب الجهات المسيطرة وتوجهاتها ومرجعيتها وتبعيتها وحجم تمويلها وقد كانت بمستويات قريبة من مستوى تحقيق الأمن الغذائي في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة بل كانت أفضل في بعضها وخاصة على الشريط الحدودي الشمالي من سورية حيث كانت المعابر غير النظامية وسيلة لتبادل المنتجات وبكميات كبيرة، وبشكل عام فقد كان الأمن الغذائي الأسري المحلي أفضل منه على المستوى الكلي حيث تكيف المزارعون مع تبدل الأوضاع خلال فترة الأزمة وقاموا بتعديل

الدورات الزراعية وزراعة المحاصيل القابلة للتخزين للتحكم بمواعيد التسويق وزراعة المحاصيل والخضار التي تلبي احتياجاتهم الأسرية والقابلة للتسويق على المستوى المحلي، كما احتفظوا باحتياجهم من محصول القمح لتوفير احتياجاتهم الغذائية، أما في المناطق المحاصرة فقد انعدم الأمن الغذائي كلياً إلى حدود حرجية وأدت إلى حدوث العديد من الوفيات نتيجة الجوع والمرض وعانى الكثير منهم من العجز الغذائي وأمراض مزمنة.

ويلاحظ أنه خلال الفترة 2015-2017 قد تحسنت مقومات الأمن الغذائي بعد عودة بعض السكان إلى أماكن سكنهم في المناطق الريفية وبدء ممارسة نشاطهم الزراعي والحصول على مصادر للدخل وتوفير المنتجات الزراعية التي توفر الفرصة لدوران عجلة الاقتصاد السوري لما يتصف به القطاع الزراعي من أنه قطاع مشغل للقوى العاملة ومشغل للقطاعات الأخرى "الصناعة، النقل، التجارة الداخلية والخارجية لمستلزمات الإنتاج والإنتاج الزراعي، الخدمات والبنى التحتية، الاتصالات، قطاع الأعمال".

وتشير البيانات الإنتاجية إلى⁵:

- وفرة الغذاء أو المتاح من الغذاء: فقد تراجع الإنتاج الزراعي من 18/مليون طن عام 2011 إلى 13.1/مليون طن عام 2015 إلى

⁵ - دراسة تقييم الأمن الغذائي في سورية 2010-2015 - أعداد الباحث 2016.

طن، كما راجت عمليات التهريب الى دول الجوار رغم عدم كفاية الإنتاج المحلي لتوفير حاجة السكان.

- مع ان الاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعية كان محققاً على المستوى الكلي إلا أن ذلك لا يعبر بالضرورة عن تمكن كافة السكان من الحصول في كافة المناطق وفي كافة الأوقات على حاجتها من الإنتاج أو الغذاء، حيث واجه عدد كبير من السكان صعوبة الحصول على الغذاء في المناطق المحاصرة والمناطق التي تتحكم بها الجهات المسيطرة والتحكم بالكميات الموردة للاستهلاك أو الموردة منها الى أماكن أخرى وفرض رسوم على الشحنات المسوقة، كما يوجد عدد كبير من السكان لم يتمكنوا من الحصول على الغذاء والمنتجات الزراعية بسبب عدم توفر الموارد المالية التي تمكنهم من الحصول عليها، إما لارتفاع أسعارها نسبة الى الدخل أو لفرض رسوم إضافية على المنتجات لدخولها في سلسلة ومنظومة الاحتكار والفساد.

- لقد تأثرت خلال الأزمة سلاسل القيمة لكافة المنتجات الزراعية وبنسب مختلفة فيما بينها حسب حساسيتها للنقل والتخزين والتوضيب، وقد توقفت 80% من ورشات ومعامل الصناعات الغذائية عن العمل لعدم توفر المنتجات الزراعية اللازمة للتصنيع وكذلك انخفضت الكميات المصدرة من المنتجات الزراعية خلال الفترة من 1890/ألف طن لعام 2011 الى حوالي 400/ألف طن عام 2013، والى 300/ألف طن

10.7/مليون طن عام 2017، بحيث تراجع انتاج محصول القمح "الذي يعتبر المحصول الاستراتيجي الرئيسي الذي يعبر عن مدى تحقيق الأمن الغذائي" من 3.9/مليون طن عام 2011 الى 2.9/مليون طن عام 2015 الى 1.85/مليون طن عام 2017، كما تراجع انتاج محصول القطن "الذي يعتبر المحصول الاستراتيجي لتوفير حاجة الصناعات التحويلية من القطن"، من 672/الف طن عام 2011 الى 131/الف طن عام 2015 الى 17/الف طن عام 2016، كما تراجع انتاج الخضار الصيفية والشتوية من 11.7/مليون طن عام 2011 الى 7.8/مليون طن عام 2015 الى 5.4/مليون طن عام 2017، وتراجع انتاج الأشجار المثمرة من 3.5/مليون طن عام 2011 الى 3.2/مليون طن عام 2015 الى 3/مليون طن عام 2017.

- لقد تراجع الإنتاج الزراعي الى حدود حرجة بحيث لم تتمكن الحكومة من المحافظة على المخزون الاستراتيجي من محصول القمح وبدأت منذ عام 2010 باستيراد 1.1/مليون طن وخلال عامي 2011-2012 حوالي 1.2/مليون طن وخلال عامي 2013-2014 حوالي 3.6/مليون طن وخلال عامي 2015-2016 حوالي 1.9/مليون طن و1.5/مليون طن في عام 2017، وترافق ذلك مع تراجع الكميات المستوردة من القطاع الخاص والتي استوردت في عام 2010 حوالي 0.5/مليون طن سنوياً وتراجعت خلال الأزمة الى أقل من 200/ألف

الذي يشمل المخزون الغذائي والتخفيف من الكوارث والإجراءات القائمة على آليات السوق لإدارة المخاطر، حيث لم يتحقق استقرار الإنتاج والتبادل التجاري والمخزون وشهد السكان تغيرات كبيرة في الاستهلاك وفي الدخل وفي الجوع المؤقت أو المزمّن.

- استخدام وسلامة الغذاء: لقد كانت الأغذية المتاحة للاستهلاك تشوبها الكثير من المخاطر نتيجة غياب الرقابة الحكومية على الشروط المحددة للإنتاج والتخزين والتصنيع والتسويق ولم تتمكن من مراقبة مدى الالتزام بتطبيق المواصفات القياسية للمنتجات المتاحة محلياً أو المستوردة، هذا وقد أصدرت الحكومة عدة قرارات لمواجهة العقوبات الاقتصادية الدولية بحيث سمحت باستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي بالتغاضي عن شرط الاستيراد من بلد المنشأ أو الشركة المنتجة الأمر الذي أتاح لضعاف النفوس من تمرير منتجات غير مطابقة للمواصفات القياسية وبجودة أقل، وأدى انتشار هذه المنتجات الى مشاكل صحية على السكان والى نقص التغذية عندهم إما لانخفاض القيمة الغذائية للمنتجات أو لعدم تمكن السكان من الحصول على الكميات الكافية من الغذاء لضعف الدخل وارتفاع أسعار المنتجات وخاصة بعد تضخم الأسعار بالتوازي مع انخفاض قيمة العملة السورية مقابل العملات الأخرى.

ولتحقيق الأمن الغذائي لأبد من تحسين دخل المنتجين، وزيادة مساهمة الزراعة في الناتج

لعام 2014 وارتفعت الى 660/ألف طن عام 2016 والى 890/ألف طن عام 2017، كما تراجعت الطاقات التخزينية للمنتجات الزراعية بعد ارتفاع أسعار المحروقات اللازمة لتشغيل المولدات وبعد النقص الحاد في الطاقة الكهربائية المتاحة للاستخدام والتي تحسنت بشكل كبير بدءاً من عام 2017.

- لقد تم تعويض النقص في المنتجات الزراعية بالاستيراد حيث استمر استيراد الحبوب الغذائية من القطاعين العام والخاص، واستمر استيراد الأعلاف والصناعات الغذائية والخضار الصيفية والشتوية والفاكهة من القطاع الخاص منها ما هو بشكل نظامي ومنا ما هو تهربياً من دول الجوار. والوضع السائد حتى غاية عام 2017 هو عدم كفاية الإنتاج الزراعي لتوفير حاجة كافة السكان من المنتجات النباتية والحيوانية إلا في المناطق المستقرة أمنياً سواء الواقعة تحت سيطرة الحكومة أو المعارضة.

- إمكانية الوصول الى الغذاء: لم يتمكن الأفراد خلال الأزمة 2011-2017 من الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي الى ما يكفيهم من الغذاء عند الحاجة، والتي يتحكم بها الاستقرار السياسي وإمكانية التنقل والوصول والكوارث الطبيعية وتوفر الدخل وتوزيعه والأسعار وغيرها.

- استقرار وجود الغذاء: حيث لم يتم تحقيق الوصول الى الغذاء وتوفيره في جميع الأوقات وبالتالي استقرار المعروض من المواد الغذائية

المحلي الإجمالي، والتوسع بالمساحات المزروعة خاصة المروية منها، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الأساسية، وتحسين تنافسية المنتج السوري وإدخال محاصيل جديدة في الدورة الزراعية، وإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة، وتطوير أنشطة التصنيع والتسويق الزراعي، وتحسين القيمة المضافة والصادرات.

ومن السياسات الملائمة لتحقيق آثار سلبية للزراع وتلبية حاجة السكان المحليين والوافدين والمجتمعات المتضررة لتجنيبها المزيد من الفاقة والتهميش والاعتماد على المساعدات الإنسانية:

- تحويل سياسات الأمن الغذائي الى سياسات قطاعية، وأن تهدف الى تعزيز الأمن الغذائي للسكان وخاصة الأكثر ضعفاً وتحقيق الاستدامة من خلال الاستثمار في تنمية المجتمعات وتوظيف مرحلي من خلال ضمان وفرة المواد الغذائية الأساسية بالتواؤم مع الطلب المحلي من خلال: إعادة زراعة كافة المساحات القابلة للزراعة وفق الخطة المحددة لاستثمار الموارد الأرضية والمائية والبادية والغابات وتضمن استدامتها وحمايتها وحفظها من التدهور، وموائمة الدورات الزراعية مع الموارد المتاحة ونشر المعرفة لإدخال محاصيل نقدية وعالية القيمة الاقتصادية في الدورة الزراعية والتوسع بالزراعات التي تتمتع بالميزة النسبية والميزة التنافسية، وتبني التقانات الحديثة والطاقات

المتجددة والبرامج العلمية لتحسين الإنتاج والإنتاجية كماً ونوعاً، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية وخاصة القمح، ودعم صغار المنتجين بتوفير مدخلات الإنتاج، وتحقيق التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني، وتحسين أداء القطاع الزراعي من حيث التركيز على التأهيل والتدريب والتعليم الزراعي ونشر الثقافة الزراعية الحديثة، وتحقيق برنامج متكامل بين كافة القطاعات لتحقيق التنمية الريفية الشاملة وتحسين دخل المنتجين، وتنظيم العمالة الزراعية، ووضع سياسات رديفة للسياسات الزراعية لتحقيق تعدد النشاطات الاقتصادية ومصادر الدخل في المناطق الريفية ووضع سياسات خاصة لجذب المستثمرين للاستثمار بنشاطات غير زراعية في المناطق الريفية لتوفير فرص عمل للسكان داعمة للعمل في الزراعة ورافعة لها في سنوات الجفاف.

ولابد من توفير الموارد المالية اللازمة لإعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية المتضررة والبنى التحتية للموارد المائية واستكمال تنفيذ مشاريع الري المباشر بها ومشاريع الري المخطط تنفيذها في حوض دجلة والخابور والفرات وإعادة تأهيل الأراضي البعل المتضررة.

- تحسين فرص الوصول الى الغذاء من خلال تطوير منظومة تسويق المنتجات الزراعية من مناطق الإنتاج والنقل والحفظ والتخزين والتصنيع، وتخفيف الفاقد ضمن سلاسل الإنتاج والتسويق، من خلال تأسيس شركات خاصة

- تنشيط سوق العمل وخلق فرص عمل مستدامة ودعم سياسات تشغيل مستدامة وطويلة الأمد وتعزيزها على المستوى المحلي تعزيز البرامج المزدوجة كالتشغيل والتدريب المستدام.

خامساً: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي:

1. أثر الوضع السياسي والعسكري على القطاع:

في فترة ما قبل الأزمة تبنت الحكومة سياسات اقتصادية تعتمد على الاقتصاد المركزي وسعت الى تحقيق الاكتفاء الذاتي وانتقلت الى مرحلة التخطيط التأشيرى وتحقيق الأمن الغذائى، وعند الانتقال الى اقتصاد السوق الاجتماعى في عام 2005 وتأثر القطاع الزراعى بظروف الجفاف فقد تراجع المخزون الاستراتيجى من القمح والقطن واللذان كانا يشكلان دعماً اقتصادياً لحماية البلاد واستخدامها في وقت الحرب والأزمات وتجنب منعكسات الحصار حال حدوثها.

خلال فترة الأزمة ونتيجة فرض العقوبات الاقتصادية من المجتمع على سورية ودخول الأزمة في نفق التدخل الدولى بالأعمال العسكرية الجارية والنزاع السياسى والعسكرى فيما بينها فقد اتبعت الحكومة سياسات البقاء ومنها: ⁶

متخصصة بالتسويق الزراعى، وتطبيق معايير الجودة والمواصفات القياسية للمنتجات والعبوات والنقل، تطوير الزراعات العضوية، وتطوير قطاع الصناعات الغذائية والتحويلية، تطوير الزراعات التصديرية المتخصصة.

- ضمان استدامة الانتاج وإمكانية الحصول عليه في كل وقت وكل مكان وتحقيق استقرار الاستثمار الزراعى وضمان استقرار عوائد الاستثمار من خلال تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الغذائية وتحقيق تنمية زراعية مستدامة تساهم في تطوير الاقتصاد الكلى، وتنظيم الإقراض الزراعى باتجاه تحسين دوره في مجال التمويل والتأمين الزراعى والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تأثير الظروف المناخية على الإنتاج الزراعى والإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقروض تمكين المرأة الريفية لتعزيز دورهم في الأنشطة الإنتاجية.

- توفير برامج الصحة العامة وتأمين حاجة السكان من مستلزمات العيش من المياه والخدمات والبنى التحتية.

- تحقيق الانتعاش الاقتصادى.
- تشجيع مبادرات المجتمع المدنى والاستفادة من الخبرات المكتسبة للمهجرين.
- استهداف الفئات الأكثر ضعفاً بالمجتمع.
- استقرار فرص توليد الدخل وتأمين فرص عمل ودعم التشغيل قروض ومشاريع تنموية.

⁶ - ملامح اقتصاد الحرب 2016 - مركز دمشق للأبحاث والدراسات/مداد - دمشق.

خضوع تحديد أسعار المنتجات الزراعية للعرض والطلب دون الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج مما أدى الى حدوث خسارات أو أرباح كبيرة حسب الظروف والزمان الذي مارس به المزارع نشاطه الزراعي.

وقد بينت دراسة مركز كارنيغي للشرق الأوسط بأن معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية بلغ في نهاية عام 2014 نسبة 320% وتصدرت محافظة حلب 346% في ارتفاع أسعار المستهلك، تلتها محافظة الرقة 331%، ثم القنيطرة 327%، ثم درعا 326%، وفي عام 2015 ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك الى 562% للمنتجات النباتية و625% للمنتجات الحيوانية وارتفعت عام 2017 الى 781% للمنتجات النباتية و875% للمنتجات الحيوانية.

لقد راج خلال الأزمة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج والمواشي الحية مع دول الجوار عبر المعابر غير النظامية الأمر الذي أدى الى تهريب نسبة كبيرة من قطع الأبقار والأغنام الى دول الجوار والى تهريب كميات كبيرة من المحاصيل الرئيسية "القمح، القطن، التوابل، النباتات الطبية والعطرية، الحمضيات، الفستق الحليبي، البيض، الحليب، اللحوم، الخضراوات"، كما تم تهريب كميات كبيرة من دول الجوار الى سورية من المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعات الغذائية ومن مستلزمات الإنتاج الزراعي دون الخضوع الى الرقابة الغذائية، وعدم خضوعها للرقابة الحجرية النباتية والبيطرية مما

- أولوية تأمين الاحتياجات الأساسية من الأغذية والأدوية المخصصة للاستهلاك المحلي من الموارد المحلية أو الاستيراد، ويتم تأمين التمويل اللازم لها من الخط الائتماني الإيراني.

- دعم الإنتاج المحلي وتشجيع الصادرات حيث نمت الصادرات السورية في عام 2014 عن عام 2013 حوالي 8% والتي تم تقديرها بحوالي 1.38/مليار دولار مستفيدة من تحسن المناخ الأمني في أماكن متزايدة وعودة الإنتاج في بعض المناطق الصناعية.

- التوسع في رفع الدعم عن السلع والخدمات المقدمة نتيجة لتراجع إيرادات الحكومة وارتفاع العجز في الموازنة، وخاصة تخفيض الدعم عن الطاقة والذي انعكس سلباً على الاستثمار الزراعي.

لقد أثرت العقوبات الاقتصادية سلباً على تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي "من الأسمدة والمبيدات وبذور الخضار والأعلاف والآلات والمعدات الزراعية وقطع التبديل وغيرها" الأمر الذي أدى الى اضطرار تجار مستلزمات الإنتاج لاستيرادها من شركات وسيطة الأمر الذي تسبب في استيراد بعض المواد المخالفة للمواصفات القياسية والمعايير المحددة لمستوى الفعالية مع ارتفاع أسعارها لتعدد الوسطاء، ونتيجة لذلك تباينت أسعارها بين منطقة وأخرى وضمن الموسم الزراعي الواحد وعلى فترات متقاربة وبمناطق متجاورة مما خلق ضغوطاً كبيرة على المزارعين وما نتج عنها من تباين في تكاليف الإنتاج مع

يؤدي في كثير من الأحيان الى انتقال أمراض وآفات حجرية يمكن أن تضر بالإنتاج الزراعي.

ولم تتمكن الحكومة خلال الأزمة من تحقيق الرقابة على الأسعار "للمنتجات والمستلزمات"، فقد اضطرت الأسواق الداخلية بالتوازي مع تذبذب الإنتاج الزراعي وتراجع المنتجات الزراعية والغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة والمصدرة نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من المجتمع الدولي، وانتشرت بذلك عمليات المضاربة والاحتكار والعلاقات الاقتصادية التي تقوم على التربح والاستغلال والابتزاز.

لقد أدت الأوضاع السياسية والعسكرية خلال الأزمة الى نمو طبقة جديدة من أثرياء الحرب ومن المتنفذين القادرين على فرض سيطرتهم على كافة الجهات لتسيير أمورهم وأصبح الفساد المالي والإداري هما المسيطران على حركة التبادل التجاري في السوق الداخلية والخارجية، وانتشرت بذلك أساليب الاحتكار والتحكم بأسعار المنتجات وتغيراتها على فترات زمنية قصيرة بهدف خلق الأزمات وحرمان السكان من الحصول على احتياجاتهم في ظل تراجع مستوى المعيشة ومستويات الدخل.

أما في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة "والتي كانت تسيطر على الأراضي الزراعية والمناطق الريفية بشكل رئيسي" فقد اعتمدت سياسات مالية فقط دون الأخذ بعين الاعتبار أي

فكر اقتصادي أو تنموي أو انساني لتوفير حاجة السكان من الغذاء، واعتمدت على تمويل نفسها ذاتياً عبر إدارة اقتصاد المناطق التي تقع تحت سيطرتها والحصول على نفقات مستورة أو المتاجرة بالمواد كالفطو ومستلزمات الإنتاج والمنتجات الزراعية، سواء مع الداخل أو الخارج، كما اعتمدت في التمويل على دعم سري من أفراد ومؤسسات عربية وعالمية ومنه دعم دولي سري أو علني، وكذلك على الاستثمار في المساعدات الدولية المقدمة للسكان في المناطق المنكوبة.

ورغم ضبابية مصادر المساعدات للمعارضة والأهداف منها إلا أنه كان لها تأثير اقتصادي في خفض صعوبات الحياة على السكان، كما ساهمت التحويلات الخارجية من المهجرين خارجياً في ذلك.

أما أثر الوضع العسكري على القطاع الزراعي فقد تم بيانه في فقرة سابقة حيث توقف الاستثمار الزراعي في المناطق التي تشهد معارك بين الحكومة والمعارضة، وأدى ذلك الى تضرر البنى التحتية الزراعية وممتلكات المزارعين من الآبار وشبكات الري العامة والخاصة ومحطات الضخ وقنوات الري والمعدات والآلات الزراعية ومنشآت تربية الدواجن ومنشآت الثروة الحيوانية وغيرها، كما تم تجريف بعض الأراضي لتسهيل مرور الآليات العسكرية أو إقامة سواتر أو خنادق لزوم الأعمال العسكرية، ويعانى المزارعون حالياً من وجود بقايا الحرب من القذائف غير المتفجرة وغيرها.

2. الجوانب الواجب اتخاذها بعين الاعتبار لأثر النزاع على القطاع الزراعي في الحوار السياسي وأثناء وضع آليات دعم واستدامة بناء السلام ومنع العودة الى النزاع مجدداً.

في مجال الحوار السياسي:

- تحرير الاقتصاد السوري من العقوبات المفروضة عليه من المجتمع الدولي: بأن يتم رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من المجتمع الدولي للتمكن من إعادة استيراد مستلزمات الإنتاج من الشركات الأم ووفق المواصفات القياسية والمعايير المحددة لاستيرادها، مما يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج.

- حق السيادة بأن يتم:

• ضبط الحدود مع دول الجوار واغلاق المعابر غير النظامية ومنع التهريب بالاتجاهين كلياً لكافة أنواع المنتجات الزراعية والغذائية ومستلزمات الإنتاج والحيوانات الحية.

• تطبيق صارم لأنظمة الحجر الصحي البيطري والحجر الصحي الزراعي من الحكومة ومن دول الجوار لمنع انتقال الأمراض العابرة للحدود.

• الحفاظ على حقوق الجمهورية العربية السورية في مياه الأنهار الدولية مع دول الجوار والالتزام بتطبيق الاتفاقيات والتفاهات الخاصة بالحصص المحددة لكل منها وإدارتها وتنظيمها.

- حق إعادة الاعمار بأن يتم:

• توسيع مساهمة المنظمات الدولية والمحلية والجمعيات الأهلية الداعمة وتوجيه أموالها وأموال الداعمين نحو تنفيذ مشاريع تحقق برامج تنمية مستدامة والتي من شأنها الحد من مسببات وممارسات اقتصاد الحرب.

• حشد الإمكانيات المادية والمعدات والأدوات اللازمة لإزالة آثار الحرب ومخلفاتها العسكرية من الأراضي والمنشآت الزراعية.

في مجال تطوير آليات مناهضة اقتصاد الحرب:

- تطوير الإنتاج والإنتاجية وتعزيز القدرة على مواجهة أثر التغيرات المناخية والجفاف ورفع كفاءة الاستثمار الزراعي لتحسين المستوى المعيشي للسكان في الريف.

- معالجة وضع الملكيات الزراعية وخاصة من أراضي أملاك الدولة التي كانت مؤجرة للمزارعين منذ سنوات طويلة ويطلب المزارعون بالتملك لقاء شروط واسس مادية محددة تضمن حق الحكومة وحقوق المزارعين.

- معالجة وضع ملكيات الأراضي المتنازع عليها ووضع الأراضي التي تضررت حدودها المساحية نتيجة مرور الآليات العسكرية بين الأراضي.

- الإسراع في تنفيذ المشاريع المخططة لتنمية الموارد الأرضية والمائية وخاصة في المناطق الهامشية والهشة والتي تتأثر بالتغيرات المناخية والجفاف.

- جذب الاستثمارات الخاصة نحو الاستثمار في المناطق الريفية والزراعية لتنظيم التسويق الزراعي وتطوير أسواق الجملة وإقامة مشاريع إنتاجية وصناعية زراعية قادرة على استقطاب القوى العاملة المتنامية في الريف.
- تنظيم القوى العاملة في المناطق الريفية للربط بين العرض والطلب عليها.
- تطوير البنى التحتية والخدمات في المناطق الريفية والتخفيف من الهوة فيما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.
- تطوير أساليب الاستفادة من كامل شرائح المجتمع في الريف واعطاء المرأة الريفية حقوقها في التملك وفي تكوين أصول إنتاجية وموارد اقتصادية خاصة بها لتعزيز استقرارها وخاصة بعد أن أصبحت نسبة النساء المعيلات في المناطق الريفية كبيرة.
- تطوير أساليب الإقراض والدعم الزراعي لتمكين المزارعين للعودة للاستثمار الزراعي النباتي والحيواني وإعادة الاستثمار في قطاع الدواجن.
- 3. فرص القطاع الزراعي التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم خيارات سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي.**
- تقييم النظام المؤسسي التشابكي القائم حالياً في إدارة الموارد الطبيعية ووضع بدائل مناسبة لإدارة القطاع مع إعطاء الأهمية لتعزيز العمل التشاركي مع المجتمع المحلي في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- تقييم النظام التعاوني القائم من جانبي الاتحاد العام للفلاحين واتحاد الغرف الزراعية ووضع منظومة تعاونية قادرة على قيادة القطاع الزراعي حسب التخصصات الإنتاجية والتنموية له.
- تقييم منظومة التمويل والإقراض والدعم الزراعي وإيجاد آلية مرنة لتحقيق البعد التنموي في الإقراض الزراعي والدعم الموجه الذي يحقق عدالة توزيع الدعم.
- إعادة استثمار كافة الموارد المتاحة ومعالجة الصعوبات التي تحول دون استثمار الموارد المعطلة.
- التنمية الراحسية بالإنتاج الزراعي لتلبية حاجة السكان وحاجة الصناعات الزراعية والتحويلية والتصدير من المنتجات الزراعية.
- إعادة تأهيل الموارد والبنى التحتية المعطلة نتيجة الأزمة والأعمال الحربية.
- إعادة ترتيب الأولويات ضمن القطاع الزراعي مع قطاعات الري والصناعة والقطاعات الشريكة وتطوير آليات تنسيق مستدامة بين الشركاء.
- الاعتماد على البحوث العلمية الزراعية لمعالجة المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع وتطوير أنظمة الإرشاد الزراعي لنشرها.
- تأهيل الموارد البشرية والكوادر العلمية اللازمة لإدارة القطاع وتنظيمه وفق الآليات والسياسات الزراعية الجديدة المحددة.

دينية والتي سيتولى طرحها معدي دراسات القطاعات الأخرى بل سنتطرق الى العوامل الاقتصادية التي تحول دون تحقيق المصالحة أو التماسك الاجتماعي عند تطبيق برنامج العودة.

في فترة ما قبل الأزمة كان سكان الريف يعيشون حياة اجتماعية تكافلية تضامنية ويعملون على تنظيم أمورهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحت مظلة القوانين والتشريعات المحددة من الحكومة دون وجود أي شوائب، مع سيادة العادات والتقاليد المتوارثة في قيادة وإدارة المجتمع وتنظيمه في الريف، إلا أنه ومنذ عام 2000 بدأت المنافسة الحقيقية على الموارد الأرضية والمائية نتيجة لعدم تلبية الطلب المتزايد عليها.

1. أثر الانقسام الناتج عن النزاع على القطاع.

ظهرت خلال النزاع خلافات فكرية بين السكان وضمن المجتمعات من حيث مقاربتهم لأسباب ظهور المعارضة وتحول أساليبها في مناهضة الحكومة، وراج الحوار بين السكان حول الأسباب التي أدت الى تحول المعارضة السلمية الى مسلحة، ونشأت أفكار عدوانية بين المجتمعات حول الأطراف التي أدت للوصول الى مرحلة الدمار المجتمعي، وتوقف بعض المزارعين عن استثمار حيازتهم خوفاً من الأطراف التي اختلفوا معها خوفاً من التعرض لهم او لإنتاجهم الزراعي.

عند بدء عودة السكان الى أماكن سكنهم سوف يعود السكان الى الحوار السابق الذي لم ينقضي وستكون ردود الفعل نحو النزاع على الموارد بخلفية ضمنية

- تشجيع الابتكار والإبداع والاستفادة من التجارب الدولية

- توسيع شركات ومكاتب توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والآليات الزراعية وملحقاتها ومعدات العمل الزراعي ووسائل اصلاح وصيانة الآلات الزراعية.

- تطوير إدارة المعرفة والتشبيك بين الشركاء والفلاح الأداة الرئيسية في التنفيذ.

- التشبيك بين القوانين والتشريعات والتعليمات التنفيذية بما يتلاءم مع الأوضاع الجديدة للاستثمار الزراعي.

- الاستمرار بتسعير المحاصيل الاستراتيجية مع تعديل أسس التسعير المتبعة.

سادساً: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور المصالحة والتماسك الاجتماعي.

إن محور المصالحة والتماسك الاجتماعي له شقين متتابعين ومتراطين، الأول يتعلق بالمصالحة بين المعارضة والحكومة والتي تهدف الى وقف الأعمال العسكرية والى المصالحات بين الحكومة والمعارضة والى إعادة الأمن والأمان والاستقرار الى المناطق المتنازع عليها وإعادة سيادة الحكومة عليها، والثاني يتعلق بالمصالحة المجتمعية بين السكان الأصليين اللذين كانوا يقيمون في المنطقة التي عاد إليها الاستقرار والذي يعتبر الأساس في تحقيق التماسك الاجتماعي بين السكان، ولن نتطرق هنا الى الجذور المتعلقة بالمصالحة والتماسك الاجتماعي لأسباب عرقية أو اثنية أو

ظهر خلال فترة التوزيع خلافات على الأراضي الموزعة بين المزارعين وخاصة في مشاريع الري المنفذة على نهر الفرات في محافظة دير الزور، مما خلق نزاع على الأراضي بين المستثمرين الفعليين للأراضي وبين المزارعين اللذين تم تخصيصهم بهذه الأراضي.

ومنذ عام 2015 ومع بدء برنامج العودة عاد النزاع بين المزارعين على هذه الأراضي والذي سيكون سبباً في عدم تحقيق المصالحة المجتمعية والتماسك الاجتماعي ويمكن أن يتطور إلى بذور نزاع جديد بين السكان.

- مشاع الرعي في البادية: تشكل منطقة البادية 44% من مساحة سورية ومسجلة كامل أراضيها أملاك دولة/أملاك الجمهورية العربية السورية، وتنمو فيها النباتات الرعوية التي يسمح لمربي الثروة الحيوانية بتربية الثروة الحيوانية فيها من الأغنام والماعز والرعي مجاناً دون فرض أي رسوم مالية على المربين لقاء ذلك، ويتواجد فيها 132/تجمع سكاني للبدو والعشائر التي لها حقوق ارتفاع على المراعي ضمن حدود طبيعية متفق عليها بين العشائر، ونتيجة التنافس على المراعي الطبيعية ونشوء خلافات بين العشائر على حقوق الرعي تم إلغاء حقوق ارتفاع الرعي بين العشائر على المراعي، وأصدرت الحكومة سابقاً قراراً يقضي في إلغاء حقوق الارتفاع على المراعي وتطبيق نظام مشاع الرعي في منطقة البادية، الأمر الذي أدى إلى استمرار التنافس على المراعي وانتشار الرعي الجائر وغير المنظم

أثنية أو دينية أو سياسية، وتلآفي آثارها لآبد من تبني برنامج متكامل للإصلاح والمصالحة المجتمعية لتعزيز الشراكات الاقتصادية بين السكان وتعزيز دور الجمعيات الأهلية في رأب الصدع الفكري بين السكان لإعادة الألفة الاجتماعية فيما بينهم، ورغم عودة بعض المزارعين إلى أماكن سكنهم الأصلية منذ عام 2015 إلا أنهم لم يستثمروا حيازتهم لخوفهم من النزاعات والانتقام ممن في محيطهم ومما يساعد على ذلك اعتماد سياسات زراعية تضمن تحقيق عدالة توزيع الدعم والموارد بين السكان.

2. جوانب القطاع التي قد تساهم في تعميق الانقسام بين السوريين وفي المجتمع السوري إذا لم يتم تداركها خلال مرحلة السلام:

يعتبر النزاع على الموارد وأشكال استثمارها من أهم المشاكل والتحديات التي أدت إلى حصول نزاعات في المناطق الريفية بين السكان والتي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

- مشاريع الري الحكومية: تقوم الحكومة بتنفيذ السود على الأنهار الرئيسية وتعمل على تنفيذ قنوات الري والمصارف واستصلاح الأراضي الواقعة في زمامها، وتقوم بعد إنجازها في إعادة توزيع الأراضي على المزارعين المستحقين لها وفق حقوق الملكية في فترة ما قبل الاستصلاح، ويتم السماح للمزارعين باستثمارها وفق الدورات الزراعية المخططة لها ضمن الدراسات الفنية والاقتصادية لإقامة هذه المشاريع، وقد

للمراعي الطبيعية وتدهور المراعي وتراجعها الى حدود حرجة، ولجأت الحكومة الى إقامة محميات رعوية بمساحات كبيرة لتنمية المراعي وتنظيم الرعي فيها لتلبية احتياجات الثروة الحيوانية من الأعلاف، إلا أن تكرار سنوات الجفاف أعاق تحقيق هذه المحميات للأهداف المحددة لإقامتها.

ولا بد في فترة ما بعد الأزمة التوجه نحو تنظيم التجمعات السكنية في البادية لضمان تحقيق استقرارها ضمن تجمعات سكنية تتوفر فيها كافة البنى التحتية والخدمات الصحية والتعليمية والمخاطر لضبط أمن السكان وقيادة التنمية المحلية وتحقيق العمل التشاركي بين المؤسسات الحكومية والسكان في تنمية المراعي وتنظيمها لضمان إعادة إحياء المراعي الطبيعية التي توفر احتياجات الثروة الحيوانية من الأعلاف.

وفي حال عدم تنظيم هذه التجمعات فسوف تكون نواة نزاع جديدة على الموارد الطبيعية وعلى المراعي الطبيعية في البادية.

- حقوق الارتفاق على المصادر المائية: يتم استثمار المياه السطحية لري الأراضي الزراعية المستثمرة الواقعة ضمن نطاق حدود المصدر المائي وفق نظام يحدد حقوق الارتفاق والانتفاع من المصدر المائي، وفي فترة ما قبل النزاع كان يستجر المزارعون الواقعة أراضيهم المزروعة بالقرب من المصادر المائية مقننات مائية أعلى من الكميات المسموح لهم باستخدامها ضمن الدورة الزراعية مما يؤدي الى حرمان بعض

المزارعين اللذين لهم حقوق ارتفاق على المورد المائي من المياه ويؤدي الى نشوء نزاعات بين المزارعين عليها.

وفي الفترة القادمة ومع بدء برامج عودة السكان ستفاقم مشكلة التنازع على الموارد المائية مما يتطلب تطوير التشريعات لضبط حقوق الري بين المزارعين، ومن وسائلها تطبيق مشاريع الري الحديث الجماعي التي تضبط توزيعها فيما بينهم وفق الحصص المحددة قانوناً.

- استثمار المياه الجوفية: في فترة ما قبل الأزمة يتم تنظيم حفر الآبار السطحية والارتوازية وفق قانون التشريع المائي، حيث بلغ عدد الآبار في عام 2017 حوالي 235218/بئر منها 110560/بئر مرخص و124658/بئر غير مرخص، وتتواجد الآبار على الأحواض المائية السبعة بحيث يتم استثمارها وفق المقننات المائية المحددة للدورة الزراعية في الخطة الإنتاجية الزراعية السنوية، ونتيجة ظروف الجفاف التي مرت على البلاد خلال السنوات المتعاقبة تعرض العديد من الآبار السطحية الى الجفاف وتحولت بعض الأراضي من مروية الى بعل، وحفاظاً على الموارد المائية قامت الحكومة بمنع زراعة المحاصيل الصيفية على الآبار في الأحواض المستنزفة وفي منطقة البادية، وحيث أن العائد الاقتصادي من الزراعات المروية يوازي ضعفي عوائد الزراعات البعل فإن التفاوت في الدخل بين المزارعين اللذين يعتمدون على الزراعة المروية والمزارعين اللذين يعتمدون

"الذي يصل مردود الهكتار الى 1.1/طن هكتار" ولا سيما أن نسبة المساحة المروية تشكل 42% والمساحة البعل تشكل 58%.

- تنوع مصادر الدخل: فكما طرحنا في فقرة سابقة بأن القطاع الزراعي يتعرض من فترة لأخرى لأزمات الجفاف والتغيرات المناخية والتي تؤدي الى تراجع الإنتاج الزراعي الذي يعزز الفقر في الريف نتيجة فقد السكان لمصادر دخل السكان من الاستثمار الزراعي وتراجع فرص تشغيل القوى العاملة وتراجع عوائد القطاعات المتشابكة مع القطاع الزراعي وخاصة الصناعة والنقل والتصدير وريادة الأعمال، مما يتطلب إعطاء الأهمية اللازمة لتوسيع النشاطات الاقتصادية في المناطق الريفية وخاصة تلك القادرة على تشغيل أكبر عدد ممكن من القوى العاملة مع أهمية تحديد الشروط البيئية اللازمة لإقامتها وتشغيلها بحيث لا يكون لها أضرار بيئية على السكان وعلى الموارد الطبيعية الزراعية والبيئية.

وبالتالي فإن جوانب القطاع الزراعي التي قد تساهم في تعميق الانقسام بين السوريين وفي المجتمع السوري إذا لم يتم تداركها خلال مرحلة بناء السلام فهي:

- عدم معالجة المشاكل المشار إليها أعلاه.
- عدم تحقيق عدالة توزيع الخدمات المساعدة والدعم بين المزارعين المنتسبين للجمعيات الفلاحية والمزارعين غير المنتسبين لها من حيث

على الزراعة البعل يؤدي الى تفاوت الدخل فيما بينهم وعدم تحقيق عدالة الاستثمار والعوائد الاقتصادية بين أفراد الأسر الواحدة في منطقة جغرافية واحدة، وللمحد من ذلك لابد من تنظيم استثمار الموارد المائية بالاعتماد على تنفيذ مشاريع ري حديث جماعية تحقق عدالة توزيع الموارد المائية بين المزارعين ضمن الحوض المائي الواحد وخاصة أن الموارد المائية هي تعود ملكيتها للحكومة ولا تتقاضى الحكومة لقاء استثمارها أي رسوم ري.

- عدم تحقيق العدالة في الدعم الزراعي المقدم للمزارعين: حيث تقوم الحكومة بتقديم الدعم الزراعي لكافة المزارعين من خلال دعم الخدمات المساعدة "دعم أسعار البذار، دعم أسعار الأسمدة، دعم أسعار الأعلاف، دعم أسعار الطاقة، دعم أسعار الغراس المثمرة والحراجية، دعم أجور عمل آليات استصلاح الأراضي الصخرية"، دعم فني من البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي والتدريب والتعليم الزراعي والمكافحات العامة ورعاية الثروة الحيوانية، دعم ضمان تسويق المحاصيل الاستراتيجية" ويتم تقديم الدعم السعري لتسويق منتجات المحاصيل الاستراتيجية بمنح هامش ربح 25% زيادة على تكاليف الإنتاج، والتي يتم منحها لمنتجات الزراعات المروية والبعل من القمح مما يحقق عوائد كبيرة لمزارعي القمح المروي "الذي يصل مردود الهكتار الى 4/طن هكتار" مقابل عوائد قليلة لمزارعي القمح البعل

- منح القروض الزراعية وبيع الأسمدة والبذار المحسن وغيرها.
- عدم معالجة الخلفات على الأراضي المعتدى عليها من الغير بالاستثمار الزراعي أو غير الزراعي من الأملاك الخاصة وأملاك الدولة العامة والحراجية والأراضي المملوكة بالتصرف أو الإرث والتي تم استغلال الأزرمة واستثمارها ممن هو مقيم، كما لا بد من معالجة المشاكل التي ستظهر على استثمار الأراضي الزراعية والتي ينظمها قانون العلاقات الزراعية.
- عدم معالجة الخلفات على الأراضي الزراعية في منطقتي حوض الفرات والجزيرة والتي تم توزيعها بعد تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي ويوجد نزاع عليها.
- عدم معالجة الديون المستحقة على المزارعين لصالح المصرف الزراعي التعاوني والتي بلغت حوالي 73/مليار ل.س والتي كانت تشكل خلاف بين المزارعين والمصرف رغم أن الحكومة أصدرت عدة قوانين لجدولة الديون و إعفائها من الفوائد والغرامات لمساعدة المزارعين على تسديدها ولم يتمكنوا من تسديدها.
- النزاع على المراعي الطبيعية في البادية ومناطق الغابات وعدم معالجة مشكلة مشاع الرعي في البادية في ظل تدهور المراعي وارتفاع نسبة المنافسة عليها من مربي الثروة الحيوانية.
- عدم تنظيم التجمعات السكنية في البادية وتوفير احتياجات السكان من الخدمات والبنى التحتية.
- عدم معالجة مشكلة البطالة في الريف وتهميش النساء الريفيات وعدم التمكن من تنظيم تشغيل العمالة في المناطق الريفية وفي القرى الواقعة ضمن مناطق الغابات.
- عدم معالجة المشاكل المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية وضغط الهوة بين أسعار المنتجات الزراعية عند بيعها لتجار الجملة وبين أسعار البيع للمستهلك.
- عدم معالجة أثر التغيرات المناخية والجفاف على القطاع وأثرها الاقتصادي على المزارعين في ظل عدم توفر مصادر دخل داعمة لاستمرارهم في العيش بأماكن سكنهم في سنوات الجفاف.
- عدم التمكن من تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتحسين العائد الاقتصادي من الاستثمار.
- عدم توفير الخدمات والبنى التحتية في المناطق الريفية الملائمة لحاجات السكان بعد أن أقاموا في المناطق الحضرية وعاشوا الوسائل الحضرية للحياة والتي أصبحت جزءاً من حياتهم.
- عدم عودة الكوادر الفنية والمزارعين أصحاب الخبرة المهاجرين خارج البلاد، والتمكن من تأهيل الموارد البشرية الجديدة والنساء المعيلات ليصبحوا قادرين على العودة لاستثمار الموارد وخاصة للاستثمارات الزراعية التي لا يمكن تحقيق استثمارها بشكل جيد إلا بتراكم الخبرة من خلال التأهيل والتدريب والممارسة الميدانية واكساب المهارة.

المتضررة نتيجة الحرب والأعمال العسكرية وإعادة تأهيل مشاريع الري الحكومية والخاصة لتمكين المزارعين من إعادة استثمار أراضيهم الزراعية.

- تشجيع نظام تعاوني جديد يضمن تحقيق الاستثمار الجماعي للحيوانات الصغيرة مع الحفاظ على الملكية، واتحادات تعاونية لتنظيم القطاعات ذات الخصوصية مثل قطاع الدواجن وقطاع الزراعات العضوية وقطاع الأسمك وغيرها.

- تنظيم الإنتاج الزراعي وفق خارطة استثمارات الأراضي وتحديد الدورات الزراعية الملائمة حسب قدرة الموارد الطبيعية الأرضية والمائية بما يضمن استدامتها ورفع كفاءة استثمارها.

- توفير أنظمة مرنة للإقراض الزراعي التي تؤسس لبناء أصول إنتاجية مستدامة وإقامة مؤسسات ومصارف متخصصة للتأمين الزراعي والضمان الاجتماعي للمزارعين.

- ترميم قطع الثروة الحيوانية وإعادة تنظيمه بتطوير أنظمة صندوق تداول الأعلاف ورفع القدرة على توفير الأعلاف اللازمة للثروة الحيوانية بشكل مستدام والسعي لتوفير مخزون استراتيجي منها لضمان استقرار أسعارها وواتاحتها في كافة الأوقات بأسعار مستقرة.

- تشجيع القطاعات الأخرى لتطوير مواردها في المناطق الريفية من خلال تشجيع السياحة البيئية وإقامة المحميات والمجمعات البيئية والترفيهية

- عدم الاعتماد على السلطات المحلية والمجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ لتحقيق السياسات الزراعية العامة والاستمرار باعتماد التخطيط المركزي دون مراعاة الاحتياجات السكانية وورغباتهم على المستوى المحلي.

3. جوانب القطاع التي يمكن اعتمادها كفرصة بهدف دعم خيارات سياسات المصالحة والتماسك الاجتماعي.

- تحقيق العدالة في توزيع الدعم الزراعي بين المستفيدين بحيث يحقق التوازن في تحقيق العوائد من الاستثمار الزراعي للموارد بين المناطق عالية التكاليف الزراعي وعالية المردود من استثمار وحدة المساحة وبين المناطق الهشة ومحدودة الموارد وضعيفة الإنتاجية والتي تتأثر بالتحديات المناخية بشكل دوري.

- توفير التمويل اللازم لاستكمال تنفيذ مشاريع الري المباشر بتنفيذها والتي توقف العمل بها نتيجة الأزمة، والبدء بتنفيذ مشاريع الري المخطط تنفيذها في محافظ الرقة/مشروع الرصافة وفي محافظة دير الزور سد حلبية وزلبية واستصلاح الأراضي الزراعية الواقعة في زمامه وتنفيذ مشروع ري دجلة في محافظة الحسكة لإرواء مساحة 150/ألف هكتار من الأراضي الزراعية لتطوير إنتاجية المساحات المزروعة والتشجيع على استقرار السكان.

- توفير التمويل اللازم لإعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية المدمرة وإعادة تأهيل الأراضي

المخزون الاستراتيجي من المحاصيل التي تحقق الأمن الغذائي.

- إعطاء الأهمية اللازمة لتوسيع النشاطات الاقتصادية في المناطق الريفية وخاصة تلك القادرة على تشغيل أكبر عدد ممكن من القوى العاملة

- وضع الإجراءات اللازمة لمكافحة المضاربة والاحتكار وملاحقة امراء الحرب.

- إضافة للإجراءات اللازم اتخاذها لتأهيل القطاعات المؤثرة بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع.

سابعاً: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور سياسات إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية.

1. أثر النزاع على البنية التحتية للقطاع/إذا ما كان ملائماً في هذه الحالة:

نتيجة الأعمال العسكرية الجارية في المناطق الريفية فقد تضررت المنشآت العامة الحكومية التابعة للقطاع الزراعي بحيث بلغت حتى عام 2017 حوالي 483/مليار ل.س عدا خسائر فوات المواسم من انتاج منشآت ومؤسسات القطاع العام التابعة لها "المؤسسة العامة للأبقار، المؤسسة العامة للدواجن، المؤسسة العامة لإكثار البذار، المؤسسة العامة للأعلاف" ⁷، مما أدى الى تراجع مساهمة الحكومة في دعم القطاع الزراعي الفنية

التي تساعد على توفير موارد اقتصادية رديفة في المناطق الريفية.

- تنظيم تسويق المنتجات الزراعية من خلال تأسيس شركات ومؤسسات خاصة لتنظيم تسويق الإنتاج الزراعي داخلياً وخارجياً ورفع القيمة المضافة من المنتجات الزراعية.

- تنظيم التجمعات السكانية في البادية ووضع الإجراءات اللازمة لتطوير المراعي الطبيعية وتنظيمها ومعالجة حقوق الارتفاق على المراعي الطبيعية في البادية.

- فتح المعابر الحدودية مع دول الجوار وتطوير المرافئ الجافة والبحرية لتمكين المؤسسات المختصة من تصدير المنتجات الزراعية وتحقيق التوازن في كميات الإنتاج وفق العرض والطلب.

- تطوير أنظمة الرقابة على أسعار المنتجات والمستلزمات الزراعية.

- وضع التسهيلات الممكنة لإعادة تأهيل معامل ومشاعل الصناعات الغذائية المدمرة لما لها من أثر إيجابي في رفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.

- تطوير أساليب التمويل والدعم الزراعي حسب القدرة الإنتاجية للموارد بحيث يتم تحقيق عدالة التوزيع.

- تطوير الإنتاج الزراعي وتنويعه لتلبية حاجة السكان من المنتجات الزراعية وإعادة ترميم

ل.س عند حساب متوسط سعر الدولار مقابل الليرة السورية لعام 2016 بحوالي 450/ل.س دولار.

⁷ - قدرت منظمة الأغذية والزراعة أن خسائر القطاع الزراعي حتى عام 2016 وصلت الى 16/مليار دولار وتعادل 7200/مليار

استيراد الطحين، كما تضررت مراكز ومستودعات المؤسسة العامة للأعلاف والمؤسسة العامة للمباعر ومراكز رعاية الصحة الحيوانية ووسائلها مما أدى الى تراجع الخدمات المقدمة للثروة الحيوانية، كما تضررت منشآت تربية الدواجن التابعة للمؤسسة العامة للدواجن في المناطق غير الآمنة مما أدى الى تراجع طاقتها الإنتاجية وتراجع دورها في تحقيق التوازن بكميات منتجات الدواجن المتاحة في الأسواق المحلية.

وقد تضرر القطاع الخاص الزراعي في المناطق الآمنة وغير الآمنة، بحيث تعرض بعض المزارعون ومربي الثروة الحيوانية الى سرقة المعدات والتجهيزات والآليات الزراعية وشبكات الري الحديث ومضخات الآبار والحيوانات الحية وكذلك تعرض منشآت الثروة الحيوانية من حظائر الثروة الحيوانية ومستودعات أعلاف وخطوط انتاج وتربية الثروة الحيوانية ومنشآت الصناعات الزراعية والغذائية كما تعرضت الأراضي الزراعية وقنوات الري الحقلية الى التخريب هذا لإضافة لما تعرضت اليه الأبنية السكنية للسكان من أضرار.

تعتبر هجرة الكوادر البشرية من الفنيين والمزارعين اللذين يمتلكون الخبرة في الزراعة من أكبر العوامل المؤثرة على إعادة الاستثمار الزراعي بالكفاءة التي كانت متاحة في فترة ما قبل الأزمة مما يتطلب توفير موارد كبيرة لإعادة تأهيل الكوادر البشرية لتمكينها من الاستثمار الزراعي الاقتصادي وتطبيق الخطط والمعايير الفنية

والمادية وفي توفير مستلزمات الإنتاج والخدمات المساعدة للإنتاج المتمثلة بتنظيم الإنتاج الزراعي والاقراض الميسر من المصرفي الزراعي ودعم المزارعين من صندوق دعم الإنتاج الزراعي وتوفير البذار المحسن والأعلاف والأسمدة الأساسية وتعميم نتائج البحوث الزراعية وتراجع دور الارشاد الزراعي وبرامج التأهيل والتدريب ونشر المعرفة، كما تضررت البنى التحتية والمنشآت العامة التابعة لوزارة الموارد المائية بحيث تضررت شبكات الري الحكومية في بعض المناطق وتضررت محطات الضخ على شبكات الري والصرف والسدود في منطقة الغاب وفي مشاريع استصلاح الأراضي بمنطقة حوض الفرات، كما تضررت الآبار الخاصة لدى المزارعين وفقد عدد كبير منهم شبكات الري الحديث وتجهيزات الري، مما أدى الى تراجع المساحات المزروعة وتراجع المساحات المروية.

وفي القطاعات العامة الأخرى مثل المؤسسة العامة للحبوب فقد تراجعت مراكز استلام محصول القمح من 141/مركز استلام عام 2011 الى 25/مركز عام 2017 بعد التخريب الذي طال معظمها مما تسبب في تراجع الكميات التي تمكنت المؤسسة من شرائها من المزارعين للمخاطر المحتملة عند نقل الإنتاج من منطقتي الإنتاج الى مراكز الاستلام واضطرار الحكومة الى اللجوء لاستيراد القمح لتغطية العجز لتوفير حاجة السكان من القمح، كما تضررت عدد من الصوامع والمطاحن التابعة للمؤسسة العامة للمطاحن ما دفع المؤسسة الى

- تقييم الحاجات التنموية لتطوير المنطقة وتحسين فرص استثمار مواردها التي تحقق رفع كفاءة استثمارها وتحقق حاجات السكان من الموارد المالية اللازمة لتحسين سبل العيش.
- دراسة المبادرات الممكن إدخالها الى المنطقة لتشكيل عناقيد استثمارية تشاكية للاستفادة من القيمة المضافة من الموارد والمنتجات على مستوى المنطقة وبين المناطق الإنتاجية.
- توفير مكاتب متخصصة لتنظيم استخدام العمالة اللازمة للنهوض بالاستثمار الزراعي ومكاتب متخصصة في حل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين السكان على الملكيات وغيرها.
- دراسة وتحديد برامج التمكين الممكن تأسيسها لدعم المزارعين اللذين فقدوا أصولهم الإنتاجية أو لا تتوفر لديهم نواة استثمارية للعودة الى الاستثمار الزراعي إما بإعادة تعزيز برامج الدعم أو بالعودة الى منح القروض الزراعية مع أهمية توسيع برامج التأمين الزراعي في هذه الظروف للارتفاع نسبة المخاطرة من إعادة الاستثمار في ظل عدم تأمين الاستقرار المستدام بعد.
- ولابد من وضع برامج للتدريب والتأهيل والتمكين على البرامج الجديدة المقرر تنفيذها.
- تطوير النظام المصرفي الزراعي ليكون داعماً للتنمية ولجذب المستثمرين.
- وضع أولويات المشاريع ذات الأثر الاقتصادي السريع لتدوير العجلة الاقتصادية.

المنصوح بها من البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي.

إن ندرة العمالة الزراعية في الريف ناتجة عن هجرتها خارج القطر هرباً من تأدية خدمة العلم أو بسبب التحاقها بالقوات المسلحة، وإن العودة الى توفير العمالة الزراعية من النساء والشباب والأطفال ضمن ورشات لتأدية الخدمات الزراعية وفق ما كان متبعاً قبل الأزمة أصبح صعباً في ظل عدم توفر الأمان وعدم تقبل ارسال هذه العمالة مع متعهد العمالة الذي كان يعرف بالشاويش مما يتطلب توفير مكاتب متخصصة لتشغيل العمالة والربط ما بين العرض والطلب عليها.

2. فرص القطاع التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم خيارات سياسات البنية التحتية المادية والاجتماعية.

إن من أهم السياسات التي يجب تنفيذها على المستوى المحلي هو:

- مسح وتقييم الموارد المحلية المتاحة الاقتصادية والبيئية والطبيعية ووضع التقديرات اللازمة للمساحات المطلوب إعادة استصلاحها والمنشآت التي تحتاج لإعادة تأهيل والخدمات والبنى التحتية الضرورية ليتمكن السكان من العودة الى الاستثمار الزراعي.
- تقييم سوق العمل ورصد الخلل في سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية على المستوى المحلي لتحديد نقاط التدخل وأشكالها.

- التخطيط التشاركي مع المنتفعين والمجتمع المحلي.

ثامناً: الإطار المؤسسي الذي يحكم القطاع:

يتم إدارة القطاع الزراعي من خلال مجموعة من الوزارات والمؤسسات والهيئات والمنظمات والاتحادات ويتم تنظيم إدارة الموارد الأرضية والمائية بين وزارتي الزراعة والري بحيث تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة بإعداد الخطة الإنتاجية الزراعية السنوية سناً لميزان استعمالات الأراضي والموازنة المائية المحددة من وزارة الري.

- تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بإدارة الزراعة بشقيها النباتي والحيواني وتطويرها لتحقيق أهداف التنمية الزراعية الشاملة والمستدامة، وقد حدد مرسوم إحداثها الأهداف العامة للقطاع الزراعي واستراتيجية علمية للتنمية الزراعية، وتحديد السياسات والآليات والبرامج اللازمة لتنفيذها وإعداد مشاريع الخطط الإنتاجية والاستثمارية، وتنظيم وحماية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وإعداد الإجراءات والأساليب الكفيلة بتوفير وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بالنوعية الجيدة والأسعار والمواعيد المناسبة بالتعاون مع الجهات المعنية، وتقوم بتنظيم الإنتاج الزراعي، وتم في عام 2017 تعديل هيكلية الوزارة وتنظيم العمل الفني والخدمي وإحداث إدارات مركزية

تضم المديرية المتجانسة من حيث المهمة والوظيفة الموكلة إليها.

- يتم تمويل القطاع الزراعي من خلال الموازنة العامة للحكومة لتنفيذ المشاريع التنموية والدعم الزراعي والتي تتضمن الموارد المحلية من الموازنة العامة للدولة ومن موارد خارجية من المنح والقروض الخارجية، كما يتم تمويل شراء مستلزمات الإنتاج والإنتاج الزراعي من المحاصيل الاستراتيجية من الموازنة المحددة للمؤسسات المختصة، إضافة لتمويل القطاع الزراعي بقروض من المصرف الزراعي التعاوني.

- تعتبر وزارة الري هي الجهة المسؤولة عن إدارة الموارد المائية على كافة المصادر المائية والإشراف على تنفيذ وصيانة مشاريع الري والصرف، وتقوم بتنظيم إدارة الموارد المائية من خلال قانون التشريع المائي الذي أعطاها الولاية على الأملاك المائية وصلاحيات إدارتها، ومن ضمن الجهات التي تتبع لها وذات علاقة بالقطاع الزراعي المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي التي تتولى مهام مؤسسة استثمار وتنمية حوض الفرات، فيما يخص تشغيل وصيانة مشاريع الري في حوض الفرات، وهيئة الموارد المائية التي حلت محل مديريات الري العامة للأحواض المائية وتم تحديد مهامها لتشغيل وصيانة وتطوير المشاريع والمنشآت المائية التابعة لها لمختلف أغراض الهيئة.

وقد استعرضنا سابقاً أداء الجهات العامة في الفقرة الخاصة بالإجراءات الحكومية للحد من أثر الأزمة على القطاع.

تاسعاً: فجوات قوق الانسا والفجوات الجندرية ضمن القطاع:

بلغ عدد سكان سورية عام 2010 حوالي 23.5/مليون نسمة "منهم 20.6/مليون نسمة مقيم" بمعدل نمو سنوي 2.54% وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 1.17%، منهم 51% ذكور و49% إناث، وبلغت نسبة سكان الحضر 56% وسكان الريف 44%.

ويعتبر الشعب السوري شعباً فتياً لأن 37.1% من إجمالي السكان هم بعمر دون 15/سنة وهم يخضعون لنظام التعليم الإلزامي، و4.1% من إجمالي السكان هم بعمر أكبر من 65/سنة، وقد عانى هذا الشعب الفتى من شبح البطالة وصعوبة الحصول على فرص العمل المناسبة له، وخاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها على الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي لتأمين مصدر رزقهم.

وبشكل عام فإن الكثافة السكانية تعتبر عالية في المنطقة الساحلية وسهل الغاب وجبل الزاوية، ودمشق وريفها ومدينة حلب، وتقل في منطقة الجزيرة ووادي الفرات، وهي في حدودها الدنيا في البادية، ويقوم حوالي 56.1% من مجموع السكان في المدن وتعتبر مدينة حلب أكبر المدن السورية، بينما دمشق ومحيطها السكني من ريف دمشق أكبر

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية: ويتبع لها المؤسسة العامة للحبوب، المؤسسة العامة للمطاحن، المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، جمعية حماية المستهلك، اتحاد المصدرين، وغيرها وتعمل على شراء الإنتاج الزراعي من المحاصيل الاستراتيجية التي تسوقها الدولة من المزارعين.

- وزارة المالية: ويتبع لها المصرف الزراعي التعاوني، والتي بينا دوره في الفقرات السابقة بشكل مفصل.

- النقابات والمنظمات الشعبية: الاتحاد العام للفلاحين، اتحاد الغرف الزراعية، نقابة المهندسين الزراعيين، نقابة الأطباء البيطريين، والتي تعمل على المشاركة بتنظيم الإنتاج الزراعي وحل المشاكل والمعوقات التي تواجهه.

- المنظمات الدولية: منظمة الأغذية والزراعة/الفاو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الغذاء العالمي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعي/ايفاد، وتعمل على تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع التنموية لتحقيق الأهداف التنموية المحددة في الأمم المتحدة وخاصة برامج التنمية المستدامة والزراعة الذكية مناخياً.

- الجمعيات الأهلية: جمعية حماية المستهلك، جمعية الخبراء والذين يعملون على مع المجتمع الأهلي على توفير الدعم الفني والرقابة على المنتجات وأسعارها.

تجمع سكاني، ويقطن في المنطقتين 44% من مجموع السكان، وتعاني سورية من تضخم المدن الكبرى كدمشق وحلب مدعومة بالهجرة من الريف إلى المدينة وأثر ذلك سلباً على الاقتصاد والتنمية ويؤثر النمو السكاني المرتفع على الاقتصاد الوطني بشكل عام ويضغط على قاعدة الموارد الطبيعية بشكل خاص، وخاصة في المناطق التي تعتمد على العمل الزراعي كنشاط اقتصادي رئيسي ولا يوجد فيها فرص عمل أخرى مما يضطر السكان إلى زيادة نسبة التكتيف الزراعي أو إلى الهجرة إلى المدينة للبحث عن فرص عمل. لقد تراجع عدد سكان سورية نتيجة الأزمة الذي بدأ في شهر آذار 2011 إلى 18.270 مليون نسمة حسب المسح الجاري في مطلع شهر تموز لعام 2017 بمعدل نمو سكاني سالب بلغ -2.30%، وتم تقدير نسبة الولادات بـ 18.9 مولود لكل ألف نسمة مقابل 5.4 وفيات لكل ألف نسمة أيضاً.

كما كان من آثار الأزمة على سكان الريف انتقال حوالي 50% منهم إلى المناطق الحضرية، بحيث انخفض عدد السكان في الريف من 50% إلى 25% من عدد السكان، كما هاجر عدد كبير من السكان إلى خارج القطر وكانت النسبة الأكبر من الذكور، مما سيتطلب تركيز الجهود بالمستقبل على تأهيل المرأة الريفية للاعتماد عليها في تنفيذ برامج الاستقرار والتنمية في الريف.

كما فقد الريف العرف السائد بتنظيم إدارة العمالة الزراعية حيث كان قبل الأزمة ما يعرف بالشاويش

يقوم بتنظيم العمالة الزراعية ضمن ورشات للقيام بالخدمات الزراعية بحيث يتولى الشاويش جمع العمال الزراعيين من القرى ونقلهم إلى الحقول الزراعية للعمل مقابل أجر وكانت تشكل العاملات في الزراعة حوالي 60-80% من هذه الورشات، وفي ظل الأزمة وبعد غياب الشاويش ونظام الورشات لتشغيل اليد العاملة الزراعية فقدت النساء الريفيات فرص العمل لدى الغير، وخاصة أن الشاويش كان الضامن لحماية النساء كون العادات والتقاليد كانت تمنع عملهم إلا من خلاله.

بلغ حجم قوة العمل الإجمالية عام 2010 حوالي 5580/ألف عامل وارتفعت إلى 5812/ألف عامل عام 2011، وتشكل العمالة الزراعية 11% منهم ويتوزعون إلى 83.2% ذكور و16.8% إناث، وبلغ معدل البطالة حوالي 10.4% للذكور و37% للإناث ولا يوجد احصائيات بعد هذه الفترة.

إن معظم الأعمال الزراعية موسمية وعادة ما يوحى ظاهرياً أن البطالة في المناطق الزراعية متدنية، والواقع أن البطالة تكون عالية في هذه المناطق التي يسود فيها العمل الموسمي.

من سيئات العمل الموسمي أنه: يرتبط حجمه بالمساحات المروية المزروعة وخاصة من الخضار الشتوية والصيفية ومحصول القطن، وبأن أجور العمل تكون متدنية وخلال فترة محدودة من السنة ولا تكفي هذه الأجور لإعالة الأسرة بشكل مستقر مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر وعدم الاستقرار الأسري في الريف، لذا يبحث العمال

تتموية حادة لم تتمكن الخطط العامة من معالجتها، وهدفت الى ادخال تعديلات جذرية على وسائل الانتاج والخدمات الانتاجية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات الحرفية العاملة في الريف، والتركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية، من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين في المناطق الريفية، بما يسهم في رفع كفاءتهم الانتاجية وتنويع انشطتهم الزراعية ورفع دخلهم وتحسين مستويات المعيشي، وكذلك تنويع الأنشطة الانتاجية غير الزراعية لتعزيز الدخل، وكذلك التغلب على التحديات التي تواجه صغار المزارعين في المناطق الريفية وأهمها ضعف تأهيلهم المهني والاجتماعي وانخفاض دخلهم وارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الكفاءة الانتاجية والمنافسة من كبار المستثمرين ومحدودية معلومات السوق وندرة توفر البنى التحتية للتسويق الزراعي وغيرها من التحديات التي تعيق رفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية.

كما تم تنفيذ مشاريع خاصة بتنمية المرأة الريفية حيث تم تنفيذ مشروع تمكين المرأة الريفية والحد من الفقر الذي تضمن تأسيس صناديق دوارة في كل قرية مستهدفة برأس مال تأسيسي محدد، ويتم من خلاله منح قروض للنساء بعد اتباعهم لدورة محو أمية ودورة تفاعلية بين الفنين والنساء لمساعدتهم على تحديد مشروع تنموي يضمن للمرأة المقترضة تنفيذه ضمن نطاق القرية ويحقق

الزراعيون عن عمل دائم بهدف تحقيق دخل مستقر، علماً أن نسبة البطالة في ريف محافظة الحسكة وصلت في عام 2008 الى 56%، كما أن نوعية العمالة الزراعية تعاني عدد من المشاكل وخاصة المتعلقة بانتشار الأمية واكتساب الخبرة بالعمل الزراعي بالممارسة مما يعطيها صفة الزراعة التقليدية لعدم التواصل مع المرشدين الزراعيين.

وقد استمر العمل خلال الأزمة 2011-2017 في استثمار الحيازات الصغيرة من قبل أفراد الأسرة انفسهم لتأمين الحاجات الغذائية للأسرة، وارتفعت بذلك نسبة مساهمة النساء المقيمين في الريف بالعمل الزراعي الى 70%، كما فقد الريف العرف السائد بتنظيم إدارة العمالة الزراعية بعد غياب الشاويش ونظام الورشات لتشغيل اليد العاملة الزراعية وفقدت النساء الريفيات فرصهم للعمل لدى الغير، كما هاجر معظم العمال الزراعيين المهرة والشباب من المناطق الزراعية الى المناطق الحضرية أو هاجروا خارج البلاد أو التحق بعضهم بالجيش السوري والدفاع الوطني أو مع المعارضة.

وخلال فترة الأزمة حدثت تغيرات كبيرة على قوة العمل وأصبح من المتعذر قياس المؤشرات الخاصة بها دون إجراء مسح متخصصة.

تم في فترة ما قبل الأزمة تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الريفية بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ايفاد التي هدفت الى التنمية المستدامة للمناطق الريفية التي تواجه مشاكل وتحديات

لها دخل مناسب وتحسين ظروف المعيشة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين.

كما تم تنفيذ مشروع مع منظمة الأغذية والزراعة/الفاو مشروع تمكنت المرأة من أجل تحسين الأمن الغذائي الأسرية من خلال المشاريع الزراعية والغذائية الصغيرة المولدة للدخل والحداثة المنزلية.

يشير التقسيم النوعي للعمل بين الجنسين في الزراعة إلى مساهمة المرأة الواضحة في جميع مراحلها ولكن دورها الأبرز يأتي في العمليات اليدوية والتي تحتاج إلى كثير من الصبر والتحمل مثل الغرلة والتفريد والترقيع وتحضين النباتات ورعاية محصول التبغ وجمع بقايا المحاصيل، إذ تبلغ نسبة مساهمتها في هذه العمليات أكثر من 70%، كما تتولى المرأة عمليات التعشيب والاحتطاب والتصنيع المنزلي والتصرم بالنسبة لمحصول الشمندر كما تساهم في القطاف والفرز وخاصة في الأشجار المثمرة والخضار بنسبة تتراوح ما بين 50-70%، وأما عمليات الحصاد اليدوي والتعبئة والتوضيب والبذار فتتراوح نسبة مساهمة المرأة بها بين 40-50%، بينما نسبة مساهمة المرأة في عمليات تنعيم الأرض للزراعة والتسميد وتأسيس البساتين وإعداد الأرض والري وكذلك التحميل والتنزيل تبلغ بين 20-40% في حين تنخفض مساهمة المرأة الريفية بالعمليات الأخرى مثل الحصاد الآلي والمكافحة والحراثة والتقليم والتطعيم إلى أقل من 20% وتكاد تغيب في

عملية التسويق إذ تبلغ نسبة مساهمة المرأة كإجمالي حوالي 3.5%.

بينما يشير التقسيم النوعي للعمل بين الجنسين في رعاية الثروة الحيوانية إلى أن متوسط نسبة مساهمة المرأة بمعظم العمليات إذا لم نقل كلها بدءاً من التصنيع المنزلي والحلابه والرعي وتنظيف الحظائر والتغذية والعناية بالمواليد والإشراف على الولادة والتسويق وحتى الرعاية الصحية وتسريب الأغنام، كما تساهم المرأة في تربية الدواجن وتربية دودة الحرير بنسبة 100% وإضافة لما ورد أعلاه فالإناث مسؤولين عن معظم الأعباء المنزلية وجمع الحطب للوقود في 56% من الأسر وصنع الخبز في 77% من الأسر، في حين تكون السيادة للذكور "الآباء والأبناء" في أداء وظيفة التسويق في 96.5%.

وبالطبع تتنوع المعوقات التي تواجه المرأة الريفية بتنوع الأدوار التي تقوم بها والتي تستوجب معالجتها وتذليلها بغية إدماج النساء الريفيات في عملية التنمية على أحسن وجه منها معوقات أساسها اجتماعي ومنها معوقات اقتصادية بالإضافة إلى المعوقات ذات الطابع المؤسسي وبضوء المعوقات ممكن استخلاص الاحتياجات اللازمة للنهوض بواقع المرأة الريفية.

خلال الأزمة استمر العمل بمشاريع التنمية الريفية وتم تعزيزها بعد أن أصبحت المرأة في كثير من الأسر الريفية هي المعيل الرئيسي للأسرة بسبب فقدان الزوج أو إصابته جسدياً أو هجرته الى خارج

ويرافق هذه المنحة تدريب أثناء العمل وتنظيم خبرة الأسر في الزراعة، وتدريب على تصنيع الفائض الزراعي وإعطائه قيمة مضافة تنعكس كدخل لهذه الأسر، إضافة إلى تدريب آخر يشمل مهارات التوضيب والتسويق. مع التركيز على الثروة الحيوانية في بعض المناطق لإحداث تنوع في الاقتصاد المنزلي.

عاشراً: تحليل أدوار اللاعبين الرئيسيين في القطاع:

الدولة، المجموعات العسكرية والسياسة وامراء الحرب، المجتمعات المحلية، القادة المحليين رجالات ونساء العشائر، المجتمع المدني، القطاع الخاص، لاعبون آخرون ضمن القطاع.

تم استعراضها ضمن الفقرات السابقة بشكل مفصل.

□ ادي عاشر: أولويات السياسات الزراعية 2018-2021 لتحقيق السياسات المستدامة لغاية عام 2030:

من خلال تتبع الأزمة السورية وما آلت اليه الأوضاع في المناطق الريفية يتبين مرورها في ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى 2011-2014: وهي مرحلة الصراع العسكري والتي سادت خلالها سيطرة المعارضة على أجزاء واسعة من الجمهورية العربية السورية وصلت الى أكثر من 70% من المساحة الإجمالية وأصبحت المعارضة هي التي

البلاد أو فقدانه لمصدر دخله، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الزراعية، وهناك بعض المناطق التي لا تصلها هذه المواد وتجلى ذلك في حصار دير الزور وإدلب وحلب، ولتمكين المرأة اقتصادياً تم منح قروض إنتاجية للمشاريع المتناهية الصغر للنساء الريفيات 900/مليون ل.س خلال الفترة 2011-2016 واستفاد منها 1835/امرأة في 435/قرية، ليتمكنوا من تملك أداة إنتاج توفر للمرأة القدرة على العمل والإنتاج "ماكينات خياطة، ماكينات تريكو، أدوات إنتاج زراعي، ثروة حيوانية"، كما تم تقديم خدمات غير تمويلية كالتدريب والتأهيل، وتم البدء بتنفيذ مشروع تشجيع الزراعات المنزلية والصناعات الزراعية لأن المصدر الرئيسي للأسر الريفية يعتمد على العمل في الزراعة سواء كان هذا العمل ضمن الأراضي التي تملكها الأسرة، أم في أراضي الغير، وأكدت التجارب الميدانية أن الأسر التي اعتمدت على هذا النوع من الزراعة استطاعت إلى حد ما أن تقاوم الحصار، وتم تقديم منح إنتاجية لحوالي 24030/أسرة بكلفة 2.25/مليار ل.س كحلول إسعافيه سريعة تحقق شرطين أساسيين الأول تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه الأسر وتمكين الأسر الريفية من تحسين وضعها الاقتصادي والثاني توفير مصدر دخل إضافي في حال كان لدى هذه الأسر فائض إنتاج من هذه الزراعة، وتتضمن "بذار صيفية وأخرى شتوية، وسماداً عضوياً، وبعض التقنيات البسيطة لعملية الري/خزان، مضخة... الخ/ بقيمة نحو 150 ألف ليرة سورية"،

- إعادة تأهيل موارد الدخل وسبل العيش المستدامة من خلال تقديم فرص العمل في القطاعات التنموية الاقتصادية المحلية.

- تنفيذ الأولويات الوطنية مع الأخذ بالاعتبار برامج التنمية المستدامة ذات الصلة بالقطاع الزراعي والتنمية الريفية:

• القضاء على الفقر بكافة أشكاله وأنواعه في كل مكان.

• القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوى التغذية ودعم الزراعة المستدامة.

• دعم النمو الاقتصادي الدائم والشامل والمستدام وتأمين العمل المنتج بشكل كامل مع توفير العمل اللائق للجميع.

إن تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني بشكل حاد عند تعرضه لهزات التغيرات في الاقتصاد العالمي أو التغيرات المناخية أو السياسية والاجتماعية فهو يعبر بشكل واضح الى عدم كفاءة السياسات الزراعية والاقتصادية أو عدم القدرة على تنفيذها، الأمر الذي يتطلب الركون الى نتائج تحليل الواقع لفترة ما قبل الأزمة وأخذها بعين الاعتبار في وضع السياسات المقترحة للمرحلة القادمة وأهمها:

- معالجة أثر الأزمة على القطاع من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

- إن تكرار موجات الجفاف وأثر التغيرات المناخية على قطاعي الزراعة والمياه يتطلب

تتحكم بالإدارة الاجتماعية والاقتصادية على المناطق المسيطر عليها، وتم خلالها التوسع بالمساعدات الإنسانية الغذائية والصحية من كافة المنظمات ذات العلاقة.

- المرحلة الثانية 2015-2016: وهي مرحلة استمرار الصراع العسكري مع اضمحلال فرص التسوية السياسية واستعداد حكومة الجمهورية العربية السورية لمساحات كبيرة من الأراضي التي سيطرت عليها المعارضة واستعادة الأمن والأمان فيها وعودة الحكومة الى إدارة هذه المناطق من النواحي الاجتماعية والاقتصادية واستمرار المنظمات ببرامج الإغاثة وتقديم المعونات الغذائية والصحية مع تعزيز برامج الاستجابة المحلية.

- المرحلة الثالثة 2017-2018: وهي مرحلة استعادة حكومة الجمهورية العربية السورية لمعظم الأراضي مع انتقال المنظمات الى مرحلة التعافي المبكر واستعداد سبل العيش ووضع خطة الاستجابة لها 2018-2019 تمهيداً للانتقال الى برامج التنمية وإعادة الإعمار وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات بعيدة المدى.

وقد وضعت الحكومة أولويات وطنية لمواجهة أثر الأزمة/النزاع على المجتمع المحلي وعلى الاقتصاد الكلي وهي:

- إعادة تفعيل عملية الإنتاج ضمن القطاعات التنموية ومنها الزراعة.

- إعادة صياغة السياسات الزراعية برؤية جديدة تضمن عدم استثمار الحد الأعلى من الموارد المائية والأرضية المتاحة للاستثمار والانتقال الى الزراعة المستدامة والاستثمار الاقتصادي لوحدة المياه والإنتاج الزراعي الاقتصادي البيئي المتوافق مع التغيرات المناخية.
- معالجة الأسباب التي أدت الى استمرار الاستنزاف الجائر للموارد المائية رغم محدوديتها والعجز المائي في معظم الأحواض الجوفية في ظل وجود تشريعات ناظمة لاستثمارها وخطط زراعية تنظم استثمارها وفق مقننات مائية محددة.
- معالجة الأسباب الداعية الى استمرار التعدي على الأراضي الزراعية لإقامة استثمارات غير زراعية رغم وجود أراضي بديلة ووجود تشريعات ناظمة لحماية الأراضي الزراعية ومنع التعدي عليها.
- رغم التوافق بأن تفتت الحيازة هي أحد التحديات الرئيسية لتطوير الاستثمار الزراعي إلا أنه لم يصدر بعد أي أنظمة أو تشريعات للحد من تفتت الحيازة بل صدرت قرارات تساعد عليها.
- على الرغم من التوسع في مشاريع استصلاح الأراضي المروية في حوض الفرات وغيره إلا أنه يواجه تحديات كبيرة في كفاءة شبكات الري وكفاءة استخدام المياه في الري الحقلي من المزارعين وكفاءة الصرف الزراعي وعدم حل خلافات توزيع الأراضي بين المزارعين.
- استمرار الاستثمار الزراعي النباتي والحيواني بالأساليب التقليدية وأثر ذلك على الريعية الاقتصادية من الاستثمار وعدم تمكن البحوث العلمية والإرشاد الزراعي من نقل أساليب الزراعة الحديثة والمتطور للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية.
- عدم التوازن بين سياسات تنمية الموارد البشرية الزراعية مع سياسات الاستثمار والتنمية الزراعية مما أدى الى ندرة العمالة الزراعية الماهرة وفي الوقت نفسه تعاني المناطق الريفية من وجود نسب عالية من البطالة.
- رغم توفر مناخ مناسب للحصول على مواصفات جيدة وقياسية من المنتجات الزراعية إلا أنه لم تتمكن القطاعات الوسيطة من الاستفادة من الميزة النسبية والتنافسية للمنتجات الزراعية.
- يحقق الموقع اللوجستي لسورية فرصة كبيرة لتحقيق عوائد اقتصادية كبيرة من تصدير المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة الى دول الجوار ومنطقة الخليج لعدم توفر البيئات الملائمة لديها للإنتاج الزراعي، ولم تتمكن السياسات الزراعية والاقتصادية المتبعة من تلبية كافة متطلبات هذه الأسواق.
- إن القصور في سلاسل التسويق أدت الى الإضرار بمصلحة المنتجين والمستهلكين، كما أدت تشوهات أسعار المحاصيل الاستراتيجية التي تسوقها المؤسسات الحكومية وعدم ربطها بتكاليف الإنتاج حسب تكاليف الموارد المستثمرة

على مستوى المناطق الى عدم تحقيق العدالة في توزيع الدعم وعوائد التنمية.

- من شروط تحقيق أهداف التنمية تكامل الخطط والبرامج الزمنية والتنسيق بين القطاعات والمنظمات والاتحادات ذات الصلة، مع أهمية إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في إدارة التنمية المحلية من خلال وضع تنظيمات تعاونية جديدة تتوافق مع الموارد والقطاعات الإنتاجية الخاصة بكل منطقة.

- إن عدم الاهتمام بالآليات المتابعة والتقييم أفرز الكثير من الصعوبات أمام واضعي السياسات لتقييم الواقع وقياس الأثر من جهود التنمية المنفذة والتوجهات الاستراتيجية المنفذة.

وفي ضوء ذلك نجد أن الرؤية الاستراتيجية للتنمية الزراعية لمرحلة التعافي المبكر 2018-2021 لا بد أن تتضمن:

"توفير فرص تحقيق □ ق العودة الآمنة والكريمة والطوعية للمهجرين والنازحين وتلبية □ تياجاتهم من خلال اعتماد سياسات الاستجابة المحلية التي تساهم في إعادة استثمار رأس المال الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الأمن الغذائي على المستويين المحلي والكلّي وتوفير فرص استقرار السكان □ من خلال تعزيز بناء الشرعية وتحقيق التماسك الاجتماعي وإعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية مع التركيز على تحقق التنمية المتوازنة والمساواة بين الجنسين والشباب".

ومن الأهداف المحددة لتنفيذها:

- تأمين مصادر دخل للسكان " توفير التمويل لتشغيل السكان العائدين الى أماكن إقامتهم الأصلية في إعادة تأهيل الموارد والبنى التحتية الزراعية المدمرة، إقامة مكاتب تنظيم تشغيل عمالة، إعادة المهن الزراعية والصناعات الزراعية ومحلات بيع مستلزمات الإنتاج وإصلاح الآليات الزراعية والنقل وتشغيل الجرارات والآليات الزراعية، تعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية وتصنيع الأسمدة والأعلاف، تطوير المعارف والممارسات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، تفعيل دور المرأة في مختلف مجالات التنمية الريفية".

- توفير فرص ووسائل إعادة استثمار الموارد الطبيعية "إعادة تأهيل الأراضي المتضررة، إعادة تأهيل الموارد المائية الحكومية والخاصة المتضررة، عدم استغلال ظروف العودة والاستثمار غير المستدام للموارد".

- توفير البنى التحتية والخدمات العامة والخدمات المساعدة للإنتاج "تمكين المزارعين لإعادة تشغيل وسائل الإنتاج الزراعي والحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي بشكل مستقر".

- تحقيق الأمن الغذائي الأسري وعلى المستوى المحلي "تطوير الإنتاج الزراعي لتحقيق حاجة السكان، زيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الاستراتيجية، تطوير الأنماط الاستهلاكية لصالح تحسين مستويات التغذية، الحد من الفاقد التسويقي لسلع الغذاء، تحسين

الحكومية، التنمية المستدامة لإنتاجية وحدة الأراضي والمياه وتطوير الحزم التكنولوجية، تعظيم العائد المستدام من الزراعات المطرية، صيانة وحماية الأراضي الزراعية من التغيرات والتدهور، تنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل للشباب والمرأة الريفية".

- زيادة الإنتاجية الزراعية "تطبيق تقنيات زراعية حديثة ومتطورة، تطبيقات أساليب الإدارة المزرعية المتكاملة، الإدارة المتكاملة للأفات، نشر أصناف تتناسب والموارد المتاحة، تطوير أساليب الإدارة المزرعية المتكاملة، تطبيقات بحوث متطورة، تطبيقات التحسين الوراثي للثروة الحيوانية، تطبيقات الصحة الحيوانية، تطوير وسائل تنمية وتطوير الموارد العلفية".

- تعزيز قدرة القطاع على مواجهة أثر التغيرات المناخية والجفاف " التكيف مع أثار التغيرات المناخية على القطاع، مواجهة الاجهادات الحيوية واللاحيوية، تطوير البحوث المتخصصة بالجفاف، تطوير إدارة الموارد لظروف جافة.

- تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائي من السلع الغذائية الاستراتيجية والأعلاف " تطوير الإنتاج الزراعي لتحقيق حاجة السكان، زيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الاستراتيجية، تطوير الأنماط الاستهلاكية لصالح تحسين مستويات التغذية، الحد من الفاقد التسويقي لسلع الغذاء، تحسين جودة وسلامة الغذاء، تطوير شبكات الأمان الاجتماعي".

جودة وسلامة الغذاء، تطوير شبكات الأمن الغذائي".

- تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية وتعظيم أرباح المنتجين " الإنتاج وفق متطلبات الأسواق والمتطلبات التسويقية والتصنيعية، تطوير المرافق الخدمية التسويقية وأسواق التعامل مع المنتجات، تطوير معاملات ما بعد الحصاد التي ترفع من جودة المنتجات وكفاءتها التسويقية، التنبؤ بالمخاطر الزراعية وإدارتها، إقامة جمعيات تسويقية للمزارعين".

- تنمية رأس المال الاجتماعي من الجنسين لكافة فئات المجتمع "تنمية الموارد البشرية، تعزيز دور المرأة في العمل الزراعي وسلاسل الإنتاج، تعزيز مهارات العمل بالمهن التقليدية المندثرة، تنظيم أسواق لبيع منتجات امرأة الريفية".

- تشجيع المنظمات والمجتمع الأهلي على ضخ الاستثمارات اللازمة لتوفير احتياج ومتطلبات تحقيق العودة والاستقرار.

أما الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي سورية 2030 يجب أن تتضمن:

"أ) يكون القطاع الزراعي قطاعاً تنموياً تنافسياً قادراً على تلبية الطلب من المنتجات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وبرامج التنمية المستدامة والزراعة الذكية مناخياً"

ومن الأهداف المحددة لتنفيذها:

- الاستخدام المستدام للموارد الزراعية "رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة، تطوير مشاريع الري

- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعي في الأسواق المحلية والدولية "تطوير المنتجات من حيث الجودة والخصائص النوعية وفق متطلبات الأسواق والمتطلبات التسويقية والتصنيعية، تطبيق معايير الجودة ومواصفات القياسية، استخدام التقانات الحديثة في نظم المعلومات والاتصالات التي تخدم القطاع، تطوير المرافق الخدمية التسويقية وأسواق التعامل في المنتجات، تطوير معاملات ما بعد الحصاد التي ترفع من جودة المنتجات وكفاءتها التسويقية، التكامل بالحلقات الإنتاجية والتسويقية، التنبؤ بالمخاطر الزراعية وإدارتها، إقامة منظمات تسويقية للمزارعين".
- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي "التخفيف من أعباء وشروط الاقتراض، بدائل لتمكين المزارعين والمستثمرين الزراعيين، تعدد جهات الإقراض ووسائلها وأشكالها".
- تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفي " تنويع مجالات العمل والنشاط الاقتصادي المرتبط بالزراعة وغيرها في المناطق الريفية، دعم إقامة مجتمعات زراعة صناعية خدمية متكاملة، تنمية الحرف والصناعات الريفية الصغيرة والمكاملة والملائمة للموارد والأوضاع الإنتاجية والبيئية لخلق فرص عمل، تعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية لإنتاج الأسمدة والأعلاف، تطوير مؤسسات صغار المزارعين وبخاصة في مجال التسويق الزراعي، تطوير المعارف والممارسات
- الزراعة لأصحاب الحيازات الصغيرة، تفعيل دور المرأة في مختلف مجالات التنمية الريفية".
- ويتطلب تنفيذ الأهداف للمرحلتين 2018-2021 ولغاية 2030 تحقيق مجموعة من المقومات لكل مرحلة من المراحل المحددة:
- توافر الإرادة السياسية لدعم التنمية الزراعية واتخاذ كافة التدابير اللازمة للإسراع في معدلاتها للحد من المخاطر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على السكان.
- توفير قاعدة من الموارد والخبرات البشرية الملائمة للتنمية الزراعية.
- تحقيق التكامل في الخطط والبرامج وتوافق البرامج الزمنية بين القطاعات لتحقيق الكفاءة الاقتصادية من الاستثمار والانتاج.
- تعديل الأطر المؤسسية والتشريعية لتطوير إدارة القطاع الزراعي وتطوير تقنيات العمل فيه لتحقيق التنمية.
- توفير الاستثمارات اللازمة لإعادة تأهيل البنى التحتية والموارد المدمرة على أسس علمية متطورة تدعم تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.
- إن تطوير القطاع الزراعي ليكون قطاعاً تنافسياً يجب ألا يعود بالاستثمار الزراعي الى ما كان عليه في فترة ما قبل الأزمة، بل يجب أن يعتمد على إدارة مؤسساتية جديدة تستطيع تحقيق الاستفادة البيئية لإدارة الموارد وتحقيق التشاركية بين المجتمع المحلي والحكومة والمنظمات في تنظيم وإدارة القطاع الزراعي وتضع سياسات زراعية مرنة تواكب التقدم العلمي والتقني

العالمي وتوفر أداة قانونية فاعلة لتنظيم إدارة الموارد وحمايتها وإدارتها.

1. أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الأول: مرحلة الطوارئ والإغاثة والعمل الإنساني:

1-1: العودة الطوعية وإعادة الاندماج:

الهدف 1:

- إعادة استثمار الأراضي الزراعية لتوفير فرص عمل للسكان وإعادة الأنشطة الاقتصادية الى المناطق المتضررة وتوفير سبل العيش للسكان والحد من الهجرة العكسية.

أ. السياسات المقترحة لإعادة استثمار الأراضي الزراعية:

- اجراء مسح الأراضي المتضررة من الاضطرابات والأعمال العسكرية ووضع برامج مادية وزمنية وأولويات لإعادة تأهيلها وإعطاء الأولوية في إعادة التأهيل للأراضي عالية الانتاجية.

- توفير الآليات الثقيلة اللازمة لإعادة استصلاح الأراضي الزراعية المتضررة نتيجة الأعمال العسكرية أو مرور الآليات العسكرية على الأراضي الزراعية أو تجريف الأراضي الزراعية لخدمة الأعمال العسكرية وغيرها.

- استصلاح الأراضي المتدهورة أو الممتلحة نتيجة غرق الأراضي بالمياه في مشاريع استصلاح الأراضي الناتجة عن تخريب شبكات الري الحكومية وشبكات الري الحقلية

والمصارف، أو نمو الأعشاب الضارة في الأراضي التي تم التوقف عن استثمارها، أو تلوث الأراضي من مخلفات الاستثمار العشوائي لأبار النفط وغيرها.

- تمكين المزارعين من إعادة استثمار الأراضي المستثمرة القابلة للزراعة والتي توقف المزارعون عن استثمارها بسبب مفاعيل ومخارج الأزمة من خلال:

• توفير المنح المالية والإقراض الميسر ووسائل الدعم المختلفة لتمكين المزارعين اللذين فقدوا وسائل الإنتاج والمعدات والأدوات الزراعية وممتلكاتهم أو تضررت جزئياً أو كلياً من إعادة تأهيلها أو شرائها للعودة الى الاستثمار الزراعي.

• اتباع كافة الوسائل الممكنة لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بشكل مستقر ومستدام واتخاذ إجراءات داعمة للقطاع الخاص لإعادة فتح مراكز بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي المتوقفة عن العمل في المناطق الريفية وتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة للعودة الى الاستثمار الزراعي، إضافة لاتخاذ إجراءات داعمة لإعادة فتح محلات بيع القطع التبديلية وصيانة وإصلاح الآلات الزراعية لإعادة استثمار الآليات المتوقفة عن العمل.

• توفير الآليات والمعدات والأدوات اللازمة لإزالة بقايا الحرب من الأراضي، والمخلفات من الأراضي الزراعية "مكبات قمامة، أنقاض أبنية".

- توفير الدعم المادي والفني والتقني لتمكين المزارعين من إعادة استثمار الحيازات الصغيرة في زراعة منتجات عالية القيمة الاقتصادية وتحقق عائد اقتصادي عالي وسريع.
- تطوير نظام تعاوني خاص بالحيازات الصغيرة يساعد المزارعين على الاستثمار الجماعي المنظم لها وعلى توفير مستلزمات استثمارها من الآلات والمعدات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والتسويق التعاوني الموجه نحو تلبية حاجة السكان المحليين ونحو أسواق محددة.
- تطوير أسلوب تسويق متوافقة مع منتجات الحيازات الصغيرة.
- رفع القدرات الإنتاجية والمهنية ومهارات أصحاب الحيازات الصغير وأفراد أسرهم والعمالة الزراعية وتأهيلهم على الأساليب العلمية والاقتصادية الحديثة لاستثمارها ورفع القيمة المضافة من منتجاتها.
- وضع آلية مناسبة للتطبيق الصارم للقوانين الناظمة لإدارة واستثمار الحيازات الصغيرة ومنع التوسع العمراني والمهني والصناعي عليها.
- ت. السياسات المقترحة للإدارة المستدامة للغابات:**
- توفير الوسائل اللازمة لإعادة تأهيل وتنمية المناطق الحراجية والغابات المعتدى عليها أو المتضررة بالحرائق أو التحطيب أو المدمرة بيئياً وإعادة تحريجها.
- منع الممارسات الخاصة بالاستثمار غير المستدام للأراضي بحجة الأزمة وضرورات العودة، ووضع آلية مناسبة للتطبيق الصارم لقوانين تنظيم وإدارة الأراضي واستثمارها.
- مراقبة استعمالات الأراضي للحد من استغلال ظروف العودة والقيام بالزحف العمراني و/أو الاستخدامات غير الزراعية على الأراضي الزراعية وقيام الإدارة المحلية بوضع مخططات تنظيمية ملائمة لتلبية احتياج السكان من السكن والمهن ضمن حدود النطاق التنظيمي للقرية.
- الحفاظ على حقوق الملكية والحد من الصراعات على الملكية من خلال إعادة رسم الحدود الإدارية المفقودة/المتضررة بين الحيازات والتي نتجت عن حركة الآليات بين الحقول خلال فترة الأزمة أو نتيجة التعدي المتعمد من الغير.
- تنظيم استعمالات الأراضي وفق مشروع التخطيط لاستخدامات الأراضي باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ومخرجات دراسات التخطيط الإقليمي والنظم الزراعية كأداة لتحقيق زراعة المحاصيل التي تحقق الميزة النسبية للإنتاج الزراعي المتوافقة مع الموارد المتاحة.
- اعتماد برامج التأهيل والتدريب المستمر أساساً لنشر مضامين السياسات المقترحة تنفيذها ورفع القيمة المضافة من تطبيقها وربطها ببرامج الدعم المقدمة من المنظمات الحكومية والدولية.
- ب. السياسات المقترحة لتنظيم استثمار الحيازات الصغيرة:**

- إعادة تأهيل المشاتل الحراجية لتوفير الغراس الحراجية اللازمة لإعادة التحريج.
- تطوير نظام انذار مبكر لحماية الغابات من التعديات والحرائق الطبيعية والمفتعلة، وتطبيق نظام إدارة لحرائق الغابات واتباع النهج التشاركي في الإدارة المتكاملة لحرائق الغابات واتباع نظم الوقاية من حرائق الحراج باتباع طرق تربية حراجية ملائمة.
- تعزيز حماية الغابات بإقامة محميات حراجية ومناطق متخصصة للسياحة البيئية والترفيهية للسكان.
- تطبيق الإدارة البيئية والمستدامة للحراج ومناطق الغابات من خلال خلق علاقة منفعة ومصالحة متبادلة بين الغابة وسكان القرى فيها.
- تشجيع إقامة نشاطات اقتصادية جديدة لها صلة بسلاسل القيمة لمنتجات الغابة وتشجيع النساء الريفيات لإعادة ممارسة المهن الريفية المنثثرة والتي كانت تستفيد من موارد الغابة لتصنيعها.
- وضع آلية مناسبة للتطبيق الصارم للقوانين الناظمة لحماية الغابات وتنظيم استثمارها وإدارتها.
- اعتماد برامج التأهيل والتدريب المستمر أساساً للتوعية والاعلام ولنشر مضامين السياسات المقترح تنفيذها ورفع القيمة المضافة من تطبيقها وربطها ببرامج الدعم المقدمة من المنظمات الحكومية والدولية.
- ث. السياسات المقترحة للإدارة المستدامة للبادية:
- تأهيل بساتين أمهات لإنتاج البذور الرعوية، وتأهيل مراكز لإنتاج الغراس الرعوية.
- توفير الغراس اللازمة لإعادة الغطاء النباتي الى البادية.
- توفير البذار من النباتات الرعوية السائدة حسب مناطق انتشارها الطبيعي اللازم للتنمية الرعوية.
- توفير فرص عمل للسكان من خلال تشغيلهم بإعادة تأهيل المشاتل الرعوية وبساتين الأمهات للغراس الرعوية والمحميات وإعادة تأهيل المراعي وتأهيل البنى التحتية في البادية.
- إعادة تأهيل المحميات البيئية والمحميات الرعوية وتنظيم الرعي فيها وفق قانون البادية.
- توفير نواة نموذج تنموي إرشادي تعليمي لسكان البادية ومربي الأغنام لمعرفة المنافع الاقتصادية والبيئية التي يمكن تحقيقها عند تنظيم الرعي.
- تحقيق المنافع المشتركة من إقامة المحميات بين كافة الجهات المعنية من حيث توفير فرص عمل للسكان المحليين وتوفير عوامل جذب لتشجيع المستثمرين عبي إقامة المشاريع الاستثمارية السياحية.
- إعادة تأهيل الآبار والمنشآت والمستلزمات المتضررة في المحميات الرعوية لتوفير المياه اللازمة لري الغراس الرعوية التي سيتم زراعتها.

- إعادة تأهيل آبار البادية المتضررة وعددها 373/بئر وتأهيل ملحقاتها من الخزانات والصهاريج وغيرها والتي كانت تستخدم قبل الأزمة لتوفير مياه الشرب لسكان البادية والأغنام والجمال مما يحقق عودة استقرار سكان البادية ضمن التجمعات السكنية المحددة.
- توفير مستلزمات التربية في عمق البادية وفي مراكز تواجد التجمعات السكانية لتوفير فرص تنمية قطاع الثروة الحيوانية في البادية.
- إعادة تأهيل البادية وتنظيم النشاطات الإنسانية في أراضي البادية وفق قانون البادية.
- تشجيع إقامة نشاطات اقتصادية جديدة لها صلة بسلاسل القيمة لمنتجات البادية أو المنتجات الزراعية والصناعية بالمنطقة وتشجيع النساء الريفيات لإعادة ممارسة المهن الريفية المندثرة والتي كانت تستفيد من موارد البادية لتصنيعها وتأسيس صناديق دوارة لإحيائها.
- منح القروض الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ مشاريع صغيرة مولدة للدخل خاصة بالنساء وأصحاب الاحتياجات الخاصة والعاطلين عن العمل من الشباب.
- توفير الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية في البادية من خلال دعم إعادة تأهيل العيادات البيطرية ومراكز بيع الأدوية البيطرية في عمق البادية لحماية الثروة الحيوانية من الأمراض.
- نشر تطبيقات الحصاد المائي لتحسين المراعي والغطاء النباتي في المحميات الرعوية.
- الاستفادة من الطاقات الكامنة في البادية.
- تنظيم النشاطات الإنسانية في البادية لحماية مواردها من خلال إقامة التجمعات السكانية في البادية وتوفير الخدمات والبنى التحتية اللازمة لحياة السكان فيها:
- تثبيت السكان بأماكن إقامتهم ضمن مراكز للتجمعات السكانية المحددة بالقرارات الناظمة لإدارة البادية وحمايتها.8
- إقامة مراكز للتنمية ضمن التجمعات السكانية لتعليم السكان على ممارسة المهن الخدمية وتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة للمهن اليدوية المرتبطة بالإرث التاريخي للمنطقة.
- وضع آلية مناسبة للتطبيق الصارم للقوانين الناظمة لإدارة البادية وحماية مواردها واستثمارها.
- اعتماد برامج التأهيل والتدريب المستمر أساساً لنشر مضامين السياسات المقترحة تنفيذها ورفع القيمة المضافة من تطبيقها وربطها ببرامج الدعم المقدمة من المنظمات الحكومية والدولية.
- ج. السياسات المقترحة لإعادة تأهيل البنى التحتية للموارد المائية واستثمارها بشكل مستدام:**
- تقييم كامل للمنشآت المائية المختلفة والبدء بإعادة تأهيل المشاريع الحيوية ذات المردودية

8 - تم في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إعداد دراسة متكاملة لإقامة تجمعات سكانية في البادية 2009 بهدف تحقيق استقرار السكان وتنمية موارد البادية والغطاء النباتي فيها وتطوير الثروة الحيوانية.

• توفير الإقراض الميسر للمزارعين لتمكينهم من تأهيل الآبار المتضررة وملحقاتها لإعادة التشغيل والاستثمار.

• معالجة الآبار غير المرخصة وتنظيم استثمارها في الأحواض المائية المستنزفة وغير المستنزفة وإيجاد بدائل استثمارية للمزارعين اللذين يتم وقف استثمار آبارهم في الأحواض المستنزفة.

• معالجة وضع الآبار المخالفة التي تم حفرها خلال فترة الأزمة.

• نشر استخدام الطاقات المتجددة باستثمار الموارد المائية.

- نشر تطبيقات الحصاد المائي لتحسين الإنتاجية الزراعية وخاصة في المناطق الجبلية والمنحدرات.

- وضع خطة وطنية شاملة للاستخدام المتكامل للموارد المائية المخصصة للزراعة وتحقيق استدامتها.

- تنظيم استثمار الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية.

- تأسيس نظام لمراقبة المياه وخاصة مياه الصرف بكافة أشكالها والعمل على إنشاء محطات للمعالجة تغطي مناطق التجمعات السكنية وتعالج مياه الصرف بكافة أشكاله للحفاظ على نوعية المياه ضمن المواصفات القياسية والحد من مشكلة تلوث الموارد المائية.

- رفع كفاءة الاستخدامات للمياه وزيادة عائدية الأراضي الزراعية لتحسين مساهمة قطاع المياه

الاقتصادية والبيئية العالية ومؤشرات الأداء الجيدة:

• توفير الدعم الفني والمالي لإعادة تأهيل شبكات الري والمصارف المكشوفة والمغطاة المتضررة من الأعمال العسكرية بهدف توفير الموارد المائية لإعادة استثمار الأراضي التي توقف المزارعون عن استثمارها لعدم توفر مياه الري.

• توفير الدعم الفني والمالي إعادة تأهيل الأراضي المتضررة ضمن حوض الفرات من توقف الاستثمار أو الأعمال العسكرية أو غرق الأراضي بالمياه وتملح بعضها أو نمو الأعشاب الضارة فيها.

• إعادة تنظيم استثمار الموارد المائية في مشاريع الري الحكومية وفق المقننات المائية والدورات الزراعية المحددة في الدراسات التصميمية لها.

- إعادة تأهيل شبكات الري الحقلية الواقعة في أراضي المزارعين.

• توفير الدعم الفني والمالي لإعادة تأهيل شبكات الري الفرعية والحقلية الترابية المتضررة من الأعمال العسكرية.

• تطبيق الري الحديث واتباع النظم الزراعية المرشدة لاستخدام المياه.

- إعادة تجهيز الآبار المتضررة الخاصة المملوكة من المزارعين وتوفير أدواتها ومستلزمات تشغيلها.

- الاستفادة من الأساليب الجديدة التي استخدمها المهجرون في استثمار الموارد في مناطق اللجوء.
- رفع قدرات المجتمع المحلي لتبني المشاريع وممارسات الاستثمار الجديدة.
- التطبيق الصارم لقانون التشريع المائي على المخالفين.

2-1: الاستجابة المحلية:

الهدف 2:

- توفير حاجة السكان والصناعة من المنتجات الزراعية وتوفير مصادر الدخل للسكان المقيمين في الريف وتعزيز عودة السكان واستقرارهم في أماكن إقامتهم الأصلية.

أ. السياسات المقترحة لتطوير الاستثمار الزراعي والتحديث التقني للزراعة:

- توفير الدعم الفني والمادي لتمكين المزارعين من إعادة استثمار أراضيهم لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الأسري والمستوى المحلي وتوفير حاجة الصناعة من المنتجات الزراعية الصناعية وتوفير فرص العمل للسكان للمساعدة على تنفيذ برامج عودة المهجرين وإعادة استقرار السكان في أماكن إقامتهم الأصلية.
- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بشكل مستقر ومستدام.
- إعادة تفعيل تقديم الخدمات المساعدة ولا سيما توفير البذار المحسن للمحاصيل الاستراتيجية، والترخيص للمزارعين الراغبين بإنتاج البذار المحسن من إنتاجه وتداوله تجارياً بإشراف المؤسسة العمة لإكثار البذار الحكومية، إعادة

في الناتج المحلي الاجمالي من خلال تحفيز وتحسين إدارة الموارد المائية بتطبيق مبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية.

- التطبيق الصارم لقانون التشريع المائي على المخالفين.

- اعتماد برامج التأهيل والتدريب المستمر أساساً لنشر مضامين السياسات المقترحة تنفيذها ورفع القيمة المضافة من تطبيقها وربطها ببرامج الدعم المقدمة من المنظمات الحكومية والدولية.

ح. السياسات المقترحة لإعادة تأهيل المناطق التي استقبلت المهجرين وعانت من الضغط على الخدمات والبنى التحتية والموارد:

- اجراء مسح للبنى التحتية والموارد المتضررة نتيجة الضغط عليها واستخدامها أو استثمارها من المهجرين مع السكان المحليين وتحديد مستلزمات إعادة التأهيل.
- رصد المشاريع والأساليب المتبعة من المهجرين في مناطق اللجوء للتكيف مع الواقع الجديد ليتمكنوا من توفير سبل العيش الذاتية وتأمين مصادر الدخل اللازمة لاستمرارهم بالحياة، وتقييمها للاستفادة منها في اقتراح مشاريع تحسين سبل العيش والاستقرار في أماكن اقامتهم الأصلية عند تنفيذ برنامج العودة.
- دراسة سبل ووسائل تطوير الموارد والمشاريع والممارسات التي اتبعها اللاجئين في مناطق اللجوء لخدمة المجتمع المحلي بعد عودة المهجرين.

- التمويل الزراعي من المصرف الزراعي مع تطوير أساليب الإقراض التي كانت متبعة قبل الأزمة وإحداث أشكال جديدة من المصارف والوحدات التمويلية التي توفر التمويل الميسر وتلبي حاجات التمويل المتنامية وتحقق دعم برامج التنمية المستدامة، إعادة دور الإرشاد الزراعي كجهة عامة تقوم بتنظيم استثمار الموارد وإدارة الإنتاج الزراعي أو تأهيل مرشدين من الفنيين التابعين لجمعيات المجتمع المدني أو المستقلين، الترخيص للجمعيات الأهلية للقيام على التوازي مع المؤسسات الإرشادية الحكومية بمهمة تطوير برامج إرشادية وبرامج تأهيل وتدريب على أسس علمية حديثة ومتطورة، إعادة تنظيم تسويق المحاصيل الاستراتيجية للمؤسسات الحكومية المختصة، تنظيم تسويق المنتجات الزراعية من المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة، تطوير أساليب الدعم الزراعي لتحقيق عدالة توزيع الدعم بين المنتجين، تطوير أساليب الرعاية الصحية والبيطرية للثروة الحيوانية، إعادة العمل بتنظيم حملات المكافحات العامة للآفات، تطوير أساليب الحجر الزراعي الداخلي والخارجي على المستلزمات والمنتجات الزراعية بعد سلسلة المخالفات في ادخال مواد ومنتجات عبر المعابر غير النظامية.
- السير بخطى التخطيط تحقيق التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني وبخاصة في مجالات استخدام المخلفات الزراعية وزراعة المحاصيل العلفية في حزام المناطق التنموية الواقعة في منطقة الاستقرار الزراعي الرابعة والمحاذية للبادية السورية وفق المحاور التنموية المحددة في قسم القطاع الزراعي من دراسة التخطيط الإقليمي 9.
- إعادة تفعيل صندوق الدعم الزراعي وتطوير آليات عمله ليكون مساعداً على تنفيذ السياسات المقررة ودعم المزارعين في المناطق الهشة والفقيرة بالموارد لتمكينهم من العودة الى الاستثمار وتحقيق استقرارهم.
- تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية من خلال تطوير التطبيقات الحديثة في الزراعة وتطبيق الدورات الزراعية النمطية ونشر الأصناف عالية الإنتاجية.
- دعم فرص استثمارية من المجتمع المحلي لتأسيس مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر والترخيص للقطاع الخاص للقيام بإنتاج البذار المحسن وإنشاء مراكز غربلة وتعقيم البذار وبيعه للغير بإشراف المؤسسات الحكومية المختصة.
- ترميم بساتين الأشجار المثمرة المتضررة من خلال إعادة استصلاح الأراضي وتطوير بساتين الأمهات مراكز انتاج الغراس المثمرة وتمكينها من توفير الغراس المثمرة اللازمة لإعادة تشجير

والحيواني ومواجهة أثر التغيرات المناخية على الموارد وعلى القطاع الزراعي.

9 - تضمنت دراسة التخطيط الإقليمي تحديد أربع محاور تنموية لتطوير الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية بشقيه النباتي

- الأراضي المتضررة نتيجة الأعمال العسكرية، وتوفير الدعم المعرفي والإرشادي للمزارعين لإعادة خدمة الأشجار المثمرة وتطويرها.
- إحداث صندوق للتأمين الزراعي لدوره الإيجابي في جذب الاستثمارات الخاصة للاستثمار في القطاع الزراعي.
- نظراً لهجرة عدد كبير من المزارعين الذين يملكون مهارات زراعية لا بد من اتباع كلفة الوسائل الإرشادية والتعليمية لنشر المعرفة بين المزارعين الذين لا يملكون المهارات الكافية للاستثمار الزراعي لاعتماد أفضل الممارسات الزراعية والتطبيقات العملية الممكنة التي تحقق أعلى كفاءة للاستثمار وإعطاء الأهمية اللازمة لتأهيل النساء الريفيات للقيام بالعمليات الزراعية بعد لأن أضحت معيلة لأسرتها.
- اتباع النهج التشاركي مع المزارعين والمجتمع المحلي في التخطيط لإدارة الموارد واستثمارها بزراعة المحاصيل والخضار الملائمة لقدرة السكان على ضمان سلاسل الإنتاج والتسويق المناسبة لإمكانياتهم وظروفهم.
- تعزيز الدراسات المتخصصة في سلاسل القيمة للإنتاج الزراعي لمعالجة الثغرات والتحديات الإنتاجية فيها.
- نشر تطبيقات الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات.
- دعم البحث العلمي الزراعي النباتي والحيواني وربط النشاطات البحثية والإرشادية والتدريبية لخدمة تطوير القطاع.
- اعتماد برامج التأهيل والتدريب المستمر أساساً لنشر مضامين السياسات المقترحة تنفيذها ورفع القيمة المضافة من تطبيقها وربطها ببرامج الدعم المقدمة من المنظمات الحكومية والدولية.
- ب. السياسات المقترحة لتنمية الثروة الحيوانية وتطويرها:**
- توفير الدعم اللازم لإعادة فتح العيادات البيطرية ومراكز بيع الأدوية البيطرية لتوفير مستلزمات التربية والرعاية وتقديم الخدمات البيطرية وضمان الحصول على منتجات سليمة مطابقة للمواصفات القياسية ومعايير الجودة.
- استمرار الدعم الحكومي في توفير الرعاية البيطرية والحجر البيطري.
- توفير مستلزمات الإنتاج الحيواني وخاصة من الأعلاف بشكل مستقر ومستدام.
- تشجيع استيراد بكاكير الأبقار من العروق والسلالات الملائمة للمناخ والبيئة.
- زيادة الاستفادة من المخلفات الزراعية والصناعية في التغذية وإنتاج الطاقة البديلة، والتوسع بزراعة المحاصيل العلفية ضمن الدورة الزراعية وتوفير مصادر علفية جديدة وبديلة لتوفير حاجة الثروة الحيوانية من الأعلاف.
- إعادة تجهيز مخابر إنتاج اللقاحات ومخابر البحوث المتخصصة بالثروة الحيوانية والتي تضررت خلال الأزمة لتوفير اللقاحات والأدوية اللازمة لتحسين الثروة الحيوانية ومعالجة أمراضها.

- إعادة العمل ببرنامج التحسن الوراثي للأبقار المحلية من خلال استيراد ثيران متخصصة وملائمة.
- تعميم تطبيق البرنامج الوطني لتسجيل وترقيم الثروة الحيوانية وتطوير قاعدة البيانات المسجلة للثروة الحيوانية.
- تنظيم وتحسين الواقع الخدمي والصحي لمسالخ المواشي والدواجن ومعامل تصنيع المنتجات الحيوانية ولأسواق بيع الحيوانات والمنتجات الحيوانية وتعظيم القيمة المضافة من منتجات الثروة الحيوانية.
- تطوير أنظمة الحجر البيطري لتمكين المربين من استيراد الحيوانات الحية وترميم القطيع المتضرر نتيجة الأزمة.
- تطوير الإنتاج الحيواني وتنميته من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة وتفعيل صندوق تداول الأعلاف وإحداث صندوق للتأمين الزراعي اللذان يحققان الاستقرار في سوق الأعلاف وبالتالي استقرار التربية، ومن خلال تطوير أنظمة الصحة البيطرية وشروط استيراد الحيوانات الحية لتمكين المربين من الاستيراد لترميم قطع الأبقار المفقود.
- تطوير أنظمة وتقنيات تربية الدواجن ونتاجها:

- "الدواجن البلدية، ديك الحبش، الأرناب، الطيور الداجنة" وإقامة نماذج حديثة ومتطورة ارشادية لنشرها.
- تطوير تربية الحرير وتربية النحل كمشاريع رديفة للدخل في المناطق الريفية إضافة لفوائدها الفنية.
- تطوير تربية الدواجن القروية لدورها الفاعل في توفير حاجة سكان الريف من البروتين الحيواني محلياً.
- تطوير تربية الأسماك بالأحواض على مياه الري الزراعي.
- تطوير البحوث المتخصصة بالثروة الحيوانية والصحة الحيوانية والرعاية البيطرية.
- اعتماد برامج التأهيل والتدريب المستمر أساساً لنشر مضامين السياسات المقترحة تنفيذها ورفع القيمة المضافة من تطبيقها وربطها ببرامج الدعم المقدمة من المنظمات الحكومية والدولية.

2. أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الثاني سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي:

الهدف 3:

- توفير كوادر مؤهلة من الفنيين والمجتمع المحلي عوامل رفع للتنمية.
- أ. السياسات المقترحة لتحقيق تنمية الموارد البشرية من خلال تعزيز القدرات وخلق فرص عمل للشباب:
- ادخال وحدات إنتاجية محدودة الطاقة على المستوى المحلي لإنتاج الصوص اللازمة للتربية الأسرية على المستوى المحلي.
- دعم فني ومالي لتشجيع الأسر الريفية على تربية الدواجن القروية في المناطق الريفية

- تنفيذ برنامج تدريبي بهدف:

- توسيع أفق خيارات التنمية الريفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعزيز الاستقرار من خلال تعزيز القدرات والفرص بأساليب مبتكرة ومستدامة.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي والمدني في التخطيط والتنفيذ وقيادة المجتمع.
- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمساعدة على تحقيق برامج تحسين سبل العيش والتعافي المبكر.
- تنفيذ برامج تدريب نوعية "نقل التقانات، تعزيز قدرات المجتمع المحلي والتشاركي، صياغة وتحليل السياسات على المستوى المحلي، تأهيل معرفي بمتطلبات التكيف عند حدوث المتغيرات، تنظيم وإدارة القطاع على المستوى المحلي".
- الاستفادة من الخبرة المكتسبة للمهجرين في أماكن إقامتهم المؤقتة من الممارسات الزراعية المطبقة في الدول المتقدمة.
- زيادة في إنتاجية الفرد ورفع العائد الاقتصادي من الاستثمار في تنمية الموارد البشرية.
- تطوير المهارات الإنتاجية والمعرفية للسكان الريفيين وتمكينهم من استغلال الموارد بشكل مستدام.
- إعادة تنظيم العلاقة بين جهات البحث العلمي الزراعي والإرشاد الزراعي والتأهيل والتدريب

والتعليم الزراعي لتمكينهم من نشر التقانات الحديثة بالزراعة بشقيه النباتي والحيواني وتوسيع النشاطات والبرامج الإرشادية واتباع نهج مدارس المزارعين كوسيلة فاعلة ومتطورة لإيصال الرسائل الإرشادية من خلال التفاعل المباشر بين الفنيين الزراعيين والمنتجين الزراعيين وتبادل الخبرات المكتسبة من الممارسات الزراعية للمهجرين مع المجتمع المحلي وتعزيز المصالحة المجتمعية وتعظيم الدروس المستفادة من الممارسات الزراعية التي اتبعها المنتجون خلال فترة الأزمة للتكيف مع الأوضاع الراهنة واستمرارهم بالاستثمار الزراعي.

- التدريب المستمر من خلال تنفيذ دورات تخصصية TOT ودورات مهنية لتأهيل مهارات، ودورات للفنيين لتدريب المزارعين على تنفيذ البرامج المقررة للتدخل.

الهدف 4:

- تنظيم عمل الفنيين الزراعيين والعمالة الزراعية في المناطق الريفية.

ب. السياسات المقترحة لتحقيق تنمية الموارد البشرية.

- إعادة تأهيل الوحدات الإرشادية والوحدات البيطرية لتمكين الفنيين الزراعيين والأطباء البيطريين من التواجد في المناطق الريفية لتنظيم الخطة الزراعية ومراقبة استثمار الموارد.

- زيادة العمل التشاركي بين الفنيين والمزارعين واتحاد الفلاحين وما يتبعه من روابط وجمعيات فلاحية لتنظيم الاستثمار الزراعي.
- تأسيس مكاتب لتنظيم تشغيل العمالة الزراعية في المناطق الريفية والربط بين الحاجة والطلب.

الهدف 5:

- تحقيق استدامة المشاريع والتدخلات المنفذة وتطوير الاستراتيجية للانتقال من استراتيجية التعافي المبكر الى استراتيجية تنمية بعيدة المدى.

ت. السياسات المقترحة لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- توفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها إدارة مستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها واستدامتها واستدامة الغابات والبادية.

- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة بكفاءة ميسورة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام. وتوفير العمل للجميع.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل المدن وفيما بينها.
- ث. السياسات المقترحة لتحقيق استراتيجية الزراعة الذكية مناخياً:
- اجراء بحوث ودراسات مناخية لتحديد السيناريوهات المناخية المستقبلية واستقراء انعكاساتها على الإنتاج الزراعي.
- وضع نماذج رياضية للتنبؤ عن التغيرات المناخية لكافة المناطق الزراعية وربطها مع الخطة الإنتاجية الزراعية.
- تطوير نظام الإنذار المبكر للجفاف وتطوير وسائل نشر المعرفة والتواصل مع المزارعين لإرشادهم بالأساليب الواجب اتباعها للتخفيف من أثر الجفاف والتغيرات المناخية.
- تكثيف إقامة المحطات المناخية المتكاملة المؤتمتة وتطوير أدوات وأساليب الرصد والاستقصاء والبحث والتحليل والتنبؤ.
- استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لتطوير استثمار الموارد الأرضية والمائية وتعزيز وسائل حصاد المياه واختيار التركيبات المحصولية الملائمة للموارد.

- الإدارة المستدامة للموارد الأرضية والمائية ومنطقة البادية ومناطق الغابات والحراج وإدارتها بشكل مستدام من أجل الزراعة الذكية مناخياً
- تطبيق أنظمة إنتاج المحاصيل الذكية مناخياً.
- تطبيق أنظمة تربية الثروة الحيوانية الذكية مناخياً.
- بناء الطاقات في مجال الزراعة الذكية مناخياً واعتماد برامج التأهيل والتدريب المستمر أساساً لنشر مضامين السياسات المقترح تنفيذها ورفع القيمة المضافة من تطبيقها وربطها ببرامج الدعم المقدمة من المنظمات الحكومية والدولية.

ج. السياسات المقترحة لتحقيق استراتيجية الأمن الغذائي:

- تطوير وسائل الحفظ والتخزين للمنتجات الزراعية لتحقيق مخزون استراتيجي من الحبوب لتحقيق الأمن الغذائي الأسري ومن الأعلاف لتوفير حاجة الثروة الحيوانية من الأعلاف في المناطق التي تتكرر فيها موجات الجفاف.
- تطوير وسائل الحفظ والتخزين للمنتجات الزراعية لتحقيق مخزون استراتيجي من الحبوب لتحقيق الأمن الغذائي الأسري ومن الأعلاف لتوفير حاجة الثروة الحيوانية من الأعلاف في المناطق التي تتكرر فيها موجات الجفاف.
- الحفاظ على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.
- الإدارة الملائمة للطاقة من أجل تطبيق الزراعة الذكية مناخياً.
- تطوير سلاسل قيمة مستدامة وشاملة للأغذية من أجل تطبيق الزراعة الذكية مناخياً.
- تطوير المؤسسات المحلية لإدارة الزراعة الذكية مناخياً.
- إدراج الزراعة الذكية مناخياً في السياسات الوطنية.
- توفير التمويل لتنفيذ سياسات الزراعة الذكية مناخياً.
- التخفيف من مخاطر الأزمات وتعزيز سبل العيش والقدرة على الصمود.
- جعل الزراعة الذكية مناخياً عملاً للشرائح الأكثر هشاشة.
- ضمان سلامة الغذاء.
- القدرة على استخدام الغذاء وتحقيق الجودة.
- ضمان سلامة الغذاء.
- التوجه نحو الدعم الموجه لتحقيق عدالة توزيع الدعم بين المنتجين.
- الاستثمار في نشر المشاريع والمبادرات والتجارب المحلية الناجحة.
- استخدام أدوات ومنهجيات جديد وابتكارية لإمكانية تكرار التجارب ونشرها بالمناطق المناسبة والملائمة.
- اعتماد برامج التأهيل والتدريب المستمر أساساً لنشر مضامين السياسات المقترح تنفيذها ورفع القيمة المضافة من تطبيقها وربطها ببرامج الدعم المقدمة من المنظمات الحكومية والدولية.
- ج. السياسات المقترحة لتحقيق استراتيجية البحوث العلمية الزراعية ونقل التقنية:
- التقويم والمتابعة والتقييم.

3. أولويات السياسات والتوصيات المقترحة
للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الثالث
المصالحة والتماسك الاجتماعي:

الهدف 6:

- تحسين العوائد الاقتصادية من الاستثمار الزراعي وتحقيق استدامة المشاريع المنفذة.
- أ. السياسات المقترحة لتحقيق استراتيجية تنويع الإنتاج الزراعي والنشاطات الاقتصادية:
 - نشر ثقافة التمويل الصغير ومتناهي الصغر لتوفير فرص عمل وتنشيط اقتصاد السلام في مواجهة اقتصاد العنف، وتوفير "التمويل: قروض ميسرة، منح إنتاجية، تمويل مستلزمات" وتوفير "التسويق، التدريب، تنمية مهارات".
 - توفير حزمة من الخدمات المالية وغير المالية لتوليد دخل للأسر الريفية وإحياء الصناعات التقليدية والمهن الريفية المندثرة.
 - التركيز على المشاريع ذات الأثر الاقتصادي السريع لتدوير العجلة الاقتصادية.
 - تطوير الأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل بالاستفادة من الموارد المحلية ومن المنتجات الثانوية للإنتاج الزراعي بهدف زيادة فرص العمل في الريف والحد من الفقر ومن الهجرة نحو المناطق الحضرية.
 - تبادل الدروس المستفادة للمشاريع والتدخلات والمبادرات المحلية وتشجيع ورعاية الناجح منها لدعم أهداف واستراتيجيات البرنامج.

- تطوير برامج العلمية المطبقة من البحوث العلمية الزراعية لتكون الأساس في التوسع الرأسي بالإنتاج الزراعي ومواجهة التغيرات المناخية وآثار الجفاف على الإنتاج ونقل التكنولوجيا واستنباط السلالات النباتية والحيوانية المقاومة للتغيرات المناخية.
- مواكبة التقدم العلمي العالمي والاستفادة من التجارب الدولية لمعالجة المشاكل الزراعية.
- معالجة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وتطوير برامج نوعية مكانية متخصصة لتحقيق الزراعة الاقتصادية المستدامة.
- اعتماد آليات وأساليب جديدة لتكامل عمل البحوث الزراعية مع الإرشاد والتدريب من جهة والمجتمع المحلي من جهة ثانية لرفع قدرات المزارعين والفنيين ونقل التقنية وردم الفجوة في الإنتاج بين ما يتم تحقيقه في مراكز البحوث وعند المزارعين.
- تنمية الموارد الطبيعية ضمن إطار مفهوم التنمية الشاملة المستدامة في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحديد الأشكال لاستثمارها زراعياً.
- لم يعد من الممكن تحقيق الكفاءة اللازمة من استخدام وسائل الإنتاج المتطورة والتقنيات الزراعية دون تنمية وتطوير مهارات الفنيين والمزارعين على حد سواء، ومن الأهمية التركيز على تطوير مهارات الأسرة الريفية والمرأة الريفية بشكل خاص للمساهمة في التنمية ورفع القدرات المالية للأسرة.

- تنفيذ برامج متكاملة بين القطاعات للحد من الفقر في الريف.
 - تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات وعلى مستوى المناطق الإدارية بما يضمن توفير الوسائل الملائمة لاستثمار الموارد وتوفير فرص العمل وتفعيل النشاطات الاقتصادية المختلفة المتكاملة مع الإنتاج الزراعي.
 - توفير حاجة السكان من الدخل.
 - إحداث مناطق مهنية للصناعات المحلية العامة والخاصة، عناقيد صناعات زراعية.
 - التركيز على المشاريع ذات الأثر الاقتصادي السريع لتدوير العجلة الاقتصادية ليتمكنوا من الاستمرار بالاستثمار الزراعي.
 - زيادة مشاركة المجتمع الأهلي والقطاع الخاص في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتقديم الخدمات المساندة للتسويق والتخطيط والمتابعة والتقييم والإرشاد الزراعي.
 - اعتماد برامج التأهيل والتدريب المستمر أساساً لنشر مضامين السياسات المقترح تنفيذها ورفع القيمة المضافة من تطبيقها وربطها ببرامج الدعم المقدمة من المنظمات الحكومية والدولية.
 - ب. السياسات المقترحة لتحقيق استراتيجية التمويل متناهي الصغر والصغير وتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية:**
 - تطوير الأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل.
 - تعزيز دور المرأة في قضايا التنمية الزراعية من خلال تحسين أوضاعها وتمكينها من حيازة وإدارة موارد الإنتاج وتعزيز مشاركتها باتخاذ القرار ودعم المرأة المعيلة.
 - تطوير مؤسسات الدعم للمشاريع الصغير والمتناهية الصغر في مجال التمويل والتسويق وتقديم الدعم المباشر وخاصة في المخاطر والكوارث.
 - تطوير المشاريع الصغيرة في سلسلة القيمة للإنتاج الزراعي.
 - توفير التمويل اللازم لتغطية حاجة المشاريع من القروض الميسرة والمنح الداعمة للمشاريع المنفذة لتحويلها الى مشاريع مستدامة.
 - تطوير برامج متكاملة موجهة نحو الحد من الفقر في الريف.
 - التوعية والإرشاد وتحقيق المساواة بين الجنسين.
 - تطوير مشاريع متخصصة لتسويق منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الداخلية والخارجية.
 - اعتماد برامج التأهيل والتدريب المستمر أساساً لنشر مضامين السياسات المقترح تنفيذها ورفع القيمة المضافة من تطبيقها وربطها ببرامج الدعم المقدمة من المنظمات الحكومية والدولية.
- الهدف 7:**
- رفع القيمة المضافة للاستثمار الزراعي.

ت. السياسات المقترحة لتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية:

- تحسين البنية التسويقية:

- تطوير أسواق الجملة الناشئة وأسواق الجملة في مراكز المدن الرئيسية الكبرى.
- إقامة أسواق متخصصة لمنتجات الضيعة التي تنتجها النساء الريفيات وأصحاب الاحتياجات الخاصة.
- تطوير منظومات المعلومات الزراعية والتسويقية.
- التوسع في الأنشطة التسويقية والتصنيعية للمدخلات والمنتجات الزراعية في المناطق الريفية للحد من الفاقد التسويقي والانتاجي للمنتجات الزراعية.

• تطوير أنظمة الجودة والمواصفات القياسية للمنتجات الزراعية والعبوات ووسائل النقل والتخزين وإيجاد وسائل تعميمها على المنتجين واتباع برامج للتأهيل والتدريب على تطبيقها.

• تطوير الزراعة العضوية وزراعة المنتجات الآمنة الخالية من أثر المبيدات الزراعية ومنحها شهادات اعتماد.

- الزراعة التعاقدية وتطوير نظام تعاوني وشراكة بين المنتجين والمؤسسات التسويقية والتصنيعية والتصديرية.

- ربط سلسلة الإنتاج بسلسلة التسويق وتطوير الخدمات المساعدة واللوجستيات الخاصة بسلاسل التسويق.

- تطوير قوى ومؤسسات السوق لضمان تخفيض الهدر بالمنتجات الزراعية ورفع القيمة المضافة لها.

- التوسع ببرامج الترويج والدعاية والاعلان عن المنتجات الزراعية لاستهداف الأسواق الخارجية النوعية والمتخصصة.

- اعتماد برامج التأهيل والتدريب المستمر أساساً لنشر مضامين السياسات المقترحة تنفيذها ورفع القيمة المضافة من تطبيقها وربطها ببرامج الدعم المقدمة من المنظمات الحكومية والدولية.

4. أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الرابع سياسات إعادة تأهيل البنى التحتية المادية:

الهدف 8:

- توفير البيئة الملائمة لتنفيذ الاستراتيجية.

أ. السياسات المقترحة لتحقيق استراتيجية الخدمات المالية والأمن الاجتماعي:

- توفير الاستثمارات من القطاع الحكومي والخاص والمنظمات المحلية والدولية اللازمة لتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل موارد القطاع والبنى التحتية الخاصة بالقطاع والقطاعات ذات الصلة بالتنمية الريفية.

- توفير منح مالية للمشاريع المتوقفة عن العمل ولتأسيس المشاريع وشراء الأصول الثابتة وتعطى لمرة واحدة لإعادة تأهيل وتأسيس المشاريع المتضررة بالأزمة والتي توفر خدمة إنتاجية للمشاريع الزراعية.

الهدف 9:

- توفير قاعدة البيانات لتحديد المواقع التي سيتم التدخل بها، ولتحقيق الربط بين مناطق التدخل مستقبلاً.

ب. السياسات المقترحة لتحقيق استراتيجية تطوير قاعدة البيانات والمسوح الإحصائية والتقييم والمتابعة:

- تطوير نظام مسح وتقصي لتقييم الموارد وتصنيفها حسب حجم الضرر لتحديد أشكال وألويات التدخل.

- مسوح سريعة لرصد تقييم الموارد "الأرضية والمائية" واحتياجات إعادة تأهيلها، البنى التحتية والخدمات والحاجات القطاعية، المحلات التجارية وخاصة المتعلقة بمستلزمات الإنتاج الزراعي والخدمي، وخدمات الرعاية البيطرية، والآلات والمعدات والأدوات الزراعية"، تقييم الآلات الزراعية، تقييم الموارد البشرية، تقييم الموارد الاقتصادية والبيئية والطبيعية والاحتياجات، تقييم الاحتياجات التقنية والمالية والبشرية.

- تقييم الحاجات التنموية لتمكين منظمات المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي.

- تقييم إمكانيات إطلاق برامج تنمية محلية وتعزيز فرص الاندماج

- تقييم بدائل السياسات الواجب اتباعها للتكيف مع الظروف المحلي.

- تأسيس قاعدة بيانات إحصائية مكانية.

- توفير منح لتغطية نفقات التشغيل وتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة للإقلاع بالعمل وهي منح ذات صفة مؤقتة ومتناقصة تدريجياً.

- توفير قنوات متعددة للإقراض الزراعي بأشكاله المختلفة لاستدامة تمويل المشاريع المباشر بها، ولتمويل المزارعين بالقروض الزراعية اللازمة لتأمين مستلزمات وأدوات ووسائل الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني.

- بناء ثقافة منح القروض الجماعية لامتلاك الأدوات الزراعية لتحقيق التكامل في استثمار الحيازات الصغيرة وتمكين مربي الثروة الحيوانية على بناء حظائر لتربية مجموعة حيازات تعود لعدد من المربين.

- تشجيع إقامة الصناديق الدوارة التي تؤسس لمحظة إقراض تشاركي.

- تقديم حزمة من الخدمات المالية وغير المالية لتوليد دخل إضافي للأسر الريفية لإحياء الصناعات التقليدية والمندثرة وتحسين دخل الأسر وتنويع مصادر الدخل.

- إنشاء صناديق متخصصة للتمويل الريفي وإدارة برامج الدعم فيها والتأمين وتمويل مستلزمات الإنتاج بضمان الإنتاج "إقراض، منح، ادخار، ائتمان".

- الحد من مخاطر الاستثمار الزراعي.

- توفير خدمات غير مالية لها عوائد مكتسبة تعزز القدرة على الأعمال التي تحقق عوائد مالية.

المراجع:

| |
|--|
| 1. دراسة الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات سوريا ما بعد النزاع- الاسكوا 2016 |
| 2. دراسة تقييم الأمن الغذائي في سورية- اعداد الباحث- مركز البحوث التنموية- بيروت 2016. |
| 3. دراسة الأمن الغذائي في سورية- مركز دمشق للأبحاث والدراسات- مداد- 2017. |
| 4. دراسة برنامج الأمن الغذائي- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي -2009. |
| 5. تقرير سورية للأهداف الألفية – هيئة التخطيط والتعاون الدولي- 2010. |
| 6. سلسلة المجموعة الإحصائية السنوية/2011-2017/ – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. |
| 7. سلسلة أعداد صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء-المجموعة الإحصائية السنوية لغاية 2010. |
| 8. استراتيجية الإدارة المتكاملة لحرائق الحراج في سورية/ 2005-د. إبراهيم نحال. |
| 9. استراتيجية التنمية الزراعية العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية- 2007. |
| 10. دراسة التجمعات السكانية في سورية/2008-2009- اعداد الباحث-وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. |
| 11. تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات-مجموعة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة/حزيران 2016 |
| 12. الإطار لوطني للتخطيط الإقليمي - هيئة التخطيط الإقليمي- 2010. |
| 13. أثر الأزمة على القطاع الزراعي-اعدا الباحث- منشور جمعية العلوم الاقتصادية- 2016. |
| 14. تقرير مواجهة التشطي- المركز السوري لبحوث الدراسات- 2015. |
| 15. دراسة ملامح اقتصاد الحرب- مركز دمشق للأبحاث والدراسات/مداد- 2016. |
| 16. تقرير رصد آثار الأزمة السورية- المركز السوري لبحوث الدراسات- بيروت- 2014. |
| 17. أهداف التنمية المستدامة-الأمم المتحدة-كانون ثاني 2016. |
| 18. دراسة مركز كارنيجي للشرق الأوسط-2016. |
| 19. نداء من أجل زيادة الدعم في الزراعة-استجابة منظمة الأغذية والزراعة لأزمة سوريا- 2016. |
| 20. تقرير الزراعة في سورية بعد ست سنوات من الأزمة- منظمة الأغذية والزراعة/الفاو- 2017. |
| 21. تقرير الفقر في سورية/2009-هيئة التخطيط والتعاون الدولي. |
| 22. وثيقة البرنامج القطري في الجمهورية العربية السورية-الأمم المتحدة-كانون ثاني 2015. |
| 23. التقرير الخاص لبعثة تقييم الأمن الغذائي والمحاصيل المشتركة بين الفاو وبرنامج الغذاء العالمي إلى الجمهورية العربية السورية- 2015. |
| 24. تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري-مركز دمشق للأبحاث والدراسات-2016. |
| 25. خطة الاستجابة السورية/لعام 2013-الأمم المتحدة-2014. |
| 26. تقارير تتبع برنامج التعاون بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمنظمات الدولية- 2016. |
| 27. تقارير تتبع ودراسات متعددة صادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. |

28. دراسات وتقارير اتحاد الغرف الزراعي حول واقع وتطوير الزراعة السورية-2005-2016.

29. نتائج مسح الأمن الغذائي-المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمن الغذائي 2015-نشر ضمن الدراسات التي أطلقها مركز دمشق للأبحاث والدراسات- 2017.